الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد درايعية أدرار

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

جامعة أحمد دراية ـ أدرار

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اللسانيات العامة موسومة

بـ:

" إشكالات تعدد المصطلح اللساني بين الاستيعاب والاستعمال عند الباحث الجامعي"

إعداد الطالب:

* محمد يعيشي

إشراف الأستاذة :

*.د/ أمال بوخريص

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د/ إدريس بن خويا	أستاذ	رئيسا	جامعة أدرار
د/ أمال بوخريص	محاضرة " أ "	مشرفا ومقررا	جامعة أدرار
أ. د/ شريف بن دحان	أستاذ	عضوا	جامعة بشار
أ. د/ عبد القادر قصباوي	أستاذ	عضوا	جامعة أدرار
د/ محمد بن عبوا	محاضر " أ "	عضوا	جامعة أدرار
د/ كريمة صنباوي	محاضرة " أ "	عضوا	جامعة أدرار

السنة الجامعية :1444هـ - 1445هـ

2023 م – 2024م

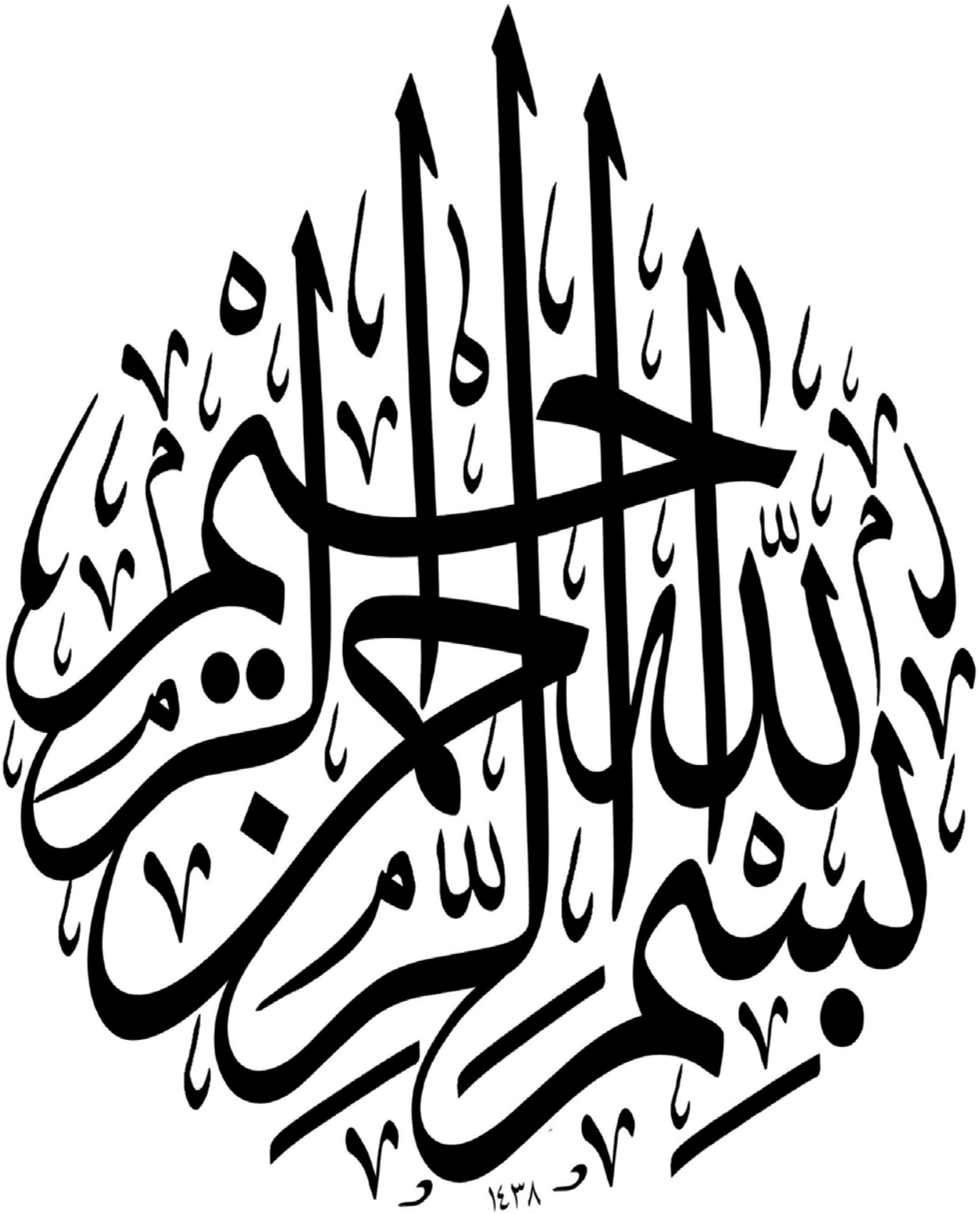
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهـــداء

إلى كل محب للغة العربية، وإلى كل من يسعى ويحرصُ على تعليمها وتعلمها ونشرها في هذه المعمورة، أُهدي ثمرةَ هذا البحث، راجيا من المولى –عز وجل– أن يتقبله منّا، وأن ينفعَنا به وطلبة العلم أجمعين.

كما أهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال فيهما جل شأنه:﴿ **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ (سورة الإسراء – الآية24)، والديّ الكريمين، أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله ورعاهما.

إلى شريكتي ورفيقة دربي، زوجي المصون "مريم".

إلى أعز من أملك في الوجود إخواني وأخواتي كل باسمه.

إلى كل عائلة "يعيشي" عماتي وأعمامي، وإلى كل عائلة "فضل الدين" خالاتي وأخوالي، إلى كل من شاركوني أفراحي وهونوا عليّ أحزاني ، أصدقائي وأحبائي .

إلى من تقاسمت معي مشاق هذا العمل جزاها الله عني كل خير أستاذتي المشرفة أ.د/ " أمال بوخريص"

وإلى كل من أشرف على تعليمي مند بداية مشواري الدراسي إلى يومنا هذا .

وإلى كل قلب سمح متفائل بالحياة ، متفان لفعل الخير وإرضاء الحق تعالى.

إلى هؤلاء جميعا أهدي ثمرة عملي هذا.

محمد يعيشي

الشكر والعرفان

أتقدم بالشكر والامتنان إلى الله عز وجل أولا، ثم إلى التي أرشدتني وأعانتني وأنارت لي الطريق منذ أن كان هذا البحث فكرة حتى صار على هذه الصورة الأستاذة المشرفة أ.د/ "أمال بوخريص" أنار الله طريقها وأنعم عليها بدوام الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر الخالص إلى الأساتذة الكرام: أ.د/ "سعاد شابي" وإلى أ.د/ "عبد القادر قصاصي"، وإلى أ.د/ "إدريس بن خويا " الذين أحالونا إلى أهمية هذه الدراسة، ولم يبخلوا علينا بالنصح والارشاد، جزاهم الله كل خير.

كما أتفضل بالشّكر إلى كل من أمدّ لي يد العون، وأخص بالشكر زملائي طلبة الدكتوراه: (محرز ونيسي – محمد العربي حويدق – شوقي حامدي – حسين ميهوبي – سعاد فاضلي) فجزاهم الله عني أوفى جزاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أساتذة وطلبة قسم اللغة والأدب العربي بكلية الآداب واللغات بجامعة أحمد درايعية أدرار ، وإلى كل من أسهم فيه ولو بالدعاء الخالص أو الكلمة

محمد يعيشي

مقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

مند أمد بعيد وموضوع اللغة يعد واحدا من أهم القضايا التي شغلت العلماء والأدباء والمفكرين والفلاسفة، على غرار اللغويين والنحاة... وهذا أمر طبيعي وفطري؛ مادام العقل واللسان سمتين بشريّتين تميزان الإنسان عن سائر المخلوقات الأخرى، باعتباره كائنا حيا عاقلا يؤثر ويتأثر، يشترك في بعض صفاته الفيزيولوجية مع بعض الحيوانات، إلا أنه ينماز عنها بملكة العقل، والتي تجعل من النطق عملية إنسانية نابعة عن إرادة ووعي، أداتها اللسان ومصدرها العقل والإدراك.

ولما كانت اللغة نسقا من الرموز والعلامات يستخدمها الإنسان كأداة للتواصل والتعبير عن أغراضه المختلفة؛ من أفكار وتصورات ومشاعر مكنونة في ذاته، فإنه كان بحاجة إلى التعبير بها بغية التكيف مع المواقف التي يواجهها، فكان حريا به أن يبتكر لغة تمكنه من الوصول إلى مبتغاه، ولما كانت الحاجة أمُّ الاختراع، فإنه استطاع أن يتواضع ويصطلح على مجموعة ألفاظ وكلمات مع بني جنسه لتحقيق ذلك، ومن هنا تعدَّدت اللغات بتعدد المجتمعات الإنسانية .

ولقد أولى الباحثون موضوع "الاصطلاح والمصطلحات" أهمية كبيرة ، في إطار اهتمامهم بموضوع اللغة باعتبار أنّ مادة اللغات هي كلماتها وألفاظها، ومفاتيح العلوم و مفاهيمها ومصطلحاتها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الولوج إلى أي علم مهما كان، أو حتى التمكن منه دون الوقوف على مصطلحاته ومفاهيمها، ولعل اللسانيات واحدة من أهم العلوم التي تناولت قضية المصطلح ووضعه بالدراسة والتحليل نظريا وتطبيقيا، خاصة في ظل الانفجار المعرفي الكبير والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، الأمر الذي وضع الباحثون العرب في مجال اللسانيات أمام سيل من المصطلحات، مما خلق عندهم نوعا من الاضطراب في استعمالها، باعتبار أن مشاربها ذات منابع غربية انتقلت إلينا عن طريق الترجمة ومختلف المناهج اللغوية، وهو ما أوقع الباحث العربي في دوامة نتج عنها سوء استعمال هاته المصطلحات واستيعابها ضمن مفاهيمها في ظل هذا التعدد.

وعليه فإننا في هذا البحث سنحاول الوقوف على هذه الظاهرة التي أضحت تؤرق الباحث الجامعي بشكل عام، والباحث اللغوي بشكل خاص؛ وذلك من خلال التطرق للموضوع والتأصيل للمشكل، في محاولة منا لإيجاد بعض الحلول، فجاء بحثنا هذا موسوما بـ: " **إشكالات تعدد المصطلح اللساني بين الاستيعاب والاستعمال عند الباحث الجامعي**" .

هذا وقد سبقنا إلى تناول هذا الموضوع مجموعة من الباحثين من خلال مقالات علمية مختلفة تحت عنوان إشكالية المصطلح اللساني، في دعوة منهم إلى ضرورة توحيد المصطلح اللساني تفاديا للوقوع في مشكلة أزمة الدقة المصطلحية وتعددية المفهوم، ومن بين هاته الدراسات السابقة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– واقع المصطلح وفوضى نقل المصطلح اللساني إلى اللغة العربية، وردة حلاسي، مجلة اللغة الوظيفية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة– الجزائر، العدد01، المجلد 08، 2021م، والذي من خلاله تعرضت إلى أهم أسباب أزمة المصطلح اللساني والفوضى التي وقع فيها عند نقله إلى العربية.

– إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، مداخلة من إعداد د. علي بوشاقور، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، الجزائر، وهي مداخلة نوه فيها إلى أهمية المصطلح في التراث العربي، وإلى مفهوم المصطلح وإشكالية العلاقة بينه وبين المفهوم وكذا أسباب تعدده أيضا.

– ترجمة المصطلحات اللسانية و إشكالية النقل الحرفي للمعطيات اللغوية، زهور شتوح، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر باتنة– الجزائر، العدد09، جويلية 2016، وهو مقال سلطت من خلاله الضوء على إشكالية نقل وترجمة المصطلح اللساني إلى العربية، وإلى واقع المصطلح في الخطاب اللساني العربي.

وعلى الرغم من هذا إلاّ أنّه ثمة أمر لم يلق العناية اللائقة؛ إذ إن كثيرا من الدراسات التي تطرقت بالبحث في هذا الموضوع أغفلت الجانب التطبيقي وأهميته في رصد حقيقة وواقع استيعاب المصطلح اللساني واستعماله في العالم العربي كتابة ومشافهة لدى الباحث الجامعي، وأثر تعدده على الباحث وعلى إنتاجه المعرفي ضمن هذا المجال المعرفي، وهو ما سنحاول إماطة اللثام عنه في هذا البحث تحت إشكالية:

- ما التحديات التي يواجهها الباحث الجامعي الجزائري في فهم واستخدام المصطلحات اللسانية في ظل تعدداتها؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسة تتجسد مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

– ما ماهية المصطلح والمصطلح اللساني؟

– فيما تكمن مظاهر تعدد المصطلح اللساني؟

– ما هو واقع استيعاب المصطلح اللساني واستعماله عند الباحث الجامعي بشكل عام، والباحث الأدراري بشكل خاص؟

ولم يكن اختيارنا لهذا الموضوع من باب الصدفة، وإنما هو اختيار نابع عن اعتقاد جازم بأهمية تسليط الضوء على مثل هذه الإشكالات والبحث في تأثيراتها السلبية على الباحث الجامعي استعمالا

واستيعابا، وما يترتب عن ذلك من حالة الحيرة وعدم الدقة في استخدام المصطلحات وإدراك دلالاتها، أمام هذا التعدد وزئبقية المصطلح.

وهو ما سيدفعنا للحديث عن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة والمتمثلة في :

- محاولة رصد أهم أسباب الفوضى المصطلحية في مختلف الكتابات العربية وتحليلها، وحصر انعكاساتها السلبية على التكوين المعرفي لدى الباحث الجامعي.
- تقديم صورة واضحة عن واقع استعمال وترجمة وتعريب المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي.
- الوقوف على أهمية توحيد المصطلح في الدرس اللساني العربي ومدى إمكانية حصر المفهوم، ليتسنى للباحث الجامعي تأسيس موقف ثابت إزاء المفاهيم المصطلحية، مع حسن اختيار المصطلح المناسب وربطه بمفهومه الصحيح.

ونظرا لطبيعة الموضوع فإننا اعتمدنا **المنهج الوصفي**، لاعتقادنا مناسبته وطبيعة هذه الدراسة، حيث إنه يُعنى بوصف مشكل ظاهرة تعدد المصطلح اللساني العربي كما هي عليه في الواقع، معتمدين في ذلك آليه **التحليل** في الوقوف على حقيقة استيعاب المصطلح اللساني واستعماله من طرف الباحث الجامعي، كما استعنّا أيضا بأداة **الإحصاء** في تحديد بعض النسب المئوية لمخلف آراء مجتمع البحث، والذي يتكون من عينة أساتذة قسم اللغة والأدب العربي وطلابه بكلية الآداب واللغات بجامعة أحمد درايعية أدرار، بغرض الوقوف على مدى عمق الظاهرة والمشكل.

وفي سبيل معالجة هذا الموضوع فقد حاولنا تحقيق شيئا من الانسجام في هيكلة البحث لبناء متن كامل متكامل بُغية الوصول إلى تصور منهجي يُمكننا من خلاله الإجابة على الإشكال المطروح ضمن هذه الدراسة، وذلك من خلال تقسيم بحثنا إلى:

- **مقدمـة**: وهي بمثابة توطئة مهدنا فيها للموضوع؛ وتحدثنا فيها عن أهميته مع طرح جملة من الإشكالات المتوقع الإجابة عنها نهاية العمل.
- **العـرض**: قسمناه إلى ثلاثة فصول؛ فصلان نظريان تندرج تحت كل منهما أربعة مباحث أساسية. أما الفصل الثالث؛ فقد جاء تطبيقيا اندرجت تحته مجموعة من العناصر الأساسية والثانوية وهذا تفصيلها:

الفصل الأول وقد عنونته بـ "**المصطلح والمصطلح اللساني**" وتندرج تحته أربعة مباحث، تطرقت في المبحث الأول منها الى التعريف بالمصطلح والمصطلح اللساني، ونشأة علم المصطلح وأهميته وموضوعاته، وفي المبحث الثاني تحدثت فيه عن أصل المصطلح في تراثنا العربي من القرآن والسنّة النبوية، وعن أهم مصادر المصطلحات التراثية، وعن المرادفات الاصطلاحية لمصطلح "المصطلح" هناك، أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه أهم

آليات وضع المصطلح العربي بالتفصيل؛ من ترجمة وتوليد واقتراض لغوي، وأما المبحث الرابع فقد خصصته للحديث عن أهم مناهج استقبال المصطلح اللساني، بداية من نشأته في الثقافة العربية، وكذا دور المجامع اللغوية في عملية تبنيه واحتضانه، وختمته بالتنويه إلى منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي.

أما في الفصل الثاني والذي عنونته بـ **"إشكالات تعدد المصطلح اللساني"**؛ فهو فصل وصفي حاولت من خلاله عرض أهم أسباب تعدد المصطلح اللساني بالتفصيل، ففي المبحث الأول تناولت إشكالية وضع المصطلح اللساني، وذلك بالتنويه إلى أن اللسانيات علم غربي تبناه العرب، وبأن المصطلح اللساني وصل إلينا عن طريق الترجمة، مع عرض مظاهر تعدد وضعه، أما المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقت إلى موضوع إشكالية تعدد المصطلح اللساني، حيث نوهت إلى المقصود بالتعدد المصطلحي، وإلى أسباب هذا التعدد، ثم أهم مظاهر ذلك من خلال عرض مجموعة من الأمثلة. أما المبحث الثالث فقد تناولت فيه إشكالية تداخل والتباس المصطلح اللساني، حيث عرضت أسباب تداخل والتباس المصطلح اللساني ثم عرضت أهم مظاهر هذا التداخل والالتباس الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض، وأما المبحث الرابع من هذا الفصل فقد تناولت فيه موضوع إشكالية استيعاب واستعمال المصطلح اللساني، حينما حاولت حصر ماهية سوء استيعاب واستعمال المصطلح اللساني، والأسباب الكامنة ورائهما، ثم عرضت أهم مظاهر هذه الإشكالية في الدرس اللساني العربي.

أما الفصل الثالث والاخير فهو مبحث تطبيقي حاولت من خلاله الوقوف على واقع استيعاب المصطلح اللساني واستعماله عند الباحث الجامعي، في ظل إشكالات تعدديته والفوضى التي لازمته مند نشأته الأولى إلى يومنا، وذلك من خلال مجموع استبيانات تم توزيعها على الباحثين الجامعيين (أساتذة وطلبة) بقسم اللغة والادب العربي، كلية الآداب واللغات بجامعة أحمد درايعية بأدرار كعينة مجتمع بحث، ثم تحليلها بعد جمعها، وهو فصل تطرقت فيه إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تفرضها طبيعة هذا النوع من الدراسات الإحصائية عن طريق استمارات البحث أو الاستبيان والمتمثلة في : تحديد منهجية وعينة البحث ومكانها، تحديد زمن البحث و أدواته، وطريقة التوزيع والمعالجة الاحصائية، ثم تفريغ الاستبيان للوقوف على حقيقة الظاهرة المشكل لاستنباط بعض الحلول الممكنة.

- **الخاتمـــة:** وقد اشتملت على أهم النتائج التي أسفر عنها بحثنا هذا.

ومن أهم المصادر والمراجع التي كانت لنا سندا في هذا البحث، والتي اعتمد ذكرنا لها على علاقتها المباشرة بالموضوع، وكثرة استعمالنا لها، ونذرة الحصول عليها وصعوبته أحيانا، ما يلي:

1) عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن، جدار للكتاب العالمي، إربد عمان- الأردن.
2) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت- لبنان.
3) اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، محمد أحمد قدور، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان.
4) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب.

وللإشارة فإني رتبتها ترتيبا ألفبائيا.

وأثناء مسيرتي في انجاز هذا البحث؛ فقد واجهتني عقبات وتحديات؛ إذ إنّ جمع البيانات من المصادر والمراجع – وإن كثرت- كان أمر شاق، خصوصا وأن موضوع الدراسة يتعلق بقضية ضبط المصطلح اللساني، في حين أن فوضى المصطلح اللساني وتعدده تحصيل حاصل ضمن كثير من هذه المراجع، ناهيك عن أنّ مجملها يتسم بعمومية الطرح لموضوع الإشكال السالف ذكره، إضافة إلى قلة الأمثلة التوضيحية فيها، وإن وجدت فهي أمثلة مكررة وشائعة أيضا، كما أنها لا تعرض الظاهرة المشكل من زوايا مختلفة.

وفي الأخير فالفضل لله عزَّ وجل ثم لأستاذتي المشرفة الدكتورة/ "آمال بوخريص" التي كانت لي نعم المرشد والمعين فجزاها الله عني كل خير في إتمام هذا العمل، ونسأل الله سبحانه قبوله ومغفرة السهو والخطأ حال إغفالنا، وزيادة الثواب والأجر حال توفيقنا، ومسك الختام الصلاة والسلام على سيد الأنام محمد عليه أزكى الصلاة والسلام.

محمد يعيشي

أدرار في: 2024/03/24

الساعة: الثامنة (20:00) مساء

توطئـــــــة

توطئــة:

يمثل الوقوف على عتبة المصطلحات خطوة محورية في أي بحث علمي، حيث تشكِّل المصطلحات أدوات التفكير والبحث التي توجِهُ فهم الظواهر موضوع الدراسة، وفي هذا البحث فإننا نواجه تحديا خاصا يتمثل في التنقل بين المصطلحات، سواء من حيث صياغتها أو تعدد معانيها، وهذه الإشكالية تستدعي منا التوقف عند طبيعة المصطلح، لا بوصفه مجرد لفظٍ إجرائي، بل كوعاء لمعانٍ عميقة وأبعاد معرفيه تشكِّل أساسا لفهم موضوع البحث وإطاره العلمي.

إن الوقوف على هذه العتبة هو لحظة تأمل واستكشاف، لا تهدف فقط إلى تفكيك المصطلحات وبيان أصولها، وإنما أيضا إلى الإضاءة على كيفية استخدامها ضمن سياقات البحث، بما يضمن دقة الطرح ووضوح الرؤية، وبهذا يصبح البحث في المصطلحات خطوة ضرورية لفهم أوسع ومعالجة أعمق للموضوعات التي تثيرها هذه الدراسة، خصوصا وأنه قد يتساءل القارئ عن دلالات استخدام بعض المصطلحات ضمن العنوان دون غيرها؛ كأن يسأل مثلا لِمَ تم استعمال مصطلح إشكالات تعدد المصطلح اللساني، وليس **مشكلة أو إشكالية أو إشكاليات تعدد** المصطلح اللساني بين الاستيعاب والاستعمال عند الباحث الجامعي؟، و**أي باحث جامعي بالتحديد نقصده بهذه الدراسة؟**.

وباعتبار أنّ بحثنا هذا ينطلق أساسا من مشكلة فوضى استعمال المصطلح اللساني واستيعابه، فإنه حري بنا أن نكون شديدي الحرص في استعمال مصطلحاتنا بداية من العنوان.

صحيح أن أصل مصطلح "إشكالية و وإشكاليات وإشكالات" مشتق من أصل كلمة مشكل والذي يشير في عمومه إلى حالة أو وضع يحتاج إلى حل أو تفسير، يمكن أن يكون مسألة صعبة أو تحديا يواجهه الفرد أو المجتمع بمختلف مجالات الحياة كالصحة أو الاجتماع أو الاقتصاد ... إلخ، إنما في سياق البحث العلمي؛ فإنه ثمة فرق بين استعمال مصطلح إشكالات ومصطلح إشكاليات ومصطلح إشكاليه، وهو ما تحدده طبيعة وسياق الموضوع المطروح للنقاش، فمصطلح **إشكالية** يشير إلى مجموع التساؤلات التي تتعلق بإطار فكري معين وتحتاج إلى معالجة عقلية ومنهجية ([1])، **أما مصطلح إشكاليات فهو** قضايا متعددة تشترك في طبيعتها الإشكالية وتحتاج إلى حل فكري، كما أنها ترتبط عادة بالإطار العام الذي تتداخله المشكلات الفرعية([2])، في حين أن **مصطلح إشكالات** فيه دلالة على أن المشكل المطروح يحتوي على أكثر من مشكلة

[1]- ينظر محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1985م، ص25.
[2]- ينظر عبد الرحمان بدوي ، دراسات في الفلسفة الوجودية، مكتبة النهضة المصرية، 1944م، ص88.

أو مسألة واحدة، وهي مشاكل مترابطة ومتعلقة بعضها ببعض كشبكة من التساؤلات المتداخلة، لدرجة يصعب فصلها عن بعضها البعض([1])، ما يزيد من حالة التعقيد فيها، وهو تماما الحاصل في قضية استيعاب المصطلح اللساني واستعماله في العالم العربي.

وأمـا **الباحـث الجـامعي** الـذي نقصـده ببحثنـا هـذا فهـو كـل شـخص يعمـل في مجـال البحـث الأكـاديمي الجـامعي؛ عـن طريـق إجـراء البحـوث والدراسـات في مجـال اللسـانيات في كلية اللغـة والأدب العـربي، سـواء أكـان طالبـا أم أسـتاذا جامعيـا يشـرف علـى التـدريس هنـاك، ومـن بـاب الدقـة الـتي تفرضـها المنهجيـة العلميـة في إعـداد الدراسـات الأكاديميـة، فإننـا خصصـنا أسـاتذة وطلبـة قسـم اللغـة والأدب العـربي بكليـة الآداب واللغـات بجامعـة أحمـد درايعيـة أدرار، كعينـة لمجتمـع بحثنـا ضـمن هـذه الدراسة، والتي من خلالها يمكن أن نسقط نتائجها على الباحث الجامعي بشكل عام.

[1]- أبو يعرب المرزوقي، إشكاليات الفكر العربي الإسلامي، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1، ص22.

الفصل الأول: المصطلح والمصطلح اللساني

المبحث الأول: ماهية المصطلح والمصطلح اللساني

المبحث الثاني: المصطلح في التراث العربي

المبحث الثالث: آليات وضع المصطلح العربي

المبحث الرابع: مناهج استقبال المصطلح اللساني

المبحث الأول: ماهية المصطلح والمصطلح اللساني.

أولا: تعريف المصطلح:

1- المصطلح لغة:

لعل جل المعاجم العربية اتفقت في تعريفها للفظة **المصطلح** على أن معناها عموما يدور حول الاتفاق والإصلاح الذي هو نقيض الفساد. كما صاحب هذا الاتفاق في تحديد المعنى وروده في باب الصاد، مادة " **صلح** "، فنجد **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت 170هـ-786هـ) في كتابه العين يُعرفه قائلا: "الصلاحُ نقيض الطلاحِ. ورجل صالحٌ في نفسه ومُصلِحٌ في أعماله وأموره. والصُلحُ: تَصَالحَ القومُ بينهم. وأصْلَحتُ إلى الدابّةِ : أحسنتُ إليها "([1]) و إذا ما ركزنا في هذا التعريف، فإننا سنجد بأن لفظ الصلاح ورد صراحة لفظا ومعنى لما اقترن بنقيضه الطلاح؛ الأمر الذي يحيل إلى ذهن القارئ أن الصلاح هو كل ما يخالف الإفساد في القول أو العمل، في حين أنه لم يرد لفظ الاتفاق في سياق التعريف صراحة إلا إنه ورد بالمعنى، فالرجل الصالح في نفسه والمصلح في أعماله وأموره في حقيقة الأمر لا يكون إلا رجلا اتفق صلاح ما في نفسه ليتجسد في صلاح أعماله وأموره ليصل إلى قمة التصالح بين ما في النفس وصلاح العمل في أسمى معاني اتفاق الطبع مع الطبيعة، والمعنى ذاته في الصلح الذي نقيضه الخصام فتصالح القوم فيما بينهم هو اتفاق معلن بعد الخلاف.

وفي فصل الصاد حرف الحاء نجد **ابن منظور** (ت 711هـ،- 1311م)- لسان العرب يورد مفردة اصطلح واصطلحوا فيقول " ... والصُلحُ السلم وقد اصْطَلحُوا وصَّالحوا وأصْلحُوا وتَصَالحُوا واصّالحوا مشددة الصاد..."([2]) فمن معاني الصلح السلم والمصالحة، والسلم هو رفع راية السلام بعد خلاف الحرب أو القطيعة إما بتسوية النزاع أو الهدنة ، وكلاهما أمر ينم عن اتفاق حاصل بين الطرفين من أجل المصلحة العامة.

أما ما جاء في **المعجم الوسيط** فلا يكاد يخرج عن معنى الاتفاق والاصلاح " صَلَحَ- صلاحا وصُلوحا: زال عنه الفساد، والشيء كان نافعا أو مناسبا يقال هذا الشيء يصْلُحُ لك... اصْطَلحَ القوم: زال ما بينهم من خلاف. وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا. تصَالحوا: اصْطلحُوا .الاصْطِلاَحُ: مصدر اصْطَلَحَ. اتفاق طائفة على شيء مخصوص ، ولكل علمٍ اصْطِلاحاتُه "([3]) ولعل المهم الذي جاء به هذا التعريف أنه ربط الاصطلاح بالعلم في إشارة إلى أنه لكل علم مسّلمات خاصة به يتفق عليها طائفة العارفين به.

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، م2، دار الكتب العلمية، ط1، 1424ه-2003م، باب الصاد، ص 406.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت- لبنان ،2003م، مادة صلح، ص 515 / 516 .

[3]- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4 ،2004م ، ص 520.

على الرغم من ان المصطلحية أو علم المصطلح علم حديث إلا أن المتمعن في مجموع هذه التعريفات اللغوية وسياقاتها المعنوية يستشف أنه ثمة بوادر وعي عميق بأهمية الاتفاق في سبيل تأسيس نفس الفرد بالقول والعمل وإصلاح الأقوام والمجتمعات، وبناء الحضارات وتأسيس العلوم بالاصطلاح والاتفاق لا بالخلاف والاختلاف.

2- المصطلح اصطلاحا:

في تعريفات **الجرجاني** (ت 816هـ- 1413م)نجده يقدم لنا مجموعة من التعاريف المختلفة، ومع كل تعريف منها يقدم وجها جديدا لمعنى اللفظ يختلف عن الذي قبله، فمرة نجده يقول: " عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ينقل عن موضعه الأول "([1]) فالشيء المسمى انتقل من معناه الأول إلى معنى آخر باتفاق القوم، إما بإضفاء دلالة أخرى للفظ أو إشباع اللفظ بمعنى آخر.

ومرة يقول" إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما "([2]) أي أخد اللفظ بسياق آخر شريطة أن يكون بين المعنى اللغوي واللفظ الآخر قواسم مشتركة تدل عليهما معا.

ومرة يقول: " الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى "([3]) وفي هذا التعريف ثمة اتفاق على تخصيص لفظ معين لمعنى معين لأول مرة أي تسمية أولية لمعنى أولي دون إضفاء تغيير على دلالة اللفظ او اشباع له.

وقال: " الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد "([4]) وهذه المرة يقدم الجرجاني وجها آخر لمفهوم الاصطلاح يختلف عن سابقه الذي أخرج فيه اللفظ عن معناه اللغوي، إذ يخرج في هذه المرة الشيء عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، ولعل في هذا التعريف يحاول الجرجاني أن يقدم موازنة بين الدال/ اللفظ والمدلول/ المعنى والمرجع/ الصور الذهنية (الشيء) في صورة جديدة قد يفرضها السياق أو المقام من أجل توصيل المعنى.

وقال أيضا: " الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين "([5]) والتعيين هو التخصيص، فالفظ في هذا التعريف يأخذ معنى معينا داخل مجموعة أفراد معينين دون سواهم.

---

[1]- السيد الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، ص 28.
[2]- المصدر نفسه، ص28.
[3]- المصدر نفسه، ص28
[4]- المصدر نفسه، ص28
[5]- المصدر نفسه، ص28

و في **تاج العروس** فقد ورد لفظ **الاصطلاح** بمعنى " اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"([1]) في إشارة إلى خاصية التنميط على عموم اللفظ، فالطائفة المخصوصة ماهي إلا مجموعة تربطها قواسم مشتركة في مجال معين، مما يسمح لهم سن قواعد وقوانين يتم الاتفاق عليها داخل هذا المجال. وهو المعنى ذاته الذي أقرته "**خضرة بن هنية**" في مقال لها تحت عنوان " **مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي** " بقولها: " هو اتفاق جماعة على استعمال اللفظ في معنى بذاته، فإن تم هذا الاتفاق بين الفقهاء في مسألة معينة فهو مصطلح فقهي، وإن تم بين الأصوليين فهو مصطلح أصولي، وإن تم بين المتكلمين فهو مصطلح كلامي، وإن تم بين النحويين فهو مصطلح نحوي، وهلم جر..."([2])

وإلى جانب هذا فإن المصطلح " يعد لغة واصفة تتنوع بتنوع المعارف الانسانية المختلفة، فله وشائج قربى وعلاقات نسب مع الأسس الفلسفية والتاريخية والاجتماعية والنفسية واللغوية والعلمية الخالصة وغيرها من فروع العلم والمعرفة، بل ويتبادل المنافع معها كلها سواء أكانت علوما إنسانية واجتماعية أم علوما أساسية تكنولوجية"([3]) إذ إن المصطلح بمثابة جهاز يحمل بين طياته مجموعة من المفاهيم تمتلك قدرة هائلة على الوصف، وهذه الخاصية تؤهله للتأقلم مع مختلف مجالات المعرفة الانسانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ونظرا لتركيبته المستقلة أحيانا وحاجته الدائمة إلى التفاعل مع فروع العلوم الأخرى، فإننا كثيرا ما نجده حاضرا في العلوم الانسانية كما العلوم الأساسية دونما حرج أو ضيق، وهو ما يدفعنا إلى طرح سؤال: **إلى أي علم من العلوم ينتمي موضوع المصطلح؟**

لعل جلّ التعريفات التي حاولت أن تحدد العلم الذي يمكن أن ينتمي إليه موضوع المصطلح، خلصت إلى أنه خليط بين مجموعة من العلوم، وقد وصفه "**علي القاسمي**" وذلك في قوله هو: " علم مشترك بين اللسانيات والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والتوثيق وحقول التخصص العلمي، وينعته الباحثون السوفياتيون بأنه علم العلوم"([4]) فصفة الشمولية التي يتميز بها علم المصطلح، جعلت منه علما فضفاضا لا يمكن أن ينتمي إلى حقل معرفي واحد بالخصوص، بل إلى مجموعة من العلوم، ولعل هذه الشمولية لم يكتسبها إلا من كونه تركيبة لفظية مشحونة بكم من المفاهيم العامة والخاصة، وهو ما أقرّه الباحث والناقد "**سعيد**

[1] - السيد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسن نصار، مرا: جميل سعيد وعبد الستار احمد، مطبعة حكومة الكويت، 1389ه-1969م، ج7، ص547

[2]- خضرة بن هنية، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، كلية العلوم الاسلامية، الخروبة، حوليات جامعة الجزائر 1، ع29، ج1، ص 148.

[3]- بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، في مجلة التواصل، ع 25، جامعة باجي المختار، قسم اللغة العربية وآدابها، عنابة ، مارس 2010م.

[4]- النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، في مجلة اللسان العربي، ع 29، عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- مكتب تنسيق التعريب، الرباط 1987م، ص 127.

يقطين" بقوله: " عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النقدي لها، فإننا لا ننقل فقط كلمات ولكن علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية واستعمالية "([1]) في إشارة واضحة إلى أن المصطلحات أكثر من مجرد كلمات يتداولها العام والخاص، بل مجموعة تراكمات معرفية على الناقل لها والمتنقل بينها ان يكون على وعي ودراية تامة بأهميتها وخطورتها في آن واحد، وهو ما يدفع بالباحث إلى ضرورة الإلمام بفقه المصطلحات والمفاهيم على حد سواء، من أجل تحديد ومعرفة المكان الذي يقف فيه، وموطأ الخطوة التي سيخطوها إذ " لا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات ولا سبيل إلى تحديد أي علم دون فقه مفاهيم المصطلحات بل إنما تتبلور العلوم بالنظر إلى مصطلحاتها حتى يصبح كل منها علما قائما بذاته يخدم مشروعا علميا حضاريا "([2]) وهو أمر في غاية الأهمية، إذ إن التفقه في كنه المصطلحات يؤهل الباحث إلى إمكانية التحليل والتعليل في سبيل الوصول إلى الحقيقة بينما يظل المفهوم روح المصطلح الذي يحدد قيمته وكيانه ليتسنى للباحث إمكانية التجديد الذي لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الالمام بدقائق مفاهيم مصطلحات العلوم، وهو الأمر الذي يحيلنا إلى طرح السؤال التالي: **كيف حدد علماء اللغة المحدثون مفهوم كلمة "المصطلح"؟**

لقد تعددت التعاريف بخصوص هذا المفهوم، سعيا من أصحابها للوقوف على تعريف دقيق في ذلك، فعلى الرغم من الاتفاق على مفاهيم محاوره الكبرى، إلا أن الأمر لم يخل من بعض الاختلافات الدقيقة التي سارت بالمصطلح إلى مضانات أخرى، قدمت مفاهيم جديدة كليا تختلف عن المفهوم الكلاسيكي.

فمن بين التعريفات نجد من يعرف المصطلح على أنّه " كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات، وتسميتها في إطار معين وتقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة "([3]) وهناك من عرّفه أيضا على أنّه " لفظ خصصه الاستعمال في علم من العلوم، أو فن من الفنون لمفهوم معين، فأخرجه من الاستعمال اللغوي العام إلى استعمال لغوي خاص بعلم من العلوم، فصار له معنى دلالي آخر جديد مغاير لمعناه السابق، بسبب استعمال ذلك العلم أو الفن أو الصناعة له في مجالاته المختلفة "([4]) والمتمعن في التعريفين السابقين يلمح أنهما لا يكادان يختلفان كثيرا عن المفهوم الذي حدده اللغويون القدماء في تحديدهم لمفهوم المصطلح أو الاصطلاح على حد تعبيرهم خصوصا

[1]- المصطلح السردي العربي، قضايا واقتراحات، في مجلة نزوى، ع 21، عُمان(مسقط)، 2000م، ص 62.
[2]- ، خضرة بن هنية، المرجع السابق، ص 141.
[3] - حمدي صلاح الأحمد، علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، دار البصائر، ط1، القاهرة (مصر)، 1429ه-2008 م، ص 106.
[4]- سامية بقاح المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني أنموذجا، في مجلة الآداب واللغات، المركز الجامعي ميلة الجزائر، ع 07، جانفي 2018م، ص 295.

في قضية الاتفاق، وإخراج اللفظ من المعنى اللغوي العام إلى معنى آخر، شريطة أن يكون اللفظ قادرا على وصف المعنى وصفا دقيقا بعيدا عن المجاز والتأويلات، ولا حرج في أن يتجاوز المصطلح حدود الكلمة أو اللفظ الواحد إلى عبارة مركبة أو مجموعة من الكلمات في سبيل حصر المعنى وضبط المفهوم، وفي ذات السياق نجد الباحثة "**إيمان السعيد جلال**" تعرف المصطلح او المصطلحية بقولها:" هو كل وحدة مؤلفة من كلمة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) وتسمي مفهوما محددا وحيد الوجهة داخل ميدان ما، وغالبا ما يدعى بالوحدة المصطلحية في أبحاث علم المصطلح "([1]) فوحدة المفهوم والوجهة لضبط المفاهيم في حقيقة الأمر ما هي إلا شروط تساهم في تأطير التصورات بغية ابعاد الشبهة والغموض عن الرسالة المرسلة بالنسبة للمرسل والمستقبل على حد سواء.

3- خصائص المصطلح:

ما يمكن الإشارة إليه في هذا المقام أنّه من بين أكثر التعريفات التي حددت خصائص المصطلح مجملة في تعريف واحد، هو التعريف الذي يقول: " الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية: مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، و واضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يَرِدُ دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحدد بذلك وضوحه الضروري "([2]) فورود المصطلح كلمة أو عبارة هو بمثابة خاصية نوعية تميز المصطلح، لأنّ الكلمة كما العبارة لها مفهوم محدّد من الجانب اللغوي؛ إذ الكلمة تمثل ملفوظا لغويا أو مسمى معيّن له معنى في ذاته، عديم الدّلالة في عملية التواصل ما لم يقترن بالجملة، هذه الجملة هي نفسها ما يطلق عليها في المفهوم اللغوي بالعبارة ، التي قد تكون جملة أو شبه جملة أو مجموعة جمل دون أن تصل إلى حدود الفقرة فهي تسمى عبارة، وربما السبب الأساس الذي يجعل من المصطلح يتجاوز حدود اللفظ أو الكلمة الواحدة، راجع إلى أن المصطلح مشحون بجملة من المفاهيم، وإن صح القول هو عبارة معبرة أقحمت بدلالات تجاوزت في معناها حدود الكلمة أو المفردة الواحدة، ما جعله في حاجة ملحة إلى كلمتين أو ثلاث وربما أكثر لاستيفاء المفهوم.

أما الخاصية الثانية والتي يمكن أن نستخلصها من هذا التعريف، فهي خاصية الوضوح، فالوضوح نتاج الدقة في الوصف وتجنب الشبهة قدر الإمكان، وهو صفة من صفات الموضوعية التي جعلت المصطلح

[1] - إيمان السعيد جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة (مصر)، 2003م، ص 40
[2] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، 1993 م، ص 11.

يرقى إلى مستوى العلمية وأن يكون علما مستقلا بذاته، وعندما نتحدث عن الدّقة فإننا ندعو للابتعاد عن الشبهة، خصوصا ونحن نتحدث عن كيان لغوي أفرزته الحاجة في لحظات معينة؛ ونحن بذلك نقصد جميع الصور البيانية والمحسنات البديعية التي يمكن أن تسهم بشكل أو بآخر في إضفاء صورة من الإبهام وعدم الوضوح، إما بفتح باب التأويل والفرضية بغرض إثراء الخيال أو من أجل التشويق، ومهما يكن فإن المجاز وإن كان محمودا في سياقاته الأدبية إلاّ أنّه مدموم إذا تعلق الأمر بالمصطلح؛ لأنه يفتح بابي الاحتمال والتأويل اللذان جاء المصطلح في الأساس ليحد منهما قدر الإمكان.

وثالث خاصية للمصطلح والتي حدّدها هذا التعريف، ألا وهي وجود ما يقابله في اللغات الأخرى، وهو أمر في غاية الأهمية، فمادامت " مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواها "([1]) بالإضافة إلى كونها " وعاء يوضع فيه مضمون من المضامين، وبحسبانه أداة تحمل رسالة المعنى، فسنجد صلاح وصلاحية الكثير من المصطلحات والألفاظ الاصطلاحية لآداء دور الأوعية والأدوات على امتداد الحضارات المختلفة والأنساق الفكرية المتعددة والعقائد والمذهبيات المتميزة ... وهنا سنكون حقا وصدقا أمام المعنى الدقيق والصادق لهذه العبارة، عبارة – أنه لا مشاحنة في الألفاظ والمصطلحات–"([2]) فإنه من دون شك لابد أن يكون مقابل لهذه المصطلحات في اللغات المختلفة من منطلق أنها وعاء وأداة من أدوات نقل المفاهيم المعرفية عبر مر الحضارات المتعاقبة، فهي موروث فكري وحضاري انتقل إلينا عن طريق مجموعة من الآليات أهمها الترجمة، والتي صاحبت وضع المصطلحات خلال مر العصور وفي مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وسنقف على قضية الترجمة باستفاضة نظرا لأهميتها في المبحث اللاحق، إلى جانب بعض الآليات الأخرى كالاشتقاق والتعريب والنحت وغيرها.

وإذا ما تتبعنا مفهوم المصطلح عند الغرب فإننا لن نجد اختلافا كبيرا بين مفهومه عند العرب القدماء أو حتى العرب المحدثين، وكل ما هنالك أن الغربيين في تعريفهم لمفهوم المصطلح أرفقوه بشيء من التحليل والتفسير، وهو ما نلمحه في التعريف الذي أورده الباحث والناقد الجزائري "**يوسف وغليسي**" في كتابه "**إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي**" والذي حدد فيه المصطلح عند الغربيين كما الآتي: " المصطلح علامة لغوية خاصة تقوم على ركنين أساسيين لا سبيل إلى فصل دالها التعبيري عن مدلولها المضموني أو حدها

[1] - عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984م، ص 11.
[2] - عبد الوهاب المسيري، إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسلة المنهجية الاسلامية 9 ، 1401ه-1981م، ص25-26.

عن مفهومها، أحدهما الشكل (Forme) أو التسمية (Denomination) والآخر المعنى (Sens) أو المفهوم (Notion) أو التصور (Concept) ... يوحدهما التحديد أو التعريف (Definition) أي الوصف اللفظي للمتصور الذهني "([1])

وفي هذا التعريف إشارة واضحة إلى أن المصطلح بناء لفظي يحمل معنى بسيطا أو مفهوما عميقا أو تصورا عاما عن موضوع ما، جمعهما الاتفاق في قالب تعريفي معين يحيل بالضرورة إلى فكرة معينة. وهوما يحيلنا إلى معرفة

4- كيفية وضع المصطلحات وشروطها:

بعد مجموع التعريفات التي أوردناها في الصفحات السابقة والتي تحدثنا فيها عن مفهوم المصطلح عند العرب القدماء والمحدثين، إضافة إلى مفهومه عند بعض الغربيين، مع الإشارة إلى أهم الملامح التميزية التي طبعت تعريف العلماء المحدثين للمصطلح بالمقارنة مع تعريف القدماء، على الرغم من الاتفاق في المحاور الكبرى خصوصا في كيفية وشروط وضع المصطلحات، نأتي الآن على ذكر أهم الشروط التي حددها الباحثون أو اقترحوها إن صح القول، فعملية وضع المصطلحات في كل لغة تخضع إلى مجموعة من القوانين الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ... وهذا أمر طبيعي وبديهي، لأن لكل لغة خصائص تتميز بها عن غيرها من اللغات، كما أن المصطلح يعد بمثابة جهاز مستورد عابر للقارات والحضارات يحوي مفهوما محدداً في مجال معرفي محدد، وعليه كثيرا ما تدعو الضرورة إلى صياغة هذه المصطلحات صياغة تناسب طبيعة هذه اللغة وخصائصها التي " تتحكم في توليد الألفاظ والدلالات، وصياغتها والتوسع فيها، ومن هذه الوسائل في اللغة العربية، الاشتقاق والمجاز والتركيب والاقتباس، كما جرت العادة أن يقّيد المصطلح بجملة من الشروط العامة التي تميزه عن الكلمات اللغوية، كأن يكون قصيرا لا يتجاوز الكلمة الواحدة، ويمكن أن يكون في الحالات الاستثنائية عبارة قصيرة "([2])، فقِصَرُ المصطلح وعدم تجاوزه للكلمة الواحدة و تشكله استثناء في عبارة قصيرة هو من باب تمييزه عن الكلمات اللغوية في المعاجم العربية التي لها مرادفات متعددة، بينما يبقى المصطلح منوط بمجموعة من الشروط الخاصة بوضعه واعتماده من طرف الباحثين، وقد ذكر الباحث "**أحمد مطلوب**" جملة منها وهي:([3])

[1] - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت (لبنان)، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م، ص 27-28.

[2] - سامية بقاح، المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني أنموذجا، في مجلة الآداب واللغات، المركز الجامعي ميلة الجزائر، ع 07، جانفي 2018م، ص 302

[3] - أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، 1427ه-2006م، ص 09.

01- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.

02- اختلاف دلالته الجديدة على دلالته اللغوية الأولى

03- وجود علاقة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي

04- الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد.

وإن هذه الشروط لا تكاد تختلف كثيرا عن الشروط التي أوردها **الجرجاني (ت 816هـ – 1413م)** في تعريفه للاصطلاح في كتابه "**التعريفات**"، عدا شرط الاكتفاء بلفظ واحد للدلالة على معنى علمي واحد، وهو أمر خلافي؛ بدليل أنه ثمة كثير من المصطلحات العلمية يتجاوز بناؤها اللفظي حدود الكلمة الواحدة إلى العبارة للدلالة على معنى علمي واحد، والأمر على الأرجح الأعم راجع إلى طبيعة اللغة وخصائصها العامة سواء اللغة الآخذة للمصطلح أو المأخوذ عنها.

ثانيا: علم المصطلح (La terminologie):

كثيرة هي التعريفات التي حاولت تحديد مفهوم هذا العلم، ومن بين هاته التعريفات نجد الباحث "**علي القاسمي**"، الذي يقدم تعريفا مختصرا لعلم المصطلح بقوله: هو" العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"([1]) ومنه نستخلص بأن علم المصطلح علم يعنى بقضايا المصطلحات وما تحتويه من مفاهيم وعلاقة هذه المفاهيم بالمصطلحات التي وضعت لها كقالب لغوي – دال- يحوي مدلولا علميا معينا، وفي ذات السياق يعرف صالح بالعيد هذا العلم بأنه " العلم الذي بحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها "([2])، ولعل المتأمل لهذا التعريف وغيره الذي قدمه الباحث **علي القاسمي** يلاحظ بأنهما شبه متطابقان، غير أن الاختلاف الوحيد جاء على مستوى استبدال كلمة المصطلحات في التعريف الأول بكلمة الألفاظ في هذا التعريف الثاني، وهو أمر لا يغير في دلالة مفهوم هذا العلم على الرغم من الاختلاف بين مفهومي كلمتي اللفظ والمصطلح إلا أنّ معنى كليهما في التعريف جاء على أساس الترادف من منطلق أن كلا اللفظين قائمان على الاتفاق والاصطلاح عند الوضع – علاقة اللفظ بالمعنى-، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن استخدام كلمة مصطلح بدل كلمة لفظ ربما فيها إشارة إلى أن علم المصطلح علم يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها في حالة النضج، أي بعد وضع المصطلح، كنوع من البحث و إعادة النظر في المصطلح بعد الوضع. أما التعريف الثاني والذي

[1] - علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت (لبنان)، ط 2008م، ص400.
[2] - صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995م، ص05.

وظف فيه "**صالح بلعيد**" كلمة اللفظ بدل المصطلح، ربما راجع إلى التنويه إلى أن هذا العلم يعنى بالبحث في قضايا وضع المصطلحات في حالتها البدائية – ألفاظ– كنوع من البحث والتقصي قبل وضع المصطلح والاتفاق عليه.

ومن الواضح أن كلا التعريفين قدم جانبا من جوانب المهام الأساسية والجوهرية التي يعنى بها هذا العلم في الأساس. وهو البحث في أسس وضع المصطلحات وطرق بنائها وخصائصها ومشكلاتها والحلول التي ينبغي أن تكون ... وما اهتمام علماؤنا بتعريف المصطلحات إلا لأنهم أدركوا أهميتها عندما رأوا أنها مفاتيح العلوم([1]).

وقد تعددت تعريفات هذا العلم بتعدد زوايا نظر المعرّفين له، وهكذا ففي الوقت الذي يعرف فيه **أوجين فوستر**(**Eugen Wuster**) مثلا علم المصطلح بأنه العلم الذي يهتم بدراسة أنساق المفاهيم وجدولتها في أصناف منطقية. يعرفه **روندو** (**rondeau**) بقوله:" المصطلحية علم يتخذ موضوعه طابعا لسانيا. وقد سعت **إيزو** (**ISO**)([2]) في توصيتها رقم 1087 إلى وضع تعريف شامل تراعي فيه وجهات النظر المختلفة، وهكذا عرِّف علم المصطلح بوصفه الدراسة العلمية للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في اللغات الخاصة" ([3]) كتعريف شامل جامل لمختلف وجهات النظر.

ومن هنا يتضح لنا جليا بأن علم المصطلح " علم لغوي تطبيقي ويظهر ذلك في تركيز اهتمامه على المفاهيم أولا والمصطلحات ثانيا بعد أن يشكل المفهوم بدقة، بالنظر إلى بقية المفاهيم يسعى إلى إيجاد المصطلح الدال عليه والمحدد له " ([4]) ، في إشارة إلى أن علم المصطلح فرع من فروع اللسانيات التطبيقية يعنى بمفاهيم العلوم أولا ثم قولبة هذه المفاهيم العلمية في صيغ اصطلاحية، بعد انتقاء المصطلح بدقة وعناية فائقة لتشمل المفهوم كاملا.

1– نشأته:

إنه ليس من السهل تحديد نشأة أي علم من العلوم تحديدا دقيقا، والسبب يرجع إلى أنه ليس ثمة علم يولد علما مستقلا بذاته، وإنما العلوم تأخذ طابعا سياقيا ينمو شيئا فشيئا ليصل إلى حالة من النضج

[1] - علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، موضوع مداخلة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ص03.
[2]- هي مختصر (المنظمة الدولية للتوحيد القياس) وهي منظمة غير حكومية ومستقلة تركز على تطوير ونشر المعايير الدولية عبر مجموعة واسعة من المجالات، من التصنيع والتكنولوجيا إلى سلامة الغذاء والرعاية الصحية. (ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة رابط https://ar.wikipedia.org/wiki/)
[3] - محمد هيثم الخياط وآخرون، علم المصطلح لطلبة كلية الطب والعلوم الصحية، منظمة الصحة العالمية، أكاديميا، ص31.
[4]- بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار عنابة، ، ع25، مارس 2010م، ص02.

التي تؤهله لأن يصبح علما له موضوعاته وخصائصه وأعلامه، وعلم المصطلح مثله مثل أي علم مر بمراحل عدة ليصل إلى ما وصل إليه اليوم ليوصف بأنه علم العلوم كما وصفه السوفياتيون.

وقد أورد كتاب **علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية** تاريخ ظهور هذا العلم إذ جاء فيه " ظهر علم المصطلح (terminologie) أو علم المصطلحات (science) في النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي على يد المفكر الألماني **كريستيان كوتفريد شوتز** 1747-1832م بيد ان الابحاث المصطلحية لم تأخد طابعا نسقيا حقيقيا على المستويين النظري والتطبيقي إلا في بداية العقد الثالث من القرن العشرين تحت تأثير افكار المهندس النمساوي **أوجين فوستر**، وهي الأفكار التي طورها في هذه المرحلة كل من **لوط** (lotte d.s 1898-1950) و**شابلجين** (caplygin. S.a 1869-1942) وتقتضي في مجملها بضرورة إعطاء البحث المصطلحي طابعا أكثر عقلانية وذلك بتطوير المقدمات النظرية للعمل المصطلحي ومناهجه، وفي هذا الإطار تم انجاز تمثل فلسفي لعلم المصطلح يجعله منفتحا على علم المنطق وعلوم اللغة وعلم الوجود وعلم التصنيف" ([1]) فمع بداية النصف الاول من القرن الثامن العشر الميلادي كانت الولادة الاولى لهذا العلم، بينما الانطلاقة الحقيقة والنضج العلمي لم تكن إلا مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين، أي بعد قرنين من الزمن بعد ولادته، قبل أن يأخذ طابعا علميا أكثر عقلانية ليستقر في شكل ذا طبيعة فلسفية منفتح على مجموعة من العلوم، وهو ما يؤكد الفرضية التي افترضناها بداية وهي أن العلوم لا تولد دفعة واحدة وإنما تتأسس على فترات، وفي ذات السياق يشير الباحث **سعد بن هادي القحطاني** في كتابه **التعريب ونظرية التخطيط اللغوي** إلى تعددية حقول هذا العلم بقوله: " من الأفضل النظر إلى علم المصطلح كحقل متعدد التخصصات، ذلك أنه يرتبط بالمنطق، وعلم المعلومات، والتصنيف، وكذلك علم الدلالات" ([2])

ولعل هذا الإصرار من لدن المهتمين بهذا العلم على ضرورة قبول فكرة أن علم المصطلح علم متعدد التخصصات، راجع إلى كون المصطلح مادة علمية خصبة تحتويها جميع العلوم، ناهيك أنه يعتبر شرطا من شروط توصيف العلوم بصفة العلمية كخاصية تمييزية يتميز بها كل حقل معرفي عما سواه.

[1] - بشير إبرير، المرجع السابق، ص30.

[2] - سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط للغوي، دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص50.

2- أهمية علم المصطلح وموضوعه :

ولا شك أن المصطلحات أداة ضرورية للفهم إذ " لا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تحديد أي علم دون تحديد المصطلحات أو مفاهيم المصطلحات"([1]) وهي إشارة إلى أن أهمية علم المصطلح مستمدة من أهمية مادته وهي المصطلح، إذ إن الديناميكية التي يمتاز بها المصطلح جعلت من نشأة علم المصطلح ضرورة حتمية دفعت بالمصطلح إلى اكتساب طابع العلمية، خصوصا "مع التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا والنمو السريع في التعاون الدولي في الصناعة والتجارة، والإقدام على استخدام الحواسيب في خزن المصطلحات ومعالجتها وتنسيقها"([2]) إضافة إلى ذلك ساقته إلى مساقات خاصة ومتخصصة في مختلف المجالات والحقول المعرفة المختلفة، الأمر الذي جعل من المصطلح " يؤدي دورا مهما في التواصل بين الناس، فهو أداة من أدوات التفكير والبحث، إذ إن المفاهيم تنتقل إلى الأذهان عبره"([3]) وعندما نقول بأن المصطلح يعتبر بمثابة أداة من أدوات التفكير والبحث، يعني ذلك أن علم المصطلح هو بمثابة مصنّع لهذه الأدوات التي تقوم مقام جهاز من القنوات التي تنتقل عبرها مجموعة من المفاهيم إلى الأذهان.

أما موضوع علم المصطلح، فهو كما حدده فوستر" يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها ومكوناتها وعلاقاتها الممكنة واختصاراتها والعلامات والرموز الدّالة عليها ... وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاهيم المصطلحات الدولية وتدوينها ووضع معجماتها ومراحلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها"([4]) وجميع هاته النقاط التي أشار إليها فوستر في حقيقة الأمر ما هي إلا محاور أساسية يتناولها موضوع علم المصطلح بالتحليل والتعليل والبحث والتخصيص من أجل بناء مصطلح كامل متكامل يحوي مفهوما محددا بعيدا عن التشتت وضبابية الدلالة .

وكما أشار الباحث **البشير التهالي** في كتابه **تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي**، إلى أن علم المصطلح إجمالا يتداول ثلاثة مواضيع وهي: ([5])

1) – العلاقات بين المفاهيم التي تتأسس عليها المواضعات الاصطلاحية.

2) – الآليات اللغوية التي تتحكم في اجتراح المصطلحات وتمثيلها في العلوم.

---

[1] - الشاهد بوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، مطبعة آنفو، فاس- المغرب، ط3، يونيو2004م، ص15.
[2] - محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1998م، ص 457.
[3] - سامية بقاح، المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي، ص302.
[4] - محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص19-20.
[5]- البشير التهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، دار الكتب العلمية، ص71.

3) – البحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية والتقنية في لغة طبيعية بذاتها.

ثالثا: المصطلح اللساني:

بعد التطرق إلى تعريف المصطلح لغة واصطلاحها وإلى أهم المفاهيم المتعلقة به، لا شك أنه سيسهل علينا الآن أن نقف عند مفهوم المصطلح الساني كتركيب لفظي بين مصطلحين اثنين، يحمل كل منهما جملة من المفاهيم الجزئية والكلية التي يمكن أن تكون موضوعا للدراسة في حد ذاتها.

فمن منطلق أن المصطلح هو اتفاق جماعة على استعمال اللفظ في معنى بذاته، فإن تم هذا الاتفاق بين مجموعة من الفقهاء في مسألة معينة فهو مصطلح فقهي، وإن تم بين الأصوليين فهو مصطلح أصولي، وإن تم بين المتكلمين فهو مصطلح كلامي، وإن تم بين النحويين فهو مصطلح نحوي...([1]) أما إذا تم هذا الاتفاق بين اللسانيين فحتما هو مصطلح لساني، فالمصطلح اللساني تركيبة لفظية مثلها مثل أي مصطلح آخر مشحون بكم من المفاهيم الدالة على معنى لغوي في حقل اللسانيات دون سواه.

فكل مقولة مفتاح، وصفية كانت أم إجرائية لها صلة بإطار نظري معين، تنتمي دون ريب إلى منظومة فكرية وفلسفية ولدت داخل المحيط اللساني، ولها خلفيتها التي تقتضيها حاجة القارئ، ليعمل المعجمي على بث طائفة من المصطلحات اللسانية التي تقرها المجامع اللغوية هي بمثابة مصطلحات لسانية ([2]) فبعد أن شكلت اللسانيات في العصر الحديث ثورة كبيرة خاصة مع مجيء **فيرديناند دي سوسير**، والكم الهائل من المصطلحات والمفاهيم الجديدة التي شهدها حقل اللسانيات، والعلمية التي اتسم بها هذا المصطلح نظرا للظروف التي صاحبت صياغته، جعلت من المصطلح اللساني مصطلحا يحظى بصفة العلمية لما تأرجح بين المترجم والدخيل والمعرب.

ومن ثم فإن المصطلح اللساني هو مجموع التراكيب اللفظية التي يتداولها اللسانيون للتعبير عن مجموع الأفكار والمعاني اللسانية .

المبحث الثاني: المصطلح في التراث العربي

في هذا المبحث سنحاول الوقوف على أهم جهود القدماء العرب قديما فيما يتعلق بالمصطلح ومدى اهتمامهم بهذا العلم وأهم المفاهيم التي سيقت في هذا السياق للدلالة على هذا المفهوم في تراثنا العربي،

[1]- ينظر خضرة بن هنية، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، ص 148.

[2]- ينظر بن عياد فتيحة، المصطلح اللساني في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري أنموذجا، مجلة (لغة- كلام)، مخبر اللغة والتواصل، المركز الجامعي، غليزان- الجزائر، ع 07، سبتمبر2018م، ص296.

لكن قبل ذلك لابد من الوقوف على مفهوم مصطلح التراث ليتسنى لنا تحديد المعالم الأساسية التي تؤطر دراسة المصطلح في تراثنا العربي.

أولا: مفهوم التراث:

ما يرثه ابن من أبيه من مال وحسب، أو حصول المتأخر على نصيب مادي أو معنوي ممن سبقه، هي من المعاني المعجمية الأولى لمادة (ورث) والتي اشتقت منها لفظة التراث في اللغة العربية (1) والتي هي مرادفات لـ (الإرث) و (الورث) و (الميراث)، فالورث والميراث خاصّان بالمال، أما الإرث فخاص بالحسب(2) فما تركه المتقدم للمتأخر من شيء مادي فهو نصيب من ورثٍ ميراث، أما التركة المعنوية من حسب ونسب وفكر وثقافة وعقيدة فالأصح أن يطلق عليها لفظ الإرث من باب الإبلاغ والمخالفة، ولفظة الوارث صفة من صفات الله عز وجل في قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾(3)، هذا وقد وردت كلمة تراث في سورة الفجر في قوله تعالى: ﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾(4)، "أما كلمة (تراث) فنكاد لا نجد لها ذكرا في آثارهم والشيء نفسه يقال بالنسبة للحقول المعرفية العربية الاسلامية الأخرى مثل الأدب والفلسفة وعلم الكلام، فلا مفهوم (التراث) ولا مفهوم (الميراث) ولا أية كلمة أخرى مشتقة من مادة (ورث) استعملت قديما للدلالة على المورث الثقافي والفكري الذي نفهمه نحن اليوم من التراث"(5) وهذا دليل على أن المفهوم الشائع الذي نتداوله نحن اليوم ما هو إلا نتاج سياقات حضارية اصطلاحية، استعملت للدلالة على ما يرثه المتقدم من المتأخر في سياق عجلة التاريخ ثقافيا وحضاريا ... مستوحاة من المعنى اللغوي لمادة ورث بمعنى ترك وأبقى.

أما عن المفهوم الاصطلاحي للتراث فهو "كل نتاج المسيرة الحضارية للأمة من علوم ومعارف ومؤسسات وفنون وقيم وفكر، وقد يعني الإنتاج الفكري أو بعضه كأن يشار إلى الأدب أو الفقه أو التشريع في رأي بعضهم"([6]) فنتاج المسيرة الحضارية يعني مجموع التراكمات الفكرية والحضارية، المادية منها والمعنوية التي خلفها التاريخ عبر الزمن جيلا عن جيل سواء أكان في صورته الكلية كالحضارة والمعرفة أم الجزئية كالأدب والتشريع فهو تراث. وعلى عكس التحديدات المعجمية للتراث فإن هناك من حاول أن يعطيه مفهوما أوسع بحيث تتجلى فيه صفة الفعالية والتأثير والشمول، إلى جانب الاستمرارية والقدرة على الحياة مدة طويلة، وقد نبّه الأديب عبد المجيد العلوجي إلى ذلك بقوله:" إنني أفهم التراث أنماطا حضارية تطورت بين تحوير وتعديل

[1]- ينظر ابن منظور، لسان العرب ، دار صادر، بيروت- لبنان، م2، ط2، 1992م، ص199-201.
[2] - ينظر المصدر نفسه، ص200.
[3] - سورة آل عمران، الآية180.
[4]- سورة الفجر، الآية 19
[5]- ينظر سعيد سلّام، التناص التراثي الرواية الجزائرية أنموذجا، علم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2010م، ص12.
[6]- حازم البلاوي وآخرون، النهضة العربية الثانية، تحديات وآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2000م، ص111.

لتنحدر من الأصول جيلا عن جيل، كما أفهمه شخصية مستمرة غادرت ماضيها إلى حاضرها وتغادر حاضرها إلى غدها"([1]) فالتحوير والتعديل أدوات إجرائية يستعملها الفروع في معالجة وتصفية ما تركه الأصول لأخذ النافع منها وترك الضار تأثيرا وتأثرا حفاظا على المسيرة الحضارية على مر العصور.

ولا شك أن التراث العربي كغيره أثر وتأثر بغيره من حضارات الشعوب والأمم قديما وحديثا، إما عن طريق التأثر المباشر إما عن طريق الترجمة من مختلف الحضارات، وهو الأمر الذي يجعل من التمييز بين ما هو تراث عربي خالص وبين التراث الإنساني العام أمرا صعبا، مثل تراث الحضارات المتواجدة في أقطار الوطن العربي مند القديم، والذي لا يطعن بأي شكل من الأشكال في القول بأن التراث هو جماع التاريخ المادي والمعنوي لأمة ما مند أقدم العصور إلى الآن، فتراث الأمة العربية الإسلامية لا يقف عند بداية التاريخ الإسلامي، وإنما يتوغل في ماضيها إلى ما قبل ذلك في أعماق الزمن، فماضي الشعوب التي أسلمت وتعربت هو ماضي هذه الأمة العربية الإسلامية وحضارتها وتراثها.([2])

ومصطلح التراث في استعماله كثيرا ما ارتبط بالخطابات النهضوية العربية الحديثة، في الدعوة إلى الارتكاز على الأصول في نقد الحاضر والماضي للقفز إلى المستقبل، وهو ما أشار إليه الجابري في كتابة التراث والحداثة و أكده بقوله: "إن استعمال مصطلح التراث بهذا الشكل هو استعمال نهضوي، أي أنه يدخل ضمن المفاهيم الموظفة في الخطاب النهضوي العربي الحديث، ويشمل ظروف النهضة العربية الحديثة من طموحاتها وعوائق مسيرتها"([3]) فكثيرا ما يصدح مصطلح التراث والدعوة إلى العودة إليه خلال مختلف المناسبات الفكرية التي تشكل نقطة تحول عظمى في أي موضوع من مواضيع النهضة العربية، بين داع للعودة إلى التراث العربي وبين مستسلم لكل جديد قابل له، إلى جانب أصحاب الوسطية الذين كثيرا ما يدعون إلى المزاوجة بين هذا وداك دون تشدد أو مغالاة .

وبعد هذا العرض البسيط للمفهوم اللغوي والاصطلاحي لمصطلح التراث وما ارتبط بهذا المصطلح استعمالا في الفكر النهضوي العربي الحديث كما أشرنا سالفا، آن الأوان للحديث عن مصطلح (المصطلح) في التراث العربي وأهم السياقات الفكرية والمفهومية التي خاضها عبر مر العصور ليتسنى لنا الوقوف على حيثيات هذا المصطلح استعمالا ومفهوما أنذاك.

[1] - ، سعيد سلّام، التناص التراثي الرواية الجزائرية أنموذجا، ص14.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص13-14.

3- محمّد عابد الجابري، التّراث والحداثة: دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1996م، ص24 .

مما لا شك فيه أن "الأسلاف تركوا تراثا اصطلاحيا ضخما، لم ينل حظه وحقه من الدراسة والتحقيق مقارنة مع المعاجم العامة، ويحتاج هذا التراث إلى جهود أكبر لتسليط الضوء عليه، واستخراج كنوزه لنواكب الحركية السريعة في الصناعة المعجمية المتخصصة الحديثة"([1]) وهذا التراث الاصطلاحي لم ينشأ من فراغ وإنما نتاج وعي عميق، لأن العرب "أدركوا حاجتهم القصوى إلى فهم ما كان شائعا عند تلك الأمم من العلوم على اختلافها من طبيعية وغيرها"([2]) وفي مختلف مجالات الحياة أنداك فقد كان المصطلح "أداة من أدوات التفكير ووسيلة من وسائل التقدم العلمي والأدبي، وهو لغة مشتركة بها يتم التفاهم والتواصل بين الناس عامة أو على الأقل بين طبقة أو فئة خاصة في مجال محدد من مجالات المعرفة والحياة"([3]) وقد تنبه العرب إلى أهمية المصطلح عندما اعتبروا أن معرفة الاصطلاحات اللغوية والدينية فضيلة، والأكثر من ذلك ضرورة من ضرورات العلم بكتاب الله سبحانه وتعالى، فوضعوا دراساتهم بلغة علمية مع تحري الدقة والضبط التي تتطلّبها الدراسات الاصطلاحية، في فترة مبكرة مع ظهور الدراسات المختلفة التي تعنى بالقرآن الكريم([4]) وسميت بلغة العلم في الإسلام، وهذه اللغة "لم تنشأ دفعة واحدة، بل نمت وتنوعت على مر الزمن، بدرت بدورها في القرن الأول الهجري، وظهرت مصطلحات في الفقه والتفسير والكلام، وتلتها في القرن الثاني مصطلحات في علوم اللغة والتاريخ، في الأخلاق والسياسة، في الطب والكيمياء، في الفلك والهندسة، واستكملت العلوم العربية في القرن الثالث لغتها وتوفرت لها أسباب الحياة، وما إن حل القرن الرابع الهجري وهو العصر الذهبي في تاريخ الثقافة العربية الاسلامية حتى استقر المصطلح العلمي"([5])

والملاحَظ هنا أن المصطلح –كأداة علمية لغوية في بدايته– كان لصيقا بالعلوم الدينية من فقه وتفسير، الأمر الذي يكاد يَسِمُ جميع الدراسات اللغوية وحتى غير اللغوية منها بالمرجعية الدينية، التي غالبا ما تكون دافعا أساسيا ومحركا جوهريا للبحث والدراسة، في مختلف الثقافات الإنسانية والعقائدية على مر العصور وفي جميع الحضارات الإنسانية، لتتفرع شيئا فشيئا وتغزو مجالات معرفية أخرى، تماما كما حدث مع المصطلح في القرن الأول الهجري والذي أخذ يعنى بمجالات العلوم الإنسانية كعلوم اللغة والتاريخ ثم الأخلاق والسياسة... وأيضا العلوم الدقيقة كالطب والكيمياء والهندسة والفلك، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على

[1]- سناني سناني، المعاجم المتخصصة ومكانتها في التراث العربي، مجلة اللغة العربية، جامعة بسكرة، ع24، ص222

[2]- إبراهيم مدكور، لغة العلم في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع 29، 1972م، ص15

[3]- نوح أحمد عبكل، المصطلح النقدي والبلاغي عند الآمدي في كتابه الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، دارالحامد للنشر والتوزيع،2011م، ص28.

[4]- ينظر أحمد عبكل، رسالة ماجستير بعنوان المصطلح النقدي والبلاغي عند الآمدي بين شعر أبي تمام والبحتري، جامعة مؤتة، الكرك-الأردن،2006، ص12.

[5]- السيد صبري إبراهيم، المصطلح العربي، الأصل والمجال الدلالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1996م، ص17.

أن الثقافة العربية الاسلامية لم تبق حبيسة رقعتها الجغرافية في شبه الجزيرة العربية، وإنما شهدت حركة علمية تأثيرية وتأثرية فيما جاورها من ثقافات وعلوم الأمم المعاصرة لها، ليكتسب المصطلح صفة العلمية ويستقر على ما كان عليه في القرن الرابع الهجري .

ثانيا: المصطلح الاسلامي في القرآن والسنة:

فكما أن العلوم تتغير وتتطور فإن مصطلحات العلوم تتغير وتتطور أيضا "فتاريخ المصطلحات هو تاريخ علومها، وكل علم جديد يحتاج إلى مصطلحات جديدة، وكل تصور جديد يدعو صاحبه إلى خلق مصطلحات جديدة، لذلك كان من الضروري أن تكون للعلوم هذه المصطلحات"([1]) لتُعرف بها، ولا أحد ينكر أن المصطلح القرآني وفي السنّة النّبوية الشّريفة يقعان في صلب هذه العملية الحضارية، فهما الأصل والأساس لأنهما يقدمان إطارا واسعا من المفاهيم والمصطلحات النصية الربانية التي تخدم الفكر الإسلامي الغني بمصطلحاته المتنوعة والمتعددة، مما يجعلهما مميزان يختلفان عن الفكر الغربي ([2])

1- القرآن الكريم:

وهو كلام الله تعالى المعجز الموحى به إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم تأييدا ونصرة له، وإعجاز القرآن يتمثل في نصه وما حواه من فصاحة وبلاغة في الإخبار عن الغيب وقصص الأمم السابقة، إلى جانب ما تضمنه من إعجاز علمي غير مسبوق مند أول نزوله إلى يوم القيامة.

[1]- علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ص02.
[2]- ينظر خضرة بن هنية، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الإسلامي، حوليات جامعة الجزائر1، ع29، ج1، ص141.

ولعل تحدي الله سبحانه وتعالى العرب بأن يأتوا بعشر آيات محكمات مثل آيات القرآن الكريم مخاطبا لهم بقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(1)، ثم رفعه سبحانه وتعالى سقف التحدي بعد أن ظهر عجزهم عن الإتيان بعشر سور في قوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(2) ،وما يزال التحدي قائما ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾(3)، فالمصطلح القرآني يعتبر مكونا من مكونات المنظومة المعرفية في الفكر الإسلامي، إذ النص القرآني يحفل بكلمات مفتاحية ينبغي اكتشافها، لذلك يمكن اعتبارها مفاتيح العلوم في الفكر الإسلامي.

فالقرآن الكريم أولى عناية خاصة للكلمة صناعة ودلالة وتوظيفا، وبهذه العناية المميزة بالكلمة (المصطلح) إنما هي تأسيس لعلم المصطلح من حيث الصناعة والدلالة والتوظيف، تماما كما أسس لكثير من العلوم الشرعية والإنسانية وحتى العلمية التطبيقية ... من منطلق أن أحكام القرآن الكريم في صميمها قواعد، ومفرداته صيغ وأوزان يقاس عليها السليم، أما تراكيبه فهي أنظمة وقوانين تتحكم في صناعة الكلام للإفادة، ومن مظاهر هذه العناية الفائقة والتي تجلت في كثير من الآيات إما تصريحا وإما تلميحا قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾(4) وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾(5) ، وقوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (6) وقوله تعالى أيضا: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (7) وفي قوله جلّ وعلى: ﴿ وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (8) ... وغيرها كثير من الآيات التي تثبت العناية الفائقة بالمصطلح (كلمة ومفردة) والتي تنبجس منها دلائل العظمة الإلهية (9)

فعلى الرغم من تفطن علمائنا العرب القدامى وفي زمن مبكر إلى المميزات الدلالية التي تختص بها ألفاظ القرآن الكريم عن غيرها من الألفاظ من خلال ما حوته دراساتهم لنصوصه بغرض تقريب معانيها للناس

[1]- سورة هود، الآية 13.
[2]- سورة يونس، الآية 38.
[3]- سورة الإسراء، الآية 88.
[4]- سورة البقرة، الآية 104.
[5]- سورة الصف، الآية 2.
[6]- سورة الحجرات، الآية14.
[7]- سورة المائدة، الآية 13.
[8]- سورة التوبة، الآية 40 .
[9]- ينظر عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن، جدار للكتاب العالمي، إربد عمان- الأردن، ط1، 1429ه-2009م، ص147.

تفسيرا وشرحا، ومؤلفاتهم الكثيرة التي تناولت معانيه ومفرداته وبلاغته، إلا أن الباحث في كتب القدماء لا يكاد يجد تعريفا واضحا مستقلا للمصطلح القرآني ([1]) وهذا راجع إلى طبيعة النظرة العلمية الموسوعية التي ميزت جل الدراسات العربية إذا ما تم مقارنتها بالمناهج العلمية الحديثة والتي يغلب عليها طابع الاختصاص في الطرح الموضوعي ناهيك عن النضج العلمي والمنهجي الذي من خلاله تم سد مواطن الضعف والشمولية في معالجة الموضوعات، وإن كان ليس من الموضوعية عقد المقارنات بين المناهج العلمية القديمة والحديثة لأن الجديد ماهو إلا استمرار وتجديد للقديم في سياق السيرورة الزمنية .

وقد حدد الباحث **شاهد البوشيخي** مفهوم المصطلح القرآن بقوله: "إنه ذلك اللفظ الذي أكسبه استعماله في القرآن الكريم دلالة خاصة زائدة على الدلالة في اللسان العربي، فصار بذلك له مفهوم خاص ضمن الرؤية القرآنية الشاملة ، وصار بذلك التعبير عن ذلك المفهوم مصطلحا من المصطلحات القرآنية"([2]) ويعني ذلك انه ثمة دلالة لفظية قبلية وبعدية للألفاظ والفيصل بينهما هو القرآن الكريم، فما كان له معنى في كلام العرب قبل نزول القرآن الكريم صار له معنى جديدا بعد نزوله إلى جانب المعنى اللغوي في اللسان العربي، " ومن ثم ظهر في النص القرآني مفهومات ومصطلحات خاصة لم تكن موجودة في لغة العرب بالمعنى الذي جاء به الوحي"([3]) فلو أخذنا مثلا لفظ الصلاة بمعناها اللغوي فإنها تعني الدعاء وهو المعنى العام العام والشائع عند العرب قبل الإسلام، لكن بعد الوحي فإن لفظة الصلاة في الاصطلاح القرآني عبارة عن أقوال وأفعال مخصوصة، والامر ذاته مع بقية المصطلحات القرآنية الأخرى.

ولعل التعريف الذي أشار إليه الباحث **الشاهد البوشيخي** يكاد يرادف معنى التعريف الاصطلاحي للفظِ المصطلح بمعناه العام الذي قدمة **الجرجاني** في كتابة التعريفات إذ يقول: " إخراج اللفظ عن معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما"([4]) فالمفردة القرآنية لما تجاوزت المعنى اللغوي العام وارتقت به إلى معنى معنى خاص لم يكن تجاوزا اعتباطيا هكذا، وإنما نابع عن مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى المراد تحقيقة ، وهنا نجد أن لفظة الصلاة لما كانت تعني الدعاء وأصبحت ذات معنى جديدا وهو مجموعة الأقوال والأفعال المخصوصة، لم تخرج عن سياق المعنى اللغوي تماما، وإنما أضافت إليه معنى جديدا أوسع منه أو يحتويه ليصير بذلك الدعاء جزءا لا يكاد يغيب عن مجموع الأقوال أثناء آداء مجموعة الأفعال في الصلاة في علاقة احتواء.

[1]- ينظر هنية بن خضرة، مقال مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، كلية العلوم الاسلامية- الخروبة، حوليات جامعة الجزائر 1، ع29، ج1، ص149.
[2]- الشاهد البوشيخي، القرآن الكريم والدراسات المصطلحية، دار السلام، ط1، 1433ه-2012م، ص20.
[3]- هنية بن خضرة، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، ص150.
[4]- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص28.

فإذا كان المصطلح في تعريفه الغربي هو " الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية: مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحدد بذلك وضوحه الضروري"([1]) فإن المصطلح القرآني لا يكاد يخرج عن هذا التعريف كثيرا فهو "كل اسماء المعاني وأسماء الصفات المشتقة منها في القرآن الكريم، مفردة كانت أم مقيدة، بحيث يختلف معناها اللغوي عن المعنى الذي جاء به الوحي مما جعلها تتصف بخصوصية دلالية داخل الرؤية القرآنية، لا نجدها في كتب اللغة، أو في أي علم من العلوم البشرية فألفاظ القرآن الكريم ألفاظ ربانية فريدة في دلالاتها وسياقاتها"([2]) كخاصية مميزة يتسم بها كلام رب العباد سبحانه وتعالى عن كلام العباد وهنا يكمن الإعجاز الإلهي في القرآن الكريم.

2- خصائص المصطلح القرآني:

لعل من بين أهم التعاريف التي جاءت لتحديد مفهوم المصطلح القرآني وخصائصه، التعريف الذي أفردته مجلة "**إسلامية المعرفة – مجلة الفكر الإسلامي المعاصر–**" إذ ورد فيها الآتي:" كل الألفاظ الواردة في نصوص القرآن الكريم، التي تتضمن مفهومات خاصة، تنطلق من دلالاتها اللغوية العامة ، وتطرد في سياقاتها ومواقعها المتنوعة، لتكشف عن الرؤية القرآنية الكلية المتميزة المؤسسة للدين والمرتبطة بالألوهية و الإنسان والكون والحياة ، وهذا المصطلح ليس كغيره من المصطلحات، فهو يحمل مميزات الوحي الكمالية بعينها، من القوة والدقة والتحديد، والوضوح واليقين والشمول والمرونة ... فهي كلمات ربّانية مرتبة مركبة ومنسقة ومهيمنة وقد جاد **المتنبي** في وصف القرآن الكريم حينما انشد:

كالبـدرِ من حيث التفتّ رأيتَـــه يُهـــدي إلى عينيكَ نورا ثاقبـا

كالبحر يقدف إلى القريب جواهرا جُودا ويبعثُ للبعيدِ سحائبـــا

كالشمس في كبد السماء وضوؤها يغشى البلادَ مشارقـــا ومغاربـا"([3])

وإلى جانب ذلك فإن المصطلح القرآني يتميز بمجموعة من الخصائص والصفات التي تميزه عن أي مصطلح أنتجه العقل البشري، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية([4]):

---

[1]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11.

[2]-- هنية بن خضرة، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، ص150.

[3]- إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الاسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع94، خريف 1439ه-2018م، ص135.

[4]- هنية بن خضرة، المرجع السابق، ص120.

- المصطلح القرآني مصدره رباني، بعكس المصطلحات التي أنتجها العقل البشري في مختلف العلوم، سواء أكانت علوما دينية أو غيرها.
- المصطلح القرآني يخرج من المعنى اللغوي البسيط العام إلى معنى خاص، ومن موقع الكلمة البسيطة إلى موقع المفهوم الغني في دلالاته وآفاقه.
- يتميز المصطلح القرآني عن غيره من المصطلحات الأخرى بدقة ألفاظه ومفرداته إذ اللغة المستعملة في التنزيل تقوم على اصطلاح دلالي بالغ الدقة ، بخلاف الاستخدام البشري البلاغي العفوي لمرادفات اللغة، الأمر الذي يدل على قداسة المصطلح القرآني وسموه عن غيره.
- المصطلحات القرآنية صالحة لكل زمان ومكان وذات بعد إنساني لا يموت، فألفاظه ومفرداته خصبة، إضافة إلى خلوها من الاختلاف والتناقض، مما يؤكد انسجامها المعرفي والاصطلاحي والمفهومي.

3– السنّة النبوية الشريفة:

أ– السنّة لغـــة :

السنّة في اللسان العربي تطلق على السيرة والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة لقوله صلى الله عليه وسلم: "من سنّ سنّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سنّ سنّة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة "، وقد ورد في الحديث الشريف أيضا قوله(ص) : "لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع" في إشارة إلى أن السنة منها الحميد والقبيح (1)، أما في القرآن الكريم فقد استعملت لفظة السنة بمعنى الطريقة، فقد أشار الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن "وسنّة الله قد تقال لطريقة حكمنه، وطريقة طاعته لقوله تعالى في سورة الفتح: ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾(2)، وفي سورة فاطر قوله سبحانه وتعالى: ﴿ اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾(3) مشيرا إلى أن فروع الشرائع وإن اختلفت صورها فالغرض الأساسي منها هو تطهير النفس طلبا لثواب الله ومغفرته طمعا في جنته وجواره" (4)

وقد نقل **الشوكاني** عن **الكيسائي** أن السنّة هي الدوام ولعله أراد به الأمر الذي يُداوَم عليه، ونقل القرطبي عن المفضل أنها الامة وأنشد يقول :

---

[1]- ينظر السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن- عمان، بتاريخ 15-19 دي القعدة1409ه- الموافق لـ 19-23 جوان 1989م ج2 (بحوث ومناقشات)، ص547.

[2]- سورة الفتح الأية 23.

[3]- سورة فاطر، الآية 43

[4]- ينظر عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ص46.

ما عاينَ الناسُ من فضلٍ كفضلهمْ ولا رأوا مثلهم في سالفِ السنّنِ

وقال **الطبري**: السنّة هي المثال المتبع والإمام المأتم به، ومنه قول **لبيد بن ربيعة**:

من معشرٍ سنّت لهم آباؤهم ولكلِ قومٍ سنّة وإمامها

وتطلق السنّة لغة أيضا على الطبيعة، وبه فسر بعضهم قول **الأعشـى**:

كريمٌ شمائله من بني معاوية الأكرمين السُّننْ.

وتطلق أيضا على الوجه لصقالته وملاسته وعلى حر الوجه، وعلى دائرته وعلى الصورة وعلى الجبهة والجبينين، وقد استشهدوا لذلك بقول **دي الرمة** :

تريك سنّة وجه غير مقرفة ملساءٌ ليس بها خال ولا نُدبُ.

وبما أنشد **ثعلب**:

بيضاءٌ في المرآة سنتها في البيتِ تحتَ مواضعِ اللمس.

كما تطلق أيضا على الخط الأسود على متن الحمار، وعلى تمر بالمدينة معروف ([1])

ب– السنّة اصطلاحـا:

أما عن مفهوم السنة في الاصطلاح فهي لا تكاد تخرج كثيرا عن ما جاء في المعاني للغوية للفظة، إلا أنها تختلف في معانيها باختلاف العلوم، فالفقهاء مثلا اصطلحوا على ان السنّة هي كل ما واضب عليه النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يرد دليل من الكتاب او السنة على وجوبه، أو هي ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه يمكن أن تدخل في معنى السنة النبوية الشريفة.

أما الأصوليون فقد اصطلحوا على أن السنّة هي أقوال النبي (ص) وأفعاله وتقريراته التي ثبتت عنه بعد البعثة، من منطلق أنها الأصل الثاني بعد الوحي القرآني في الاستنباط والاستدلال وأخد قواعد التشريع([2]).

فلعل الفرق بين التعريف الفقهي والأصولي للسنة النبوية الشريفة أن التعريف الفقهي جاء أشمل بكثير من التعريف الأصولي، الأمر الذي يجعل من التعريف الأصولي يمكن أن يندرج ضمن التعريف الفقهي كعلاقة احتواء، فعندما نقول بأن السنّة هي كل ما واضب عليه النبي صلى الله عليه وسلم، فنحن هنا أمام مجموعة من الاحتمالات المفتوحة من أقوال وأفعال وحركات ونمط فكري وانفعالي معين، لكن في تعريف

[1]- ينظر المرجع السابق، ص47-48.
[2]- ينظر السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص547.

الأصوليين نجدهم يحددون أكثر عندما يعرفونها على أنها أقوال النبي عليه الصلاة والسلام وأفعاله وتقريراته، وتقرير النبي (ص) هي حالة من عدم الإنكار عن قول أو فعل أو عمل، مع علمه بوقوعه في عصره ولم ينكر على الفعل أو على صاحبه فهي تقرير، لأنه صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يقر أحدا على فعل أو معصية منافية للشرع والكتاب المنزل، مع شرط ثبوت ذلك بعد البعثة وهو شرط أساسي لثبوت السنة عند الأصوليين. والسنّة هي "الهدي الذي كان عليه الرسول – صلى الله عليه وسلم- وأصحابه، علما واعتقادا وقولا وعملا، وهي السنّة التي يجب اتباعها ويحمد أهلها، ويذم من خالفها، وتطلق السنة على سنن العبادات والاعتقادات، كما تطلق على ما يقابل البدعة" ([1]) وهو تعريف يجمع بين اصطلاح علماء العقيدة وعلماء أصول الدين.

أما المحدثون فقد اصطلحوا على أن السنّة هي " أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته، وصفاته الخَلقية والخُلقية وسيرته، وهذه المصطلحات على تعددها ليست متناقضة ولا متنافية ولا متعاندة، وإنما يكمل بعضها بعضا، لأن كل مصطلح يتناول السنة من زاوية، فهي مصطلحات تتعاون في تصوير الحقيقة الكلية للسنة النبوية الشريفة، بصفتها المنهج النبوي الحياتي بنقاوته وأصالته، وبصفتها المنهج النبوي التشريعي الذي يعمق صلة الأمة الإسلامية بكتاب ربها" ([2]) ونلاحظ بأن تعريف المحدثين لمفهوم السنّة أشار إلى خاصية مضافة وهي صفات النبي (ص) الخلقية والخُلقية، وهو ما لم يشر إليه الفقهاء والأصوليون في تعريفاتهم صراحة للسنّة، لكن ورد الإشارة إليه في التعريف اللغوي للفظة السنّة عندما أشرنا آنفا إلى أنها تطلق أيضا على الصفات الخَلقية كالوجه في صقالته وملاسته وعلى حر الوجه، وعلى دائرته وعلى الصورة وعلى الجبهة والجبينين، واستشهادا بقول دي الرمة :

تريك سنّة وجه غير مقرفة ملساء ليس بها خال ولا ندب ([3])

ت– المصطلح في السنة:

بانتشار الإسلام توسعت الكتابة وخاصة في عهد عمر بن عبد العزيز، أين بدأ تدوين علم الحديث والذي عرف بـ (علم المصطلح) أنذاك، "حيث استعمل أهل الحديث هذه التسمية لأنه علم اهتم باصطلاحات أهل الحديث من تعريف وتبيين وإيضاح لما كانوا اصطلحوا عليه من ألفاظ في هذا العلم"([4])

[1]- ناصر بن عبد الكريم العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها، دار الوطن للنشر، ط1، 1912/09/12هـ، ص 10.

[2] - السنّة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص547-548.

[3]- ينظر المرجع نفسه، ص547.

[4]- عيسى العزري، مقال بعنوان تأسيس علم المصطلح العربي، مجلة تاريخ العلوم، ع3، جامعة الشلف، ص139.

"فخلال فترة سنوات البعثة المحمدية على صاحبها عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، والتي امتدت لثلاثة وعشرين عاما كانت السنة النبوية قد أنزلت منزلتها في مصادر التشريع الإلهي، وعُلم من ذلك الحين أنه لا سبيل إلى رضى الله عزّ وجل، وإلى الفوز بسعادة الدارين إلا بكلام الله تعالى المنزل وبيانه من سنّة النبي صلى الله عليه وسلم القولية والفعلية والتقريرية"([1])

فكما أن القرآن الكريم كان وحي رباني على نبيه (ص) فإن كلام النبي عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم كان وحيا أيضا فالرسول (ص) لم يكن ينطق عن الهوى، فكل كلامه كان إما شرحا، وإما تطبيقا، وإما تقريرا للقرآن الكريم دون مخالفة أو نفي لما جاء به الوحي القرآني، الأمر الذي يجعلنا نقول أن المصطلح السنّي ما هو إلا مصطلح قرآني قولب في صورة من صور التقريب والتفسير والشرح والتعليل " فالسنة النبوية الشريفة هي منهج التأسيس في ربط التنزيل بالواقع، وتوضيح منهجية ذلك، ومن هنا كان النص النقلي وخاصة النص القرآني هو أصل مرجعية الفكر الإسلامي"([2]) التي تشكلت منه مصطلحاته كمرجع نقلي ثابت من القرآن والسنة النبوية الشريفة ، يضاف إليها المرجع العقلي الذي كان نتيجة الاجتهاد في فهم النص القرآني والسني، والذي جاء في عصر التابعين وأتباع التابعين الذين تكلموا عن جلّ أنواع علوم الحديث وأسسوا له مصطلحاته التي عرفه بها المشتغلين في هذا الفن، إذ تكلموا مثلا عن مصطلح " الصحيح والضعيف، المرفوع والموقوف، والمرسل والمنقطع، والمتصل والمنكر، والشاذ و المضطرب، والباطل وما لا أصل له، والتدليس والتلقين وحكمه، وغير ذلك من طرق التحمل وألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما وغيرهما"([3])

وفي القرن الرابع الهجري نضج هذا العلم واستقر اصطلاحة بعد أن استقل كل فن عن غيره كعلم الأصول عن علم الفقه عن علم الحديث، بعد ان أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، ولعل أول من أفرد هذا العلم القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمان بن خلاد الرامهرمزي، والمتوفى سنة 360هـ في كتابه المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي، إذ توالت بعده عدة مصنفات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر([4]):

- "معرفة علوم الحديث" لأبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)
- "المستخرج على معرفة علوم الحديث" لأبو نعيم احمد بن عبد الله الأصبهاني (ت430هـ)

[1]- الشريف حاتم بن عارف العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1416ه-1996م، ص14.
[2]- هنية بن خضرة، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، ص152.
[3]- المرجع السابق، ص48.
[4]- ينظر محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، غزة دي الحجة 1415هـ، ص12-15.

- "الكفاية في علم الرواية" و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" لأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت463هـ)
- " الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" للقاضي عياض بن موسى اليَحصُبي (ت544هـ)
- "علوم الحديث" لأبو عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري المشهور بابن الصلاح (ت643هـ)
- "التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" لمحيي الدين يحي بن شرف النووي (ت676هـ)
- "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن حجر العاسقلاني (ت852هـ)
- "قواعد التحديث" لمحمد جمال الدين القاسمي (ت1332هـ) ...وغيرها كثير من المصنفات التي لا يسع المقام لذكرها جميعا، والتي أفردت موضوع علم المصطلح والذي يعني –علم الحديث– وكل ما يتصل به في مدونات متخصصة مستقلة بذاتها تُعنى بهذا العلم أيما عناية.

ثالثا: مصادر المصطلحات التراثية:

لعل تراثنا العربي فيه من النضج الفكري والوعي النقدي ما يجعلنا حريصين على قراءته باستثمار الاجراءات الحديثة التي قدمتها البلاغة واللسانيات والسيميائيات، وهو أمر يكاد يجمع عليه معظم الدارسين النقاد من قناعة تامة بأن التراث العربي، زاخر بمختلف المصطلحات النقدية والبلاغية والفلسفية والعروضية والأسلوبية وحتى النفسية، والتي تمكننا من تأسيس منهج أو نظرية نقدية لسانية ذات ملامح عربية خالصة إذا ما تظافرت الجهود لدراستها والتعمق فيها([1]) وعليه فمن الأفضل العودة إلى التراث لاستكناه مصطلحاته والاستفادة منها في تلبية حاجاتنا في التعبير عن أغراضنا المستجدة، ويمكن تلخيص مصادر مصطلحات التراث العربي فيما يلي:

1– المعاجم التراثية بنوعيها العامة والخاصة:

أ– المعاجم التراثية العامة: لاشك أن المعاجم العامة تزخر بكم هائل من المصطلحات وفي مختلف المجالات العلمية منها والفنية، كما أنه لاشك ان تاريخ الثقافة العربية زاخر أيضا بكم هائل من المعاجم التراثية العامة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر([2])

- "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (718م– 786م)
- "البارع" لأبي علي القالي (893–967م)

[1]- ينظر سامية بقاح، المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي: منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني أنموذجا، المركز الجامعي، ميلة- الجزائر، ع07، جانفي 2018م، ص300.

[2]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت- لبنان، ط1، 2008م ،ص208-209

- "الجمهرة" لابن دريد (837-933م)
- "تهديب اللغة" لأبي منصور الأزهري (895-980م)
- "الصحاح" لإسماعيل الجواهري(1003م)
- "أساس البلاغة " للزمخشري (1075-1144م)
- "لسان العرب" لابن منظور (1232-1311م)
- "القاموس المحيط" للفيروز آبادي (1329-1414م)
- "تاج العروس" للزبيدي (1732-1790م) ... وغيرها كثير...

وقد اشتملت هذه المعاجم على كثير من المصطلحات، منها الجاهزة للاستعمال وحتى الكلمات المشتقة من الجدور اللغوية والمرشحة للاصطلاح.

ب- المعاجم التراثية الخاصة: وهي معاجم تشتمل على قدر أكبر من المصطلحات، مرتبة ترتيبا موضوعيا، إذ تخصص بابا كاملا للمسميات التي تتعلق بموضوع معين، وهي نوعان:

- معاجم موضوعية مختصة أو متخصصة: " وهو ذلك المعجم الذي يختص بمصطلحات موضوع معين أو مادة علمية واحدة أو فرع من فروع المعرفة، ولهذا يسميه بعضهم بمعجم المصطلحات" ([1]) ولعل من بين أبرز رواد التأليف في هذا النوع من المعاجم نذكر: ([2])

- "جبال العرب" لخلف الأحمر (ت180هـ)
- "الخيل" للنضر بن شميل (204هـ)
- "الأضداد" لقطرب (208هـ)
- "الإبل- الخيل- الشتاء- الوحوش- الفرق- خلق الإنسان- النبات والشجر" لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت218هـ) وقد حضي هذا النوع من المعاجم اهتماما كبيرا من لدن اللغويين والباحثين العرب، بداية من القرن الرابع وحتى القرن العاشر الهجري.

- المعاجم الموضوعية أو المعنوية العامة: وهي تلك المعاجم التي" ترتب الألفاظ اللغوية حسب معانيها أو موضوعاتها، ففي مادة (نبات) مثلا تضع كل مسميات النبات وكل ما يتعلق به"([3]) ، فمسميات النبات إذا ما أفردت في باب واحد مخصص يجعل من هذا اللفظ ينتمي إلى المعجم الموضوعي المتخصص، لكن إذا ما تم

[1]- المرجع السابق، ص211.
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص 211
[3]- ، إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بدايتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1981م، ص17.

إضفاء المفردات التي لها علاقة بمفردة الموضوع – النبات على سبيل المثال- من قريب أو بعيد نكون هنا امام المعجم الموضوعي او المعنوي العام، وهنا يكمن الفرق بين المعجم المختص أو المتخصص و المعجم العام، ومن بين أهم الامثلة التراثية في هذا التأليف المعجمي ندكر ما يلي:([1])

- معجم "الغريب المصنف" لأبي عبيد القاسم (ت224هـ) والذي يتألف من خمسة وعشرين كتابا، يضم كل واحد منها أبوابا عدة، ومن بين هذه الكتب نذكر" كتاب خلق الإنسان- النساء- اللباس- الأطعمة- الأمراض- الأواني والقدور..." وهذه الكتب جميعها حوت كل غريب مصنف حسب المجال و الموضوع.
- "المخصص" لإبن سيدة (1007-1066م) نجده يدرج تحت الموضوع العام الذي هو "الإنسان" تقريبا جميع مصطلحات الموضوعات الفرعية القريبة منه جدا و حتى الموضوعات القريبة منه إلى حد ما، إذ نجده يدرج تحت موضوعه العام المواضيع الفرعية والمصطلحات الخاصة بها ك "خلق الإنسان- الحمل والولادة- أسماء ما يخرج من الولد- الرضاع والفطام والغذاء وسائر ضروب التربية... "، فالمتمعن في المواضيع الفرعية للمعجم يجدها تصب جميعها في الموضوع العام الذي هو الإنسان وبدرجات متفاوتة.

2- الشعر: وهو ديوان العرب ولسان حالها، به يعبر الشاعر العربي عن كل ما يخالجه من عواطف وأحاسيس وانفعالات تجلت في مختلف الأغراض الشعرية من فخر ومدح وغزل ورثاء... وليس هذا فحسب بل يمكن اعتبار الشعر خاصية عربية تاريخية، حملت في طياتها تاريخا اجتماعيا وحضاريا بامتياز، صوّر من خلاله الشاعر العربي منظومته الفكرية وسط بيئته العربية الصحراوية أنداك عندما "تحدث عن حضارته بعلومها وفنونها وعمارتها ووسائل نقلها، وسجل فيه تاريخ قومه الحافل بماضيهم وحاضرهم"([2]) في الجاهلية وبعد الإسلام، الأمر الذي جعل منه مصدرا تاريخيا لغويا حضاريا دون منازع، لأنه ثابث قار قبل بزوغ فجر الإسلام وحتى بعده، ويكفيك أن العرب في صدر الإسلام كانوا "إذا أشكل عليهم فهم لفظة من ألفاظ القرآن الكريم يعودون إلى آثارهم الأدبية وبخاصة الشعرية منها ليعرفوا معناها، وقد جاء في كتاب القرطبي (978-1081م) -الجامع لأحكام القرآن- أن سعيدا بن جبير (665-714م) ويوسف بن مهران (؟-؟) سمعوا ابن عباس يُسأل عن الشيء من القرآن فيقول فيه كذا وكذا أما سمعتم الشاعر يقول كذا وكذا. وقد روي عن ابن عباس

[1]- ينظر المرجع السابق، ص212-213.
[2]- المرجع السابق، ص213.

ان أنه قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"([1]) فيه من المصطلحات العلمية الحضارية ما يؤهله أن يكون مصدرا ثريا من مصادر اللغة العربية التي تحمل في خضمها ثروة مصطلحية لانهاية غنى عنها ولا نهاية لها.

3- الكتب العلمية: إن المتفحص للتراث العربي يجده يضم زخما فكريا ومعرفيا، في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية والتطبيقية، تناقلت إلينا بين طيات الكتب والمجلدات جيلا بعد جيل، لتصف لنا حضارات أجدادنا وعلومهم كنقطة نهاية لعصر مضى و انقضى وبداية انطلاق كتابة سطر جديد، يكون تكملة لما وصل إليه السابقون في مدمار سير الحضارات، في شتى المجالات العلمية والمعرفية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات والفلسفة والمنطق ... إلخ من العلوم النظرية، إلى جانب العلوم التطبيقية كالهندسة والطب والفلك... إلخ ([2]) وجميعها علوم ومعارف متخصصة بحث فيها قدماؤنا العرب، وأنتجوا لنا ألفاظا واصطلاحات خاصة تعبر عن حيثيات كل علم من هذه العلوم دون سواه "لما رفع العرب شعلة التقدم البشري أكثر من سبعة قرون، وزادوها توهجا بما صنفوا من مؤلفات أدبية، وما اخترعوه من تقنيات مبتكرة"([3]) إذ فلو أخذنا الطب مثلا لألفينا عددا من المصنفات والكتب الطبية التراثية التي تشتمل على عدد لا حصر له من المصطلحات المتخصصة، ومن بين هذه المصنفات نذكر على سبيل المثال:([4])

- كتاب " الاعتماج في الأدوية المفردة" لابن الجزار القيرواني (ت329هـ)
- "القانون في الطب" لابن سينا (ت 439هـ)
- "التيسير في المداواة والتدبير" لعبد الملك بن زهر (ت557هـ)
- "المرشد في طب العين" للغافقي الأندلسي (ت595هـ)
- "الجامع لمفردات الأدوية والأغذية " لابن البيطار (ت646هـ) وغيرها ...

وتتم الاستفادة من المصطلحات المتوفرة في كتب التراث والشعر عن طريق الجرد المنهجي، الذي يبدأ بجمعها وتصنيفها وتعريفها لتحديد المفاهيم التي تعبر عنها، وجميعها تمثل مصدرا من أهم المصادر التي يستقي منها الباحث في مجال علم المصطلح مصطلحاته العلمية بدقة متناهية.

---

[1]- إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بدايتها وتطورها، ص26.
[2]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص213.
[3]- علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، محور واقع اشكاليات تدريس اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، ص02.
[4]- المرجع السابق، ص213-214.

5- التراث العربي المنطوق: فكما أنه ثمة تراث عربي مكتوب وصل إلينا بين دفات الكتب والمجلدات من معاجم ودواوين شعرية ومصنفات علمية وأدبية، زاخرة بموروث حضاري وفكري وصل إليه أجدادنا، فإنه في المقابل ثمة تراث عربي منطوق حفظته الذاكرة الجمعية العربية ويعتبر مصدرا مهما من مصادر المصطلحات توارثه العرب جيلا بعد جيل.

وإذا ما أخدنا مهنة الحرفيين والصناع فإننا سنجد كما هائلا من المصطلحات الحرفية التي تضم كل ما يتعلق بمهنة الحرفي من أسماء الأدوات المستعملة، والآلات والمعدات ومختلف العمليات والوضعيات أثناء عملية التصنيع، ولعل غالبية هذه المصطلحات المستعملة، مصطلحات عربية فصيحة وصلت إلينا عن طريق السماع والتلقي مند قرون عديدة([1]) وقد أشار الباحث علي القاسمي إلى اهمية التراث العربي المنطوق في عملية جمع المصطلحات الخاصة والمتخصصة بقوله: " ويمكن الاستفادة من تلك المصطلحات عن طريق جمعها من قبل باحثين مصطلحيين، بمشافهة أهل الاختصاص وتسجيل محادثاتهم، وترتيب حصيلة ذلك كله في شكل مصطلحات مصنفة معرفة، وأخيرا إشراك المختصين في وضع المصطلحات الجديدة المتعلقة بميادين اختصاصهم"([2])

رابعا: مرادفات اصطلاحية لمصطلح "المصطلح" في التراث العربي :

ومما لا شك فيه أن المصطلح في التراث العربي كان أداة من أدوات التفكير العلمي، وآلية دقيقة من آليات التقدم العلمي والفكري والأدبي في الحضارة العربية باعتبار أنه لا يمكن قيام معرفة أو علم دون وجود نسق من المصطلحات المتفق عليها بين المشتغلين في مجال أو حقل معرفي معين.

فقد كان للعرب القدامى دور مهم في علم المصطلح بمفهومه الحديث فكرة ومفهوما، حيث إنّ كثيرا من الدراسات التي تناولت المصطلح ظهرت على يد النحاة العرب القدامى عندما دعت الحاجة إلى ايجاد علم النحو – عند فساد اللسان العربي – على يد الإمام علي (رضي الله عنه) وتلميذه أبو الأسود الدؤلي (رحمة الله عليه) قبل زمن طويل من ولادة علم المصطلح الحديث في السبعينات من القرن العشرين، باعتبار أن علم المصطلح" هو علم قديم في غايته وموضوعه وحديث في مناهجه ووسائله"([3]) هذا من ناحية الفكرة، أما من ناحية المفهوم فقد بحثوه باسم آخر وهو **الحد** وقد كثرت مؤلفاتهم فيه، ولعل من بين أهم المصنفات التي حملت هذا الاسم بهذا المفهوم نذكر على سبيل المثال:

[1]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص214.
[2]- المرجع نفسه، ص214.
[3]- المرجع نفسه، ص09.

- "الحدود" لجابر بن حيّان(ت198هـ)
- "الحدود والرسوم" للكندي (ت256هـ)
- "الحدود في النحو" للرماني (ت384هـ) وغيرها كثير...

وقد عرّف **جابر بن حيان (ت815م–198هـ)** الحد بقوله: هو الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ماليس منه، لذلك صار لا يحتمل زيادة ولا نقصانا إذا كان مأخوذا من الجنس والفصول المحدثة للنوع، إلا ما كان من الزيادات من أثار فصوله المحدثة منوعة بالكل لا بالجزء"([1]) وهو تعريف يكاد يقارب في معناه تعريف المصطلح بمفهومه الحديث من ناحية أنه تركيبة لفظية مشحونة بمعنى محدد أو مجموعة من المعاني، خصوصا في قضية الدقة المصطلحية وشرطية الوضوح وعدم الالتباس في تحديد المفهوم.

و" المصطلح اسم مفعول من الفعل اصطلح القوم على الأمر أي اتفقوا عليه، ولا يُدرى متى بدأ في القديم استعماله إلا أن شيوعه في مختلف العلوم حالا محل الاصطلاح بالمعنى الاسمي لم يقع إلا في العصر الحاضر"([2]) فقد تعددت أشكال المصطلحات الدالة على معنى المصطلح في التراث الفكري العربي، جاءت كمعادل لغوي لمفهوم المصطلح في معجم اللغة، ولعل التعبير عن المصطلح لا يكاد يخرج عن الألفاظ والعبارات التالية: ([3])

- اللفظ، واللفظ الموضوعي، واللفظ العلمي، واللفظ المركب أو البسيط، والمركب اللفظي
- الكلمة
- الاسم
- الوحدة اللغوية
- الوحدة المصطلحية
- العبارة والتعبير الخاص.

ولعل من أقدم الاستعمالات الفعلية للفظ الاصطلاح قول **أبي عثمان الجاحظ** (ت 255هـ–869م) متحدثا عن المتكلمين وألفاظهم:" وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم...

[1]- جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية. دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص16-17.
[2]- الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين (قضايا ونماذج ونصوص)، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 1430هـ- 2009م، ص62.
[3]- ينظر محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 1431هـ-2010م، ص 61.

ولذلك قالوا: العرض والجوهر، وأيس وليس، وغرقوا بين البطلان والتلاشي وذكروا الهذية والهوية والماهية أشبته ذلك"([1]) ومن بين عناوين المؤلفات التي تناولت لفظ المصطلح في صيغة المفرد والجمع في كتب التراث نجد:([2])

- "المقترح في المصطلح" في الجدل لأبي منصور محمد بن محمد البروي الشافعي (ت567هـ)
- "مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد الثلاثة عشر المروية عن الثقات" لابن القاصح العذري (ت801هـ)
- "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ بن الحجر العاسقلاني (ت852هـ).

أما عناوين المؤلفات التي تناولت المصطلح في صيغة الجمع نجد:

- "مصطلحات أهل الأثر على نخبة الفكر" لعلي القاري (ت 1014هـ)
- "مصطلحات الشعراء" لسراج الدين علي خان الهندي (ت1169هـ)
- "مصطلحات الشعراء" لوارسته- الشاعر اللاهوري من أصحاب محمد علي حزين (ت1180هـ).
- "الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية " لأبي هشام أحمد بن حمدان الرازي، حيث تحدث فيه عن تطور الصلة بين المصطلحات الشرعية واللغوية، وقد كانت الغاية من هذا التأليف دينية نظرا لما بين العربية والإسلام من صلة وثيقة، فإلى جانب الرازي نجد آخرين بذلوا جهدا كبيرا في مصنفاتهم **كأحمد بن فارس(ت395هـ-1004م)** والذي عقد لها بابا خاصا في كتابه" **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**" سماه باب الاسماء الإسلامية، وكذلك فعل من بعده الإمام السيوطي في المزهر، وفعل مثلهم علماء المعاجم منهم الجواهري في الصحاح وابن منظور في لسان العرب في القسم الرابعوالذي سماه معجم المصطلحات الفنية والعلمية ([3])

[1]- الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والاسلاميين (قضايا ونماذج ونصوص)، هامش ص 61.
[2]- المرجع نفسه، هامش الصفحة 62.
[3]- ينظر عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن، جدار للكتاب العالمي، إربد- عمان، ط1، 1429ه-2009م، ص89.

المبحث الثالث: آليات وضع المصطلح العربي

كثيرا ما نسمع عن مصطلح اللغات اللحية، ونتساءل ما علاقة اللغة بالحيوية، لكن إذا ما أمعّنا النظر ولو قليلا سنصل حتما إلى مغزى هذه التسمية ونكتشف بأن اللغة حقا كائن حي ينشأ ويترعرع نماء يؤثر ويتأثر بالاستعمال، ويشيخ ويعجز بالترك والإهمال ليموت ويندثر، تماما مثله مثل سائر الكائنات الحية على وجه الخليقة، لكن يظل السؤال يطرح نفسه في قضية العلاقة ووجه الشبه بين اللغة ككائن حي مثلما سبق، وباقي الكائنات الحية؟

ولعل جواب هذا السؤال الذي قد يبدو في ظاهره سؤالا بسيطا، ليس من السهل الإجابة عنه ببساطة كما يبدو، وهو الأمر الذي دفع بنا إلى إفراد مبحث كامل، بحثا عن جواب هذا السؤال الذي إن صح القول هو بمثابة إشكال لغوي تعدى حدود اللغة والعرق والجغرافيا ليصير إشكالا عالميا على أساسه تصنف قوى الدول والحضارات، كيف لا واللغة كائن حي يؤثر ويتأثر بكل الظروف المحيطة من مستعمليها وحتى غير مستعمليها وكل ما يحيط بهم في جميع مناحي الحياة وبمختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الفنية والتكنولوجية... خصوصا في ظل العولمة التي ضيقت أكثر حدود العالم وجعلت منه قرية صغيرة تحوي عوالم لا حصر لها.

واللغة العربية واحدة من بين أهم لغات العالم التي لها تاريخ عريق حافل بالحياة، وبالأسرار التي ما فتئت تتكشف لنا شيئا فشيئا عبر مر الزمن، إلى الحد الذي يجعل " من العسير على الباحث أن يعرف على وجه اليقين بدايتها الأولى، كيف نشأت؟ وكيف تطورت؟ وكل ما قيل في ذلك ضرب من الحدس والتخمين يتجاوزه البحث العلمي"([1]) وهو أمر طبيعي في ضلّ نقص الأدلة المادية من وثائق ومخطوطات وصلت إلينا حتى الآن، ونحن هنا ليس بصدد دراسة تاريخ نشأة اللغة العربية، وإنما بصدد دراسة وبحث الآليات والطرق التي اعتمدتها اللغة العربية لتحقق لنفسها مكانة بين اللغات في صراع البقاء، الذي يمكن الوقوف عليه من خلال الموروث البحثي لعلمائنا القدامى بداية من الخليل بن أحمد (ت175هـ) وحتى القرن الرابع الهجري كابن جني (ت392هـ) والذي يشكل أرضية خصبة غنية بالدراسات وصلت إلينا جيلا عن جيل تمكننا من تحري الإجراءات العملية التي اتخذتها اللغة العربية لتحقق النماء الذي يعد صفة جوهرية في جميع الكائنات الحية.

[1]- حلمي خليل، المولد في العربية- دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ص 81.

أولا: تعريف الوضع:

ويعرف **الجرجاني** الوضع بقوله:" الوضع في اللغة جعل اللفظ بإزاء المعنى"([1]) وفي الاصطـــــــلاح " تخصيص شيء بشيء متى أُطلق أو أُحس منه الشيء الأول فُهم منه الشيء الثاني ، والمراد بالإطلاق استعمال اللفظ وإرادة المعنى، والإحساس استعمال اللفظ أعم من أن يكون فيه إرادة المعنى أم لا"([2])، فالوضع إجراء خُصص فيه شيء بشيء أينما حل، إما بالتخصيص العام وإما بالخاص أو التلميح العام وإرادة المعنى الخاص الذي يشعر به السامع في ذهنه.

والوضع خلق الشيء الذي يحمل قوة الخالق في معناه لأنه فعل قوة، وفاعله يأتي بالفعل من علوٍ عموما، وهو نفس المعنى في وضع اللفظ إزاء معناه، فواضع اللفظ ما هو إلا عالم باللغة ومتمرس فيها له سلطة القرار في إناطة لفظ ما لمعنى معين، وهو أمر طبيعي في جميع اللغات تنتهجه مختلف المؤسسات اللغوية المعتمدة لمواكبة سيرورة العصر ومستجدات الحضارة، "وقد دهب اللغويون والعلماء مذاهب شتى في وضع المصطلحات العلمية الجديدة، وكانت لهم في ذلك طرائق، منها ما استنبطوه من أساليب العرب القدماء ومنها ما اجتهدوا هم فيه، وكانت ثمرة جهودهم المشكورة أن بقيت العربية لغة حية وغدت لغة علم وثقافة إلى حد كبير"([3]).

ثانيا: مسائل الخلاف في الأخذ بآليات التعريب في اللغة العربية:

آليات وضع المصطلحات في اللغة العربية لها مسالك عدة سلكها اللغويون العرب، طلبا لتحقيق النماء ومواءمة مقتضيات الحياة الحضارية في كل عصر كما أسلفنا، وهذه الطرق كثيرة ومتعددة وإن اختلف المهتمون بهذا المجال في كيفية الأخذ بها، إذ نجد الدكتور **أحمد عيسى** وهو من الأوائل الذين أسهموا في التعريب في مطلع القرن الواحد والعشرين تنظيرا وتطبيقا يقول: "ولنا في ذلك خمس وجهات نولي وجوهنا شطرها، واحدة بعد أخرى، أو نحوها جميعا بحسب الضرورة فلا نلجأ إلى أشدها خطرا إلا بعد أن نكون قد بذلنا الجهود واستوعبا الفكر في استكناه كل وسيلة قبلها، فإذا عجزنا فالضرورات تبيح المحظورات، وهذه الوجهات أو الوسائل المؤدية للغرض هي، بحسب الترتيب المبني على درجة التسامح أو الخطر: الترجمة فالاشتقاق فالمجاز، فإذا حصل العجز يُنحت' فإذا حصل العجز يُعرب اللفظ"([4]) وهي خمسة طرق مرتبة حسب ضرورة الاستلزام والحاجة هذا من جهة.

---

[1]- الشريف الجرجاني، التعريفات، باب الواو، الواو مع الضاد، ص211.
[2]- المرجع نفسه، الباب نفسه ، ص212.
[3]- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، برامكة- دمشق، 1429هـ- 2008م، ص08.
[4]- المرجع نفسه، ص17.

ومن جهة أخرى نجد **حلمي خليل** في كتابه **المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام** يعرض طرق نمو اللغة العربية بشكل آخر مخالف تماما إلى ما سبق إذ يقول:" يلمح الباحث عدة طرق أساسية سلكتها العربية منذ نشأتها الأولى وحتى يومنا هذا لتحقيق النمو في ثروتها اللغوية وهذه الطرق هي الاشتقاق- النحت- التوليد- المجاز- الاقتراض اللغوي (المعرب والدخيل)- انقراض الكلمات (الاستغناء عن بعض الكلمات) "([1]) إذ نجده أهمل الترجمة وقدم النحت عن المجاز، واعتبر انقراض الكلمات أداة من أدوات نماء اللغة، من منطلق أن الاستغناء هو موت لبعض الكلمات والألفاظ والذي يقابله خلق كلمات وألفاظ جديدة كحالة من الحيوية التي توصف بها جميع الكائنات الحية.

أما **علي القاسمي** فقد رتبها بشكل آخر حسب أهميتها في اللغة العربية، وهي كالآتي: "الاشتقاق، الاستعارة أو المجاز، التعريب، النحت، مشيرا إلى آلية أخرى تأخر الإلحاح عليها إلى هذه العقود الزمنية الأخيرة، هي التراث أو الإحياء بتعبير آخر، حيث لم يعتمد التراث مصدرا من مصادر المصطلحات الجديدة إلا في وقت متأخر"([2]) والملاحَظ أن جل المهتمين بقضية وضع المصطلحات وآلياتها أهملوا آلية الترجمة، كما قدّموا وأخّروا بعض الآليات عن بعض وأغفلوا بعضها الآخر، كما أضاف بعضهم آليات أخرى واعتمدوها أو دعوا إلى ضرورة اعتمادها، كآلية اعتماد التراث وإحيائه كما فعل **علي القاسمي**.

هذا وقد ذهب بعضهم من المحدثين مذاهب أخرى فقالوا بأن طرائق وضع المصطلحات هي، القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والتعريب([3])، وفي حقيقة الأمر لا يخلو كلام كهذا من الإسراف والتكثير أحيانا مع التداخل والخلط أحيانا أخرى، أما عن حقيقة ترتيب هذه الوسائل حسب أهميتها اللغوية فليس تحديدا نهائيا وإنما هو تقدير نسبي في عمومه، إذ قد تتقدم هذه الآلية لدى هذا، وتتأخر الآلية نفسها عند ذاك([4]) وقد أعطى **ممدوح محمد خسارة** تفسيرا لهذا التداخل والخلط بقوله: "مرده إلى أن معظم الذين كتبوا في هذه الطرائق لم يكونوا من اللغويين، فلم يصنفوها من زاوية لغوية فبعضهم قد اقتصر على طريقتين، وبعضهم فرق بين انواع الاشتقاق فعدَّ النحت طريقة مستقلة عنه، وعدَّ بعضهم القياس من طرائق الوضع، والحال أنه أصل نحوي وله دليل من أدلة استنباط الحكم، كما عُدَّ القلب والإبدال والنحت طرائق مستقلة، في حين أنها تعود إلى الاشتقاق. كذلك أغفل بعضهم إحياء اللفظ القديم، وتجاهل آخر الترجمة"([5])،

[1]- حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ص73.
[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص79.
[3]- ينظر ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص18.
[4]- ينظر المرجع السابق، ص80.
[5]- ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص19.

ولعل الرأي الذي ذهب إليه ممدوح خسارة، كما أعتقد فيه كثير من التعقل والرزانة اللتان يجعلان من الباحث يشعر بدفء الخاطر نحوه ليأخذ به، فأن تكون مهتما بعلم اللغة وقضاياها ليس كأن تكون لغويا متفقها في اللغة وفقهها – منطق اللغة ومنهجها – ، فعلى الرغم من وحدانية الهدف والمادة إلا إن آراء اللغوي تظل نابعة في معظمها من عمق اللغة وليس من خارجها في سبيل تحقيق نماء الثروة اللغوية من أجل البقاء في صراع اللغات بين مختلف الحضارات.

وهو ما يدفع بنا إلى تبني مذهب الدكتور ممدوح محمد خسارة في اعتماده تصنيف اللغويين القائم على كنه ومنطق اللغة ومنهجها، في دراستنا لآليات وضع المصطلحات في العربية، وهي كالآتي:

1- الترجمة.

2- التوليد.

3- الاقتراض.

ثالثا: طرائق وضع المصطلحات في العربية:

وتحت هذا العنوان سوف نحاول أن نقف على الطرق الثلاث التي سبق التعريض لها، بالدراسة والتحليل وما تحتويه من أنواع والتي عدّها بعضهم طرائق مستقلة بذاتها، ولعل كل طريقة من هذه الطرق هو بمثابة موضوع بحث مستقل بذاته، ومهما حاولنا إعطاء كل طريقة حقها من البحث سنكون مقصرين إذا ما تم جمع الطرق الثلاث في بحث ومبحث واحد، وعليه فإننا سنحاول الوقوف قدر الإمكان على المحاور الكبرى لكل طريقة من الطرق الثلاث باعتبارها أركان أساسية في دراستنا هذه خصوصا في شقها النظري.

(أولا)– الترجمـــــــــــة:

1– تعريف الترجمة:

أ– تعريف الترجمة لغة:

إذا ما تمت العودة للمعاجم العربية لتبيُّن أصل كلمة الترجمة ومعناها في اللغة العربية فإنه حتما لن نجد هذه اللفظة بفعلها الرباعي "ترجم"، وإنما سنجدها مدرجة ضمن مادة الفعل الثلاثي رجم، الأمر الذي قد يبدو بعيدا كل البعد عن المعنى الذي يستقر في أذهاننا عن مفهوم هذا الكلمة، فـ" رجم (الرّجْمُ) القتل وأصله الرمي بالحجارة ... و (الرَجْمُ) أن يتكلم الرجل بالظن، قال تعالى: ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ (1) وترْجَمَ كلامه إذا

[1]- سورة الكهف، الآية 22.

فسره بلسان آخر"([1]) ومنه " ترجم التُّرْجُمَان والتَّرْجَمَان: المفسر للسان، وفي حديث هرقل قال لتُرجُمَانه بالضم والفتح، هو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى لغة أخرى، والجمع التَّراجِم والتاء والنون زائدتان، وقد ترجمه وترجم عنه"([2])، هذا ولم يرد لفظ الترجمة في مادة رجم بالمعنى الذي أسلفه كل من معجم الصحاح ولسان العرب، لا في الوسيط ولا في القاموس المحيط على الرغم من ورود جميع معاني مشتقاته الأخرى، في حين ورد لفظ ترجمان في باب الميم فصل التاء في القاموس المحيط كالآتي: " التُّرْجُمانُ كعُنفُوانٍ وزَعفَرانٍ ورَيهُقانٍ: المُفَسِّرُ للسان، وقد ترجمه وعنه، والفعل يدل على أصالة التاء"([3])، وقد جاء في معجم **Le Robert** أن الترجمة " (traduction) وهي فعل أو طريقة الترجمة (manière de traduire action) وترجمة نص أو مؤلف هو إعطاء نظير له في لغة غير لغته الأصلية. وترْجَمَ: هو إعطاء ما جاء في لغة طبيعية مقابلا في لغة أخرى بغية الوصول إلى مساواة سيميائية وتعبيرية للنصين. ومترجِم (traducteur) هو صاحب الترجمة، وهو كذلك مهني مكلَّف بترجمة نصوص شفاهية وكتابية"([4])

ومن هذه التعريفات اللغوية يتضح لنا بأن مادة لفظة الترجمة مشتقة من حروف الفعل الثلاثي رجم، مع أصالة التاء في الفعل الرباعي ترجم لتفيد معنى نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى، على أساس التفسير ، وناقل الكلام هو الترجمان .

ب- الترجمة اصطلاحا:

وأما الترجمة اصطلاحا فلها عدة تعريفات قد تتفق حينا في جوهرها وقد تختلف أحيانا في تفاصيل معينة حسب وجهة نظر كل باحث، فهي "التعبير في لغة ثانية (لغة الهدف) عما عبر عنه في لغة أخرى (لغة الأصل) بما يحفظ التكافؤ الأسلوبي والدلالي للغة ، وهذا يتضمن فكرة الحركة بين اللغات من حيث محتوى نوع معين من وتبعية إيجاد مكافئ حفظ خواص اللغة "([5]) وهو تعريف لا يكاد يختلف عن التعريف اللغوي للترجمة مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على النص الأصلي أسلوبا ودلالة، في إشارة إلى أهم شرط من شروط الترجمة وهي الأمانة في نقل فكر الكاتب الأصلي للنص دون زيادة ولا نقصان، "فليس المترجم الجيد من يترجم من لغة إلى أخرى، بل من يمتلك مدى رحبا للعمل، فهو يترجم تفكيرا لغويا معينا إلى

[1]- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان- بيروت، 1986م، باب رجم، ص99-100.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ 1999م، ج1، ص26.

[3]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط 08، 1426هـ- 2005 م، ص1082.

[4]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص52

[5]- زيد العامري الرفاعي، الترجمة العلمية مقاربة لغوية، مجلة الترجمة واللسانيات، جامعة تشرين السورية، ع3، 26-29 حزيران2006م، ص36.

تفكير لغوي مغاير، ومن مجموعة معقدة إلى مجموعة معقدة أخرى، ولا يقتصر على نقل المدلول الدقيق وإنما النبرة والإيقاع والوتيرة والنغمة وبكلمة أخرى: اللون العاطفي الفردي المكثف للنتاج الأدبي عبر الأدوات اللغوية"([1])

وفي هذا التعريف أيضا ثمة إلحاح على أن الترجمة ليست مجرد نقل للأفكار فحسب بل أكثر من ذلك بكثير، فهي مسؤولية نقل صورة كاملة بتفاصيلها الدقيقة للنص الأصلي، للحد الذي يجعل من المترجم لا يغفل النبرة ولا الإيقاع ولا الوتيرة ولا حتى النغمة، وهو الأمر الذي يجعل من عمل المترجم أكثر من عملية نقل مدلول نص معين من لغته الأصل إلى لغة أخرى عبر أدواته اللغوية، بل عملية إبداعية تتجلى في قدرته على إعادة خلق النص المترجَمِ من جديد كما لو أنه نصا أصليا أعاده صاحبه بلغة أخرى، وهن تكمن المسؤولية والإبداع معا.

"فليست الترجمة فنا خالصا، فالفنان الخالص ليس عليه سلطان سوى ما يمليه عليه خياله وإبداعه، أما المترجم فهو ملتزم بالنص الذي أبدعه المؤلف، وكل ما يستطيع عمله هو أن يجلو ما خفي ويوضح ما غمض وينتقي لفظا أو آخر بحيث ينقل إلى القارئ فكر الكاتب وروحه وأسلوبه بأمانة وسلاسة، فالترجمة ليست علما محضا وليست فنا خالصا، بل هي فن تطبيقي أي حرفة تحتاج إلى كثير من الممارسة والتدريب والصبر"([2])

أما في صناعة المصطلح العربي فالترجمة تعني "إعطاء الكلمة الأجنبية – وهي في الغالب مصطلح علمي– مُقابِلَها العربي الموضوعَ من قبل، فشرط الترجمة أن تكون الكلمة العربية المقابلة مما دخل حيز اللغة سابقا، فإذا وردت عليَّ كلمةٌ أجنبية فأوجدت لها من المفردات العربية المحفوظة أو المدونَّة كلمة تؤدي معناها مباشرة، فعملي هذا هو الترجمة"([3])، وعلى هذا الأساس تغدو الترجمة أكثر من مجرد عملية نقل للمعاني ومدلولات الألفاظ من لغة إلى لغة أخرى، بل هي عملية إحياء للغة من جهة وللحضارة من جهة أخرى وذلك عبر مسايرة الركب الحضاري لمستجدات العلوم، وهو ما أقره علماء التاريخ والاجتماع والحضارة بقولهم: "إن الشعب أو المجتمع أو الدولة أو الحضارة التي تعيش وحدها وتنطوي على نفسها ولا يصيبها تطعيم أو تلقيح من حضارة غيرها، يكون مصيرها الضعف والانحلال"([4])، فالترجمة إلى جانب كثير من الآليات التي

[1]- سورينان، فن الترجمة، تر: حياة شرارة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، د ط، 1979م، ص3-4.
[2]- عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، مصر الجديد- القاهرة، ط5، 1426هـ-2005م، ص10.
[3]- ، ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص24.
[4]- جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1420هـ- 2000م، ص1-2.

تنتهجها مختلف اللغات في المحافظة على حيوية اللغة هي واحدة من وسائل التطعيم والتلقيح لدحض أسباب الضعف والانحلال اللغوي والحضاري إن صح القول.

2- المؤهلات الواجب توفرها في المترجم:

باعتبار أن الترجمة مسؤولية حضارية إن صح القول تقع على عاتق المترجم، كونها نقلا موضوعيا للمعاني والأفكار من مصدرها الأصل (لغة المصدر) إلى مصادر أخرى (لغة الهدف)، فإنه ولا شك ثمة جملة من الشروط الواجب توفرها في المترجم كونه القائم على هذه العملية الحيوية التي من شأنها إثراء فكر الأمة بأكملها – إذا ما تمت على أصولها – وبشفافية من طرف القائمين عليها، أو العكس، وهي شروط تتراويح بين ماهو مادي، مرتبط بالملكة التي يجب أن يمتلكها القائم على هذه العملية، وما هو معنوي قائم على أسس تخص المبدأ كمعيار أخلاقي، ومن جملة هذه الشروط على سبيل الذكر لا الحصر نعرض الآتي: ([1])

1- امتلاك قاعدة عريضة من مفردات اللغة التي يترجم منها وإليها.

2- الإلمام الجيد بقواعد النحو والبلاغة والبيان في اللغتين.

3- سعة الثقافة والأخذ من كل علم وفن بطرف.

4- الأمانة في نقل الأفكار.

5- الصبر والجلدة وطول البال.

فبتوفر هذه الشروط في المترجم نكون قد قطعنا شوطا كبيرا في مضمار مسايرة الركب الحضاري من جهة، ومن جهة ثانية نكون قد وفرنا على أنفسنا عناء بذل مزيدا من الجهد والوقت في إعادة النظر بالالتفات مجددا لما تُرجِمَ آنفا، وبالتالي الحد من جميع المشاكل الناجمة عن اختلاط الترجمات وتعدد المصطلحات الناجمة عن سوء استخدام الترجمة من جهة ثالثة.

3- أنـــواع الترجمـــة:

"تتعدد أنواع الترجمة بتعدد المفاهيم والاتجاهات الفكرية والأدبية، فمن الترجمة الهادفة التي يكون أساسها تحقيق الغاية –وكانت أول ما ظهرت في ألمانيا – إلى الترجمة التبليغية التي تعنى بنقل المعلومة بين ثقافتين، والتي تبنتها أيضا المدرسة الألمانية أو الترجمة التأويلية في المدرسة الفرنسية. والحقيقة أن الترجمة لا تنحصر عند هذا الحد من التنوع بل تتعدى ذلك إلى الترجمة التحريرية والشفوية والمكتوبة والفورية، ومن الترجمة العلمية إلى الترجمة الفكرية أو الفنية والأدبية وغيرها من الترجمات التي تعتبر في مجملها وسيلة للتقارب بين

[1]- ينظر عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، ص8-9.

المجتمعات وأداة للتثاقف"([1])، فإلى جانب تعدد الترجمة بتعدد المفاهيم والاتجاهات الفكرية، ثمة أيضا أنماط ومستويات أخرى للترجمة، والتي قد تكون متطلبا أساسيا للنوع كما قد يكون مطلبا يفرضه السياق حسب الحاجة، كما " قد يستعمل عدة مستويات في ترجمة نص واحد، فجملة ما قد يناسبها مستوى أو نمط معين، بينما جملة أخرى قد تحتاج إلى مستوى آخر، والغرض من ذلك الحصول على أفضل وأوضح ترجمة للنص"([2]) وهو المطلب الأساسي والهدف الأسمى من الترجمة في حد ذاتها، ومن هذه الأنواع سوف نقتصر على ذكر الثلاثة أنواع، والتي أقرَّها درايدن (dreyden) أبو النقد الإنجليزي الحديث كما يلي:

أ- الترجمة الحرفية (Métaphrase):

وهي نوع من الترجمة، الكلمة فيه هي العنصر الأساسي التي يقف عليها المترجم في عمله، وليست الجملة أو المعنى أو المضمون، لذلك تجده يترجم النص كلمة بكلمة مع مراعاة ترتيب الكلمات في الجملة الأصلية، من منطلق فكرة أساسية مفادها أن الهدف من الترجمة هو التوفيق بين اللغات جميعا للتقريب بينها من خلال تحرير النص الأصلي([3])، وهي ترجمة إتباعية مرتبطة بالآخر للحد الذي يجعلها منساقة وراء كل ما يصدر عنه، سواء ما تعلق بالبعد الثقافي أو ما تعلق أيضا بالبعد التقني([4])، فالترجمة كما أسلفنا آنفا تغدو أكثر من مجرد نقل نص من مصدره الأصلي إلى لغة أخرى، فهو أيضا إثراء حضاري تربوي إن صح القول من شأنه إما الرفع من المستوى الفكري للأمة أو الزج به في غيابات السطحية والتفاهة والخوض مع كل جديد دونما وعي عميق بحقائق الأمور وجوهرها.

وهذه الترجمة تحيلنا لا محالة إلى " نص مترجم ركيك الأسلوب وغامض ومشوش، وهذا النمط من الترجمة نجده في ترجمات المبتدئين أو كمرحلة وسيطة لتراجم المحترفين"([5]) لا تؤدي الهدف الأسمى ولا الغرض المطلوب من الترجمة، كما أن "كل مترجم لا يتفاعل مع دلالات النص المترجم فيما يحمله من أفكار ومشاعر، وفيما يستوجبه تفاعل الكلمات يكون مترجما حرفيا، ومن ثم يكون عاجزا على أن يكون أمينا، لا لشيء إلا لأنه يهمل الرابط بين الدال والمدلول"([6])

---

[1]- ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، صفحات للدراسات والنشر، ط1، 2009م، ص91.
[2]- عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، ص17.
[3]- ينظر عهد شوكت سبول، الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية العلوم والآداب، الجامعة الأمريكية، بيروت- لبنان، شباط 2005م، ص 12-13.
[4]- ينظر ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ص104.
[5]- عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، ص17.
[6]- ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ص109.

فالترجمة الحرفية باختصار لا تعطي للنص المترجَم حقه، بل على العكس تماما فهي تنقص من قيمته الفنية والأدبية إذا كان النص أدبيا وتُسهِم في تشويهه أيضا، خاصة عندما تهمل السياقات التركيبية لجمل اللغة المنقول إليها، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تشتت المعنى الذي يظهر جليا في عدم استقامة الدلالة وبالتالي فقدان جمالية النص الأدبي، وفي المقابل يفقد النص العلمي أيضا قيمته العلمية، حينما يتكل المترجم على ترجمة النص العلمي حرفيا كلمة بكلمة، فإن النص العلمي يشوبه الغموض والإبهام، فعلى الرغم أنه نص لا يحمل قيمة جمالية في ذاته ولا يُعوَّل على ذلك كثيرا ، إلا إنه يظل نصا لا يمكن أن تكتمل قيمته ولا معناه إلا باجتماع اللفظ بالمعنى حسب سياقات المقام.

ب– الترجمة الإبداعية (Paraphrase):

وهي نوع من الترجمة التي تنطلق من فكرة أن "الترجمة هي المحفز على التغير، لذلك نعتقد أن الفعل الحقيقي لولادة العملية الإبداعية في رهانها المعرفي والفني أصبح مرهونا بما تقدمه الترجمة من كسر نمطية السائد، وأنها قادرة على إضفاء أشكال جديدة في ساحتنا الإبداعية في جميع المجالات"([1]) وإلاّ فما الفائدة من الترجمة إذا كانت لا تقدم شيئا جديدا سواء على المستوى الفني والإبداعي أو على المستوى العلمي والتكنولوجي أو على المستوى الفكري والثقافي؟، ولذلك فإننا نجد المترجم في هذا النوع من الترجمة يعطي لنفسه مساحة أوسع لنقل معاني الجمل والعبارات، مع الأخذ بعين الاعتبار قواعد وتراكيب اللغة المنقول إليها، دون الوقوف كثيرا على حرفية الكلمات وأعدادها في لغة المصدر.

فهي ترجمة بالمعنى لكن بأسلوب المترجم حسب قواعد اللغة المترجم إليها، ويمكن تحديد نوعين لهذه الترجمة وهما:

– الترجمة الملتزمة: وفيها "يلتزم المترجم ما أمكن بالأصل لتحديد المعنى بدقة تَحَدُّ من مطاطيته، وتعطي معنى واحدا محددا ما أمكن، وهذا هو النمط المستخدم في ترجمة القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية"([2])، فهي ترجمة أقرب ما تكون إلى ترجمة المصطلحات وما تحويه من معاني دونما أية إضافات أو حذف قد يُخِلُ بالمعنى، أما الإبداع في هذا الصنف من الترجمة الملتزمة، فإنه يكمن في القدرة على نقل المعنى بحذافيره على منوال قواعد وتراكيب اللغة المنقول إليها، وهنا تكمن براعة المترجم وقدراته، وهذا النمط من الترجمة يُستعمل أكثر في ترجمة النصوص القانونية والعلمية، التي لا تحوي قيمة فنية في حد ذاتها.

[1]- المرجع السابق، ص92.
[2]- عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، ص18.

– **الترجمة الذكية:** وهي أقرب ما تكون إلى حالة من التقمص لشخصية الكاتب بعد دراسة أسلوبه في الكتابة من خلال الوقوف على سمات شخصية الكاتب من جهة، وأيضا خصائص أسلوبه من جهة أخرى، ليتسنى للمترجم إمكانية التقيد بالمعاني التي يريد الكاتب توصيلها للقارئ، من خلال طرح سؤال: كيف كان سيصوغ الكاتب هذه الفكرة لو أنه كان يتقن هذه اللغة (اللغة المنقول إليها)؟([1])، وهنا تتجلى قدرة المترجم وذكائه في توصيل معاني النصوص المترجمة وأفكارها، مع الحفاظ على قيمتها الفنية بنفس جودة النص الأصلي كما لو أن الكاتب يتقن لغة القارئ جيدا، وهذا النمط من الترجمة يكون أصلح للنصوص الأدبية والفنية أكثر لأنها تحمل قيمة فنية في ذاتها، لذلك يُعوَّل جدا على الأساليب فيها.

ت– الترجمة الحرة (Imitation):

أما الترجمة الحرة فهي نوع آخر من الترجمة الإبداعية، لكن بمساحات أوسع، للحد الذي قد يجعل من المترجم يتمادى في التصرف في النص الأصلي إلى درجة قد تغير من ملامحه الرئيسية لولا الالتزام بموضوع النص وأفكاره الأساسيّة، "وفيما عدا ذلك يتصرف بطريقة حرة في أسلوب الكتابة وفي المصطلحات المستخدمة وفي الصور الجمالية، بل قد يضيف أو يحذف بعض التفاصيل غير الأساسية"([2])، من منطلق فكرة أن "الترجمة صلة وصل بين الذات والآخر، وتعزيز ربط الصلة بين العمل الإبداعي في مصدره، والذات المبدعة في نشدانها التطور والانبعاث من خلال تعالق النصوص بخاصة اللغة المنقول منها، فتتكون بذلك العملية الإبداعية بتفاعل هذه النصوص، هذه العملية التي تبدو عاملا آخر –ضمن عوامل أخرى– لدفع حركة الإبداع"([3]).

ويمكن أن تندرج تحت هذا النوع من الترجمة مجموعة من الأنماط نلخصها كالآتي:([4])

- **الترجمة الشارحة أو التفسيرية:** إذ إن المترجم في هذا النمط من الترجمة يقوم من حين إلى آخر وحسب الحاجة بإضافة بعض الألفاظ أو العبارات من أجل الشرح أو التفسير بغرض رفع الغموض عن النص الأصلي خصوصا ما تعلق بمواضيع وثقافات وشخصيات، والتي قد تكون غير معروفة في ثقافة اللغة المنقول إليها.

[1]- ينظر المرجع السابق، ص19.
[2]- المرجع نفسه، ص19.
[3]- ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ص91.
[4]- ينظر عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، ص20-21.

- **التعريب والأقلمة:** ويقصد بالتعريب هنا إعادة رسم شخصيات وبيئة ومواقف النص المترجم كما لو أنها عربية خالصة، مع الحفاظ على الخط الدرامي وعقدة وموضوع العمل الأدبي الأصلي. أما الأقلمة فهي محاولة إعطاء النص المترجم جرعة زائدة من التنميط العرقي العربي في بيئته الخاصة كتحويل النص إلى بيئة مصرية أو سعودية أو لبنانية مع استعمال اللغة العامية الخاصة بالبلد.
- **الاقتباس:** والاقتباس نمط من الترجمة التي يتم فيها استعارة العقدة الرئيسية للنص الأصلي مع محاولة خلق وابتداع مواقف فرعية جديدة.

4- الترجمـــة والمصـطـلح:

باعتبار أن الترجمة بمختلف أنواعها ومستوياتها، حالة من النقل المعرفي لأنماط معرفية وفكرية وثقافية من بيئتها الأصلية وبلغتها الأم، إلى بيئة أخرى بلغة أخرى، فإنها حتما حالة من النقل الذي فرضته الحاجة، حتى وإن كانت هذه الحاجة فضولا، فإنها ولا شك تلعب دورا جوهريا واستراتيجيا في التعريف بمختلف أصناف تلك العلوم والمعارف والأعمال الفنية والأدبية بما فيها اصطلاحات هذه المعارف ومصطلحاتها، خصوصا وأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها.

ويتجلى ذلك في لغتنا العربية، في التزام نحاتها – مند عهد الترجمة الفتي – ، بالمحافظة على المدلول والجوهر اللغوي العربي، الذي يبدو جليا في القواميس العربية التي أرساها الجوهري والزبيدي والفيروزآبادي وغيرهم...، لكونها تحتوي على مصطلحات في علوم شتى، وضعها العرب أو عربوها بطريقة راعوا فيها قدرة التعبير العلمي([1])، فهي علاقة تاريخية فرضتها مختلف السياقات العلمية والحضارية في مختلف الأزمان، إذ "يرى **ماثيو جيدير** (Mathieu Guidere) بأن المصطلحات بمثابة وسيلة تقنية للمترجم لاسيما في مجالات المعرفة الخاصة، لهذا يجب – في اعتقاده – أن يمتلك المترجم قواعد مثبتة في علم المصطلحات (نظريات ومبادئ) وأن يكون على دراية بالوسائل المساعدة وبنوك المصطلحات خاصة الآلية منها، من أجل أن يتمكن من ترجمة النصوص المتخصصة"([2])، فترجمة النصوص المتخصصة تختلف عن ترجمة باقي النصوص، كون النصوص المتخصصة تحتوي على مصطلحات علمية أو حتى أدبية أو نقدية لها دلالات خاصة ومحددة داخل سياقاتها لا تحتمل التأويل أو التفسير، عكس باقي النصوص المنفتحة التي يظل التأويل والتفسير فيها شيئا مستحبا، وأمرا محمودا يزيد في إثراء النص أكثر، خاصة النصوص الأدبية منها.

[1]- ينظر هيثم الناهي وآخرون، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة، المنظمة العربية للترجمة، ص03.
[2] خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، 2010-2011م، ص41.

وترجمة المصطلحات في حقيقة الأمر هي ترجمة حرفية كون المصطلح لفظ مشحون بدلالات معنوية متخصصة، "تدعو القارئ إلى الوفاء إلى النص الأصلي من خلال المطابقة بغرض إثراء القاموس اللغوي والاصطلاحي للمتلقي، بغض النظر عما تحمله هذه الكلمة أو تلك من إحساس"([1])، فمن بين المهام الأساسية التي تقوم بها الترجمة هي إثراء القاموس اللغوي والاصطلاحي، وهنا تتجلى ظاهرة خدمة الترجمة للمصطلح وللغة على حد سواء، فالترجمة في هذه الحالة تؤدي على حد تعبير **بول ريكور** إلى توسيع أفق اللغة الخاصة، بل إلى اكتشاف تلك اللغة نفسها([2]).

ومن هنا نستخلص أن علاقة الترجمة بالمصطلح علاقة تشابك، لأن علم المصطلح وعلم الترجمة يستخدمان اللغة هدفا ومضمونا ووسيلة، فالهدف يتمثل في وضع مادة لغوية جديدة، ومضمونهما المادة اللغوية نفسها، أما الوسيلة فتتمثل في كونهما يستخدمان اللغة للتعبير عن المضمون وليس شيئا آخر، الأمر الذي يؤدي إلى كثير من التشابه والتشابك فيما بينهما([3])، وهو الأمر الذي جعل **فيدورف** يحدد المشكلات المعجمية التي يمكن ان تعترض المترجم في معرض حديثه عن الترجمة و مشكلات اللغة، إذ يشير إلى قضية صياغة مصطلح جديد غير موجود في اللغة الهدف، ليقدم ثلاثة شروط لنقل المعنى عند الحاجة حصرها في النقاط التالية: ([4])

1- عدم وجود مكافئ معجمي لكلمة في اللغة المترجم منها وإليها

2- المكافئ غير تام، بمعنى أنه يغطي جزئيا معنى الكلمة الأجنبية.

3- وجود كلمات مختلفة في لغة النص الهدف مقابل معان مختلفة لكلمة محل إشكال في اللغة الأصل.

فكما أن الترجمة تحتوي المصطلح وتستخدمه كمادة لغوية لا يمكن إنكارها في سبيل نقل معارف وعلوم أمم سبقت في ركبها الحضاري، أو حتى تميزت بالسبق الفكري في مجال معين من مجالات العلم والمعرفة، إلى أمم لاحقة سعت أو مازالت تسعى من أجل اللحاق بالركب الحضاري الراهن، فإن المصطلح أيضا يظل تحديا بالنسبة للترجمة باعتبار خصائصه التقنية الداخلية والخارجية، التي لا يمكن أن يأخذ فيها حكم باقي النصوص في عملية الترجمة، كونه ليس مجرد "كلمات ولكن علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية واستعمالية"([5]) جعلت منه لغة خاصة متخصصة، على الترجمة أن تتعامل معه بحذر وموضوعية على

[1]- ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ص109.
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص109.
[3]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص293.
[4]- ينظر سعيدة كحيل، نظريات الترجمة بحث في الماهية والممارسة، ص52.
[5]- المصطلح السردي العربي، قضايا واقتراحات، مجلة نزوى العدد 21، عمان2000م، ص 62.

غرار باقي النصوص الأدبية التي يجوز للمترجم فيها ما لا يجوز له في النصوص العلمية وحتى الأدبية في بعض أصنافها، خصوصا ما تعلق منها بالمصطلح العلمي أو الأدبي أو النقدي في سياقاته.

(ثانيا)– التـــوليـــــد:

1– تعريف التوليد:

أ– التوليد لغة:

التوليد لغة مصدر الفعل ولَّد من صيغة الوزن فعَّل في زمن الماضي، وأيضا من الفعل تولَّد، فنقول: " تولَّد الشيء من الشيء نشأ عنه"([1]) أي أنه ثمة والد ومولود حادث عنه ومن جنسه" أنشأه واستخرجه منه"([2])، ونقول أيضا "ولَّد الشخص الكلام استحدثه وابتدعه – ولد حديثا، ولد أسلوبا جديدا في الموسيقى"([3]) فهو كلام أو أمر مستحدث من كلام أو أمر واقع في الأصل، أضاف عليه المتكلم أو الفاعل – مهما كان – شيئا أو أنقص منه شيئا حتى صار كلام أو أمر مبتدع من أساس كلام أو أمر آخر معروف مولد منه وعنه.

والمولَّد هو المحدث من كل شيء، ومنه كلمة المولدون من الشعراء، وقد سُموا بذلك لحدوثهم ([4]) فهو مصطلح أحدثه المولدون الذين لايُحتج بألفاظهم ([5])، والمولد من الكلام هو "كل لفظ كان عربي الأصل الأصل ثم تغير في الاستعمال، واللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية، ويقال كتاب مولَّد أي مفتعل"([6]) وكل مفتعل هو أمر محل شك وريبة لأنه ناتج عن تحريف وتزييف – بفعل فاعل– وليس عن فعل طبيعي اعتيادي وارد الحدوث، و " اللفظ المولد هو الذي لم يستعمله أهل البادية ولم يعرفه القدماء، ولكنه عربي الأصل ثم غيرته العامَّة بنوع من أنواع التغيير"([7])، أما التوليد فهو " اشتقاق كلمات جديدة إذ– يعمد الكتاب المحدثون إلى توليد مفردات جديدة –"([8]) والتي كثيرا ما تفرضها حاجة المتكلمين نتيجة استحداث أمور مستحدثة وجديدة لم يعرفها سابقوهم، وعلى كافة الأصعدة في مجالات الحياة.

[1]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث -، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ- 2004م، باب الواو، ص1056.
[2]- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط1، 1429هـ- 2008م، م2، ص2492.
[3]- المرجع نفسه، ص 2492.
[4]- ينظر المعجم الوسيط، ص1056.
[5]- ينظر محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1419هـ- 1999م، ج2، ، ص841.
[6]- ينظر المرجع السابق، ص1065.
[7]- المرجع السابق، ص841.
[8]- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص2492.

ب– التوليد اصطلاحا:

ولا يكاد يختلف كثيرا مفهوم مصطلح التوليد في معناه الاصطلاحي عن معناه اللغوي سواء عند القدماء أو المحدثين من علماء اللغة، فالمولد في اللغة ظل يحمل معنى " عدم الأصالة في جنس العرب، وعندما تطورت العربية بعد الفتح الإسلامي وظهرت فيها ألفاظ وتراكيب لم يكن للعرب عهد بها من قبل، أطلق اللغويون القدماء على هذا النمط من الكلام اسم المولد، أي الكلام غير الأصيل في العربية"([1])، وهو ضرورة حتمية فرضتها مختلف السياقات الحضارية كاختلاط العرب بالعجم من جهة، وأيضا تطور الحياة الإنسانية وما صاحبه من اكتشافات واختراعات غير مسبوقة من الاصل من جهة ثانية، الأمر الذي يدفع بأصحاب الاكتشافات والمخترعات بإطلاق مسميات لما توصلوا إليه لتعريفه أولا، ليأتي دور اللغويين والمهتمين بشؤونها لإعادة صياغة أو تحوير تلك المسميات أو المصطلحات مهما كانت، لتتناسب مع خصائص اللغة المستعملة في بيئتها ثانيا، وهذه العملية هي ما يعرف بالتوليد أو الوضع، وعليه فإنه يمكننا ان نخلص إلى أن "كلمات اللغة على نوعين: كلمات مألوفة في اللغة اكتسبناها في طفولتنا وأثناء تعلمنا، وكلمات مولَّدة بدافع الحاجة والضرورة، ويطلق على هذه الكلمات المولَّدَة أحيانا اسم المحدثة "([2]).

وسنحاول تحديد المفهوم الاصطلاحي للتوليد، وذلك من خلال الوقوف على تعريف كل من القدماء والمحدثين له ، وكيف تأرجح مفهوم مصطلح التوليد ليصل إلينا بالمعنى الذي نعرفه اليوم.

2– مصطلح التوليد عند القدماء والمحدثين:

أ– عند القدماء:

أما تعريف المولد عند القدماء؛ "الحقيقة أن الباحث لا يكاد يظفر برأي واضح أو قاعدة عامة اتفق عليها القدماء في تعريف المولد أو تحديد مفهوم دقيق لها، وإنما كان جل اعتمادهم في تحديد الكلمات المولدة على علمهم التام بكلام العرب الفصحاء"([3])، ويبدو هذا جليا من خلال اختلاط هذا المفهوم لدى القدماء بمدلولات مفاهيم أخرى منها([4])

[1]- حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، دط، دت، ص156.
[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص355.
[3]- حلمي خليل، الولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص161.
[4]- ينظر ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص69.

- **الدخيل**: وهو استعمال أكثر ما نجده عند **الشهاب الخفاجي** (1096هـ) صاحب كتاب **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل** الذي أورد فيه مجموعة من الألفاظ الدخيلة على العربية والتي تم تصنيفها على أساس أنها ألفاظ مولدة نذكر منها على سبيل المثال: ([1])

لفظ **أدب** والذي اصطلح الناس بعد الإسلام بمدة طويلة على تسمية العالم بالشعر أديبا، وعلوم العربية أدبا وهو لفظ مولد، وأيضا كلمة **بطاقة** بمعنى رقعة صغيرة وهي كلمة مولدة في العربية دخيلة عليها، كما عُدت لفظة **الجريدة** وهي دفتر أرزاق الجند في الديوان لفظة مولدة أيضا دخيلة على العربية، إلى جانب مجموعة من الألفاظ التي استعمل فيها مصطلح المولد بمعنى الدخيل.

- **العامِّي**: فكل تغيير أصاب اللفظ العربي المسموع من طرف العامَّة من الناس أخذ على أنه لفظ مولد، ويقصد بالعامة كل ما هم دون الشعراء والنحويون وأهل اللغة، أما التغيير فقد يكون بهمز أو تسكين أو تحريك وغيرة ، وقد اشار إلى ذلك **الفارابي** في **ديوان الادب** إذ قال في الشَّمع والشَّمعة بالسكون أنه لفظ مولد، وبأن اللفظ العربي الأصيل بفتح الميم، وهو مثال عن تغيير أصاب اللفظ العربي في الحركة بالتسكين، كما ورد في **المزهر** قولهم: ستِّي بمعنى سيِّدتي – في العربية – وهو لفظ مولد أيضا لما أصابه من تغيير بالحذف.
- **المُعَرَّب**: ومن بين الأمثلة على ذلك ما أورده **الزجاجي** (ت337هـ) في كتابه **الأمالي** لفظ الفالوذق وهي كلمة مولدة وردت أيضا بلفظ فالوذج، واللتان اعتبرهما الدكتور/ ممدوح خسارة شكلان تعريبيان لكلمة واحدة وهي كلمة بالودة وهي نوع من الحلوى تصنع من الدقيق والعسل([2])

هذا وقد اعتبر بعض النحاة أن كل خروج عن قواعد الصرف العربي توليدا ولا يقاس عليه كما لا يُحتج به أيضا، في حين أن لفظة المولد عامة، كصفة غزت العربية لم تكن من الصفات الحميدة عند القدماء سواء أأطلقت على الأشخاص أم على الكلم باعتبارهما خارجان عن العروبة المحضة. هذا عن التوليد عند القدماء، أما التوليد عند المحدثين فقد أخذ منحى آخر وهو ما سوف نحاول الوقوف عليه من خلال العنصر الآتي.

[1]- ينظر المرجع السابق، ص 164-165.
[2]- ينظر ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص70، وينظر أيضا حلمي خليل، المولد في العربية، ص162.

ب- عند المحدثين:

في الوقت الذي اتخذ القدماء فيه مواقف متشددة، في قضية المولد في اللغة العربية؛ باعتباره ليس منها انطلاقا من أحكام معيارية، فقد كان للمحدثين رأي آخر أكثر تسامحا في قبول المولد، وأكثر دقة في فهمه والسبب الأساس في ذلك يعود إلى التزامهم بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة بدل المنهج المعياري الذي اتسمت به جل دراسات القدماء للغة، الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في تقريب الصورة بين ما أقره النحويون من ما يجوز في اللغة وما لا يجوز، وبين اللغة الحقيقية الحية والمستعملة بعيدا عن معيارية الطرح الذي يعتقده علماء المشرق، والذي يقر بأن لغة الشعر القديم أسمى وأكمل ما كانت عليه العربية، على الرغم من عدم علمية الطرح من وجهة نظر علم اللغة الحديث، ولذلك كان موقف المحدثين من المولد وفهمهم له وتحديدهم لمعناه أقرب إلى الرأي العلمي الصحيح([1]).

فمعجم **اكسفورد** (Oxford) يقدم تعريف لكلمة التوليد (Neologism) كالآتي:

the use of ; or the practice of using words ; innovation language or a new words of expression.

وترجمة التعريف تعني: ممارسة أو استعمال أو استخدام كلمات جديدة أو ابتكار كلمات وتعبيرات لغوية جديدة([2])، فاستعمال الكلمات الجديدة او ابتكارها لا يمكن أن يتم إلا من خلال مخزون اللغة في حد ذاتها، إما عن طريق وضع كلمات جديدة عن طريق آليات إثراء اللغة المختلفة، من اشتقاق ونحت واقتراض ...إلخ، او عن طريق إلصاق معاني جديدة لكلمات موجودة من الأساس في اللغة، وفي كلا الحالتين ثمة وجود لكيان لغوي لا يمكن نفيه مطلقا، يحدث وأن يجسده الاستعمال اللغوي إما من خلال المعنى أو المبنى.

وفي ذات السياق يعرف **عبد الصبور شاهين** في كتابه **العربية لغة العلوم والتقنية** التوليد بأنه: "عملية استخراج اللفظ الجديد، أو عملية استعمال اللفظ القديم في معنى الجديد، سواء أكان اللفظ عربي الأصل أم كان معربا"([3])، ولا يكاد يخرج ذلك عن الحالات الآتية، -وإن اختلف اللغويون في مدى ضرورة وأفضلية الأخذ ببعضها- " إما بإحداث كلمة جديدة من كلمة موجودة ، وهذا هو الاشتقاق، وإما بإحداث كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر وهذا هو النحت، وإما باقتراض لفظ من لغة أخرى، ويسمى هذا الاقتراض

[1]- ينظر حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص180-181.
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص182.
[3]- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام القاهرة، دط، دت، ص345.

إذا حصل في اللغة العربية بالتعريب، وإما بنقل لفظ قائم حاليا أو قديم مُمات من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد لوجود مشابهة بين المعنيين أو المفهومين، القديم والجديد وهذا هو المجاز"([1])، وجميع هاته الحالات ما هي في حقيقة الأمر سوى آليات ووسائل تسهم في نماء اللغة، التي تندرج ضمن مايُعرف عند المحدثين بمصطلح التوليد.

ولعل من بين أهم التعريفات التي نعتقد بأنها كانت الأقرب إلى تقديم مفهوم يعبر حقيقة على نظرة المحدثين إلى المولد باعتباره قضية لغوية تأرجح الأخذ بها بين القبول والرفض عند القدماء، في حين كان المحدثين أكثر تسامحا في الأخذ به، التعريف الذي قدمه **جورجي زيدان** في كتابه **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، إذ عرف المولد على أنه: " ألفاظا عربية تنوعت دلالتها للتعبير عما حدث من المعاني التي اقتضاها التمدن الحديث في الإدارة أو السياسة أو العلم أو غير ذلك"([2])، وهو تعريف شامل لخص آليات التوليد وطرائقه، والأسباب التاريخية التي تؤدي بالألفاظ إلى اكتساب معاني جديدة قد تفرضها الحياة في مختلف مجالاتها تماشيا مع الركب الحضاري، كظاهرة من مظاهر حيوية اللغة في أجلّ معانيها.

3- آليات توليد المصطلح:

إذا ما تم اعتبار التوليد ظاهرة لغوية عامة جعلت من اللغة العربية لغة حيّة ودودا وولودا، مطواعة وأكثر مرونة، فإنه ولا شك ثمة مجموعة من الآليات الإجرائية التي جعلتها تكون كذلك، وهذه الآليات إنما هي وسائل ساهمت بشكل كبير في إثراء لغتنا العربية عبر تاريخها العريق كما وكيفا، إذ يمكن حصرها في الطرق التالية وهي: الاشتقاق والنحت، التعريب والمجاز والاقتراض اللغوي، "وقد رتبها علي القاسمي حسب أهميتها في اللغة العربية بهذا الشكل: الاشتقاق، الاستعارة او المجاز، التعريب، النحت"([3])، كما حددها بعض المحدثين كالآتي: الاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت، وذهب غيرهم وقالوا بأنها: القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والتعريب، وقد أرجع **محمد خسارة** هذا الاختلاف في تحديد آليات وضع المصطلح إلى أن معظم الذين كتبوا في الموضوع لم يكونوا لغويين، لذلك لم يصنفوها تصنيفا لغويا، فوقعوا في الخلط بين طرائق الوضع الكبرى وبين أنواعها الفرعية([4]).

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص356-357.
[2]- حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص183.
[3]- ، يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ص79.
[4]- ينظر ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص18-19.

كما إن انتهاجها يكون بالترتيب التفاضلي، والذي خلُصت إليه ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي المنعقد في الرباط سنة 1981 م ، إذ تقرر من خلالها أنه على الباحث أولا استقراء التراث العربي وإحياءه، فإن لم يجد غايته هناك لجأ إلى المجاز، فإذا لم يتيسر له ذلك يحاول أن يشتق من كلمة عربية موجودة، وإن تعسر ذلك يلجأ إلى تعريب اللفظ الأجنبي، ليبقى النحت آخر ما يلجأ إليه الباحث من وسائل توليد المصطلح([1]). وفي هذا السياق سنحاول الوقوف على أهم الطرائق والآليات التي يكاد يتفق عليها أهل اللغة والاختصاص وهي كالآتي:

1- الاشـــــتقاق: وهوكما ورد في كتاب التعريفات " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة"([2])، والنزع دلالة على وجود أصل ثابت منزوع منه، وهو من أهم مزايا ووسائل نمو اللغة العربية التي تؤكد أنها لغة مطواعة مرنة. والاشتقاق ثلاثة انواع: الصغير والكبير والأكبر، أما الصغير فهو كما أورده **ابن جني** في **خصائصه** بقوله: " الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كان تأخذ أصلا من الأصول فتتقرَّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب س ل م فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو: سَلِم، يسْلَم، وسالم وسلمان وسلمى..."([3])، ومعناه أن الاشتقاق الصغير أو الأصغر هو تغيير طفيف في اللفظ إما بالزيادة او النقصان مع المحافظة على ترتيب الحروف في الكلمة الأصل. والاشتقاق الكبير مثله مثل الصغير إلا أن الاختلاف يكون في ترتيب أحرف اللفظ نحو: جبذ و جذب، ويئس وأيس ..إلخ. وأما الأكبر " فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه...نحو: (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)"([4]) ولعل المقصود بعبارة وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل، أن الاشتقاق الأكبر يخضع للنسبية في قضية المعنى الجامع المعقود على التقاليب الستة، الأمر الذي يجعل إمكانية شذوذ كلمة أو كلمتين أو أكثر على معنى باقي التقاليب أمرا واردا جدا، إما في معناها الجامع أو حتى في خلو الكلمة نفسها من معنى من الأساس.

وعليه فإن الاشتقاق محيط ثري تميزت به اللغة العربية عن غيرها، كونه آليه ذات طاقة خلاقة في التوليد والتنمية اللغوية.

---

[1]- ينظر جودي مرداسي، آليات توليد المصطلح الاقتراض اللغوي آلية، مجلة الذاكرة، جامعة باتنة- الجزائر، ع 05، ص291.
[2]- محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص26.
[3]- أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2، ص133-134.
[4]- المرجع نفسه، ص134.

2- النحت: وهو أيضا آلية من آليات توليد اللغة العربية ونمائها، على الرغم أن مصطلح النحت مفهوم مرتبط بفن من الفنون التشكيلية التي عرفت بها مختلف الحضارات الإنسانية عبر التاريخ، وليس هنالك من شك أنه ثمة علاقة وطيدة، ووجه شبه بين آلية النحت في اللغة العربية ومختلف اللغات وفن النحت التشكيلي، والتي ربما تتمثل في أن كليهما يقوم على فكرة إعادة التشكيل والخلق لأمر (حجر- لفظ) ذو أصالة وطبيعة ما، عن طريق رسم معالم إبداعية مضافة، أكثر قيمة وأكثر عملية. فآلية النحت؛ هي صياغة كلمة مشكلة من كلمتين أو أكثر، مع حذف حرف أو حرفين أو أكثر من كل منها أو بعضها، وضم ما تبقى منها مع بعضها لتتشكل كلمة جديدة مختزلة مختصرة، تحمل معنى الكلمات والعبارات التي تتكون منها جميعا وتحيل إليها، ومن أمثلته: البسملة من (بسم الله الرحمان الرحيم)، الحوقلة من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وإمعة من (إني معك)...إلخ، **وابن فارس** في كتابه **الصاحبي في فقه اللغة** خصه بباب جاء فيه: " العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار وذلك رجل عبشمي منسوب إلى اسمين، عبد وشمس"([1])، فالنحت ظاهرة لغوية تحفظ القدماء كثيرا في استخدمه مقارنة بباقي وسائل التوليد الأخرى في اللغة العربية، نظرا لكونه "حدثا عارضا في اللسان العربي، وتكيفا طارئا على جهازه"([2])، اختلف حوله اللغويون المحدثون بين مؤيد ومعارض في ضرورة الأخذ به من عدمه، إلى أن أجاز ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1965م إذا ما ألحت الضرورة العلمية إليه وبشروط. والنحت ينقسم إلى أربعة أنواع: نحت فعلي نحو: حسبلة – جعفلة من (حسبي الله) و(جعلت الله فذاك)، ونحت وصفي نحو: ضبطر- صلدم من (ضبط وضبر) و(الصلد والصدم)، ونحت اسمي نحو: جلمود من (جلد وجمد) ونحت نسبي؛ يتحقق في النسب نحو: نسبة شيء أو شخص إلى بلدتين، ولتكن (طبرستان) و(خوارزم) فيقال: طبرخزي نسبة إلى البلدتين([3]).

فعلى الرغم من كثرة الأقاويل التي دارت حول آلية النحت إلا إن ذلك لا يغير من الأمر شيئا، ولا ينقص من قيمته كآلية مدرارة تسهم في نماء اللغة العربية وحيويتها، ناهيك من أنها تجعلها أكثر مرونة وسلاسة خصوصا في عصرنا الحالي الذي يعتبر فيه سرعة الإنجاز سمة أساسية من أساسيات الحضارة والتطور.

3- المجـاز: والمجاز واحد من أهم مصطلحات البلاغة العربية؛ التي تقوم على أساس صرف اللفظ من معناه اللغوي الموضوع له، إلى معنى مراد مع وجود قرينة عقلية تحيل إلى العلاقة بين المقصود والمعنى اللغوي للكلمة، لوجود مشابهة بين المعنيين، فعادة ما " يلجأ الأديب إلى التعبير المجازي الذي يوحي من احساسه ومن

[1]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، دار مكتبة المعارف، ط1، ص263-264.
[2]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط1، 1994م، ص25.
[3]- ينظر مختار درقاوي، وسائل توليد المصطلح في المعجم اللساني العربي الحديث، مجلة الإشعاع، ع4، جوان 2015م، ص80.

طبيعة الموضوع الذي يتناوله، فتأخذ الكلمات بين يديه دلالات جديدة تكتسيها من الأوضاع المجازية التي يضعها فيها، وعلى ذلك اعتبر القدماء التشبيه والاستعارة والكناية كلها صورا من صور المجاز"([1])، باعتبارها تضع الألفاظ في معاني مخالفة لما وضعت له جوازا، بحيث يسارع العقل إلى إيجاد قرينة المشابهة بين اللفظ العام والمعنى السياقي الخاص الذي فرضته حالة الصورة المجازية التي يريد المتكلم أو الأديب أن يحيل إليها مخالفة. يقول ابن جني: " الحقيقة ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويُعدَل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتَّة"([2])، فلعل المقصود بالاتساع هنا؛ هو اضفاء معان جديدة لمفردات لغوية غير مقررة في الاستعمال، اضفاء من شأنه توسيع المعجم اللغوي للغة طلبا للدقة في الوصف. وقد أحصى القدماء من البلاغيين وعلماء العربية أوجه العلاقات أو المناسبات المختلفة التي يمكن أن يندرج في نطاقها المجاز وخلصوا إلى أكثر من عشرة وجوه؛ وهي: التجوز بلفظ السبب عن المسبب والعكس، المشابهة، المضادة، اسم الكل للجزء والعكس، اسم الفعل على القوة، المجاورة، المجاز العرفي، الزيادة والنقصان، اسم المتعلق على المتعلق به، وهي تقريبا نفس الوجوه التي خلص إليها اللغويون المحدثون لاحقا كالفرنسي **دارمستتر**، وأيضا اللغوي الإنجليزي **أولمان** والذي حصرها في ثلاثة أقسام وهي: توسيع المعنى، تضييق المعنى، وانتقال المعنى، وهي في مجملها لا تكاد تخرج عن الأوجه التي أقرها العرب القدماء([3])، فجميع ألفاظ النحو والصرف والعروض والإعراب والإدغام وأسماء الحركات وأسماء بحور الشعر، جميعها لها معان لغوية وأخرى اصطلاحية استعملت مجازا عند الحاجة؛ باعتبار الألفاظ متناهية والمعاني ليست كذلك، توخيا للاقتصاد اللغوي وأيضا تداخل الأنساق الاصطلاحية، والتي بدورها أدت إلى اقتحام مصطلحات علمية محددة ميادين علمية مجاورة، ومن أمثلة ذلك نذكر: مصطلح البتر (Apocope) سقوط صوت أو مقطع أو جزء من آخر الكلمة، ومنه في العربية الترخيم، وقد يكون البتر معناه اختصار الكلمة. ومصطلح التجانس الاستهلالي (Allitération) وهو تكرر صوت او اكثر في أوائل الكلمات المتوالية يكون له وقع في الصوت. وأيضا مصطلح السقوط الصوتي (Chute – Disapperance) وهو اختفاء وحدة نطقية (فونيم) أو مجموعة من الوحدات النطقية أثناء النطق، والذي يختلف باختلاف موقعه في الكلمة([4])

[1]- حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص100.
[2]- ، ابن جني، الخصائص ص442.
[3]- ينظر حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص105-107.
[4]- ينظر مختار درقاوي، وسائل توليد المصطلح في المعجم اللساني العربي الحديث، ص82-83.

وعليه فإن المجاز دربا من دروب انماء الثروة اللغوية والتوسع فيها؛ وذلك عن طريق اكساب دوال اللغة مدلولات جديدة، على سبيل دقة الوصف في حالات الإبداع الأدبي وحتى الوصف العلمي، في إطار تقريب المعنى وإعمال العقل، من اجل خلق مسارات عصبية جديدة في اللغة المستعملة من جهة، وبالمقابل تأكيد المسارات الجديدة داخل الدماغ لحفظ الذاكرة؛ كأداة إجرائية من أدوات التحفيز العقلي في العلوم التجريبية الدقيقة.

4- التعريب: لما قال سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾(1)، في الآية الكريمة دلالة واضحة أن الخلق قائم على أساس مبدأ الاختلاف، وليس المقصود هنا الاختلاف في الجنس والنوع وحسب وإنما المقصود أيضا الاختلاف في العرق والنسب أيضا؛ والذي يؤدي حتما إلى الاختلاف في اللغة والعرف بالضرورة، وفي ذات السياق أردف سبحانه وتعالى كلمة لتعارفوا موالية تماما لكلمة الشعوب والقبائل؛ كما لو أن الله تعالى يوحي إلى فكرة مفادها أن الاختلاف حكمة ربانية تؤدي بالضرورة إلى خلق الإبداع عن طريق التكامل والتجانس؛ الذي يحوي في طياته نقصا يحتاج إلى تكملته عن طريق الآخر؛ ذكور يكملون اناثا، شعوبا وقبائل تكمل شعوبا وقبائل أخرى وهكذا دواليك. أما عن العرب فـ" الجزيرة العربية التي عاشت فيها اللغة العربية ردحا طويلا من الزمن لم تكن بمعزل عن العالم سواء قبل الإسلام أم بعده"(2)، وهو ما يؤكد حقيقة الاحتكاك الأزلي بين الشعوب؛ الذي ينجم عنه بالضرورة تبادلا بين اللغات، فكتب التاريخ وفقه اللغة تطلعنا أن العربية أخذت كثيرا من ألفاظ الشعوب التي تاخمتها جغرافيا واحتكت بها كالفارسية واليونانية ...إلخ

والتعريب مأخوذ من الفعل الرباعي عرّب على وزن فعّل يُفعِّل تفعيلا ومنه مصطلح التعريب الذي من ميزانه الصرفي فيه دلالة على التصيير وإعمال القوة للتغيير، فكل مُعَرَّب في حقيقة الأمر غير عربي في أصله وإنما صار عربيا بطريقة ما، يقول **الجواهري** في مزهره " تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها تقول: عرَّبَتْهُ العرب وأَعْرَبَتْهُ أيضا"([3]) فصار بعد ذلك كأنما هو اسم عربي يمشي على مناهج كلام العرب في سياقاته وأوزانه، وذلك عن طريق زيادة بعض الحروف أو انقاضها مع احداث تغيير في أبنيتها أو أوزانها مراعاة لسنن العرب في كلامها.

[1]- سورة الحجرات، الآية 13.
[2]- حلمي خليل، المولد في العربية، ص110.
[3]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحة وضبطه وصححه: محمد أحمد حاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، ص268.

وثمة شروط لابد من مراعاتها أثناء عملية تعريب المصطلحات خلصت إليها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، المنعقدة في الرباط عام 1981م والتي نصت في توصياتها على:([1])

- ألا نلجأ إلى التعريب إلا عند الضرورة.
- الكف عن استعمال اللفظ المعرب إذا كان له اسم في لغة العرب، إحياء للفصيح وقتلا للدخيل.
- محاولة قدر الإمكان إنزال اللفظ المعرب على أوزان العربية، حتى يكون عربيا أو بمنزلته.
- لا مانع من النحت في حال تعريب بعض المصطلحات العلمية والفنية إذا ما اقتضت الضرورة إلى اللجوء إلى آلية التعريب.

ولعل من بين أهم أمثلة التعريب في عصرنا الحالي والتي ربما من كثرة استعمالنا لها في أحاديثنا اليومية، قد تناسينا أو ربما نسينا بأنها من الكلمات المعربة في اللغة العربية والدخيلة عنها في أمد ما، كلمة تلفاز؛ أو تلفزيون (Télévision)، هاتف أو تيليفون (téléphone)، سينما (Cinéma)، بكتيريا (Bactérie) ... وأمثلة كثيرة لا يسعنا المقام إلى ذكرها أو تذكرها جميعها، نظرا لكونها ضاربة في القدم وفي عمق الذاكرة الجمعية للشعوب العربية، والتي قد لا تعرف سواها لدرجة الاعتقاد بأنها كلمات عربية محضة، وهذا الاعتقاد في حد ذاته؛ ما هو إلا مؤشر على أن اللغة تستمد حيويتها من كونها قابلة للتأثير والتأثر تماشيا مع متطلبات العصر ومستجداته من جهة، ومن جهة أخرى مؤشر على أن آلية التعريب وسيلة ناجعة وضرورية تفي بالغرض للتعبير عن أغراض مستعملي اللغة؛ بغض النظر عن مصدرها وأصلها وجدورها، مادامت خاضعة لمقاييس لغة العرب في أنظمتها الصوتية والصرفية، شريطة ألا تغطي على اللغة العربية بالنسبة للعرب، أو أي لغة كانت بالنسبة لمختلف لغات العالم ومستعمليها، من منطلق أن اللغة تمثل ركنا أساسيا من هوية الشعوب، في كل الأكوان وعبر جميع الأزمان.

(ثالثا)– الاقتراض اللغوي:

الاقتراض اللغوي وهو ثالث طرائق وضع المصطلحات في اللغة العربية، التي يمكن أن يُلجأ إليها بعد العجز عن إيجاد مقابل للمصطلح في التراث العربي، أو العجز عن توليد المصطلح عن طريق آليات التوليد المختلفة التي ذكرناها آنفا، فلا يجد الباحث سبيلا إلى إدخال المصطلح قيد الاستعمال سوى آلية الاقتراض، التي هي في حقيقة الأمر نتيجة وليست غاية؛ مادامت اللغة ظاهرة اجتماعية لا يمكن فصلها عن واقع الحياة وبجميع تداعياتها السياسية، الاجتماعية ،الاقتصادية، وحتى الجغرافية... إلخ. وهو ليس بالأمر السيء؛ بل على

[1]- ينظر مختار درقاوي، وسائل توليد المصطلح في المعجم اللساني العربي الحديث، ص84-85.

العكس، إذ يُعتبر الاقتراض ظاهرة طبيعية وصحية في جميع اللغات الحية؛ ومظهرا من مظاهر حيويتها، نتيجة لاحتكاك الشعوب بعضها ببعض جراء مختلف الأسباب السلمية وغير السلمية؛ من تعاملات تجارية وفتوحات دينية مختلفة وحروب ..إلخ، وهذا الاحتكاك ينجم عنه لا محالة؛ حالة من التأثير والتأثر مما يؤدي إلى دخول كلمات جديدة بين المتعاملين لتكون اللغة دوما طرفا في المقايضة مهما كان الثمن، وهو ما اصطلح عليه علماء اللغة بمصطلح الاقتراض اللغوي؛ والذي من خلال هذا العنصر سنحاول التعرف عليه أكثر، وذلك بالإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية يُفترض أن تمثل محاور ماهيته وهي كالآتي:

- ما الاقتراض اللغوي؟
- ماهي دوافعه؟
- وما هي أنواعه وطرائقه؟

1- مفهوم الاقتراض اللغوي:

الاقتراض في اللغة هو مصدر من الفعل الخماسي اقترض أو الرباعي أقرض ومنه القرض؛ فنقول اقترض يقترض اقتراضا؛ واقترضتُ منه؛ أي أخذتُ منه القروض، ويقال أقرضه مالا أو غيره أي أعطاه منه على أن يرُدَّه إليه([1])، فالشخص الذي يقوم بفعل الاقتراض هو مُقْترضُ الشيء، أما القائم بفعل الاقراض فهو مُقرض له، وليس المقرضُ كالمقترضِ في القوة والضعف، لقوله صلى الله عليه وسلم [اليد العليا خير من اليد السفلى...] فعلى الرغم من أن اليد تظل يدا إن علت أو دنت؛ إلا إنه ثمة فرق بينهما في المرتبة والشرف؛ فيد المعطي خير من يد الآخذ. فإذا عدنا إلى مصطلح الاقتراض و أمعنا النظر في المعنى اللغوي لاسم الفاعل (مُقرض) واسم المفعول (مقترض) على ضوء الحديث النبوي الشريف، فإننا حتما سنلاحظ أنه ثمة فرق كبير بين المعنيين يضاهي الفرق بين اليد العليا واليد السفلى في المرتبة والشرف أيضا، ومنه نستخلص أن فعل الاقتراض مرهون بمصدر الاقتراض ومنبعه؛ والذي لا يمكن أن يكون إلا أكثر قوة وقدرة من المقترض في جميع حالاته وأحواله.

والقوة فكرة عامة وشاملة تحكمها مجموعة من العوامل التي لا تكاد تخرج عن مجالات الحياة المختلفة؛ منها الاقتصادية والسياسية والفكرية والاجتماعية والعسكرية، والتي تندرج اللغة تحتها جميعا؛ " إذ يذهب بعض الباحثين إلى وجود لغة عليا ذات ثقافة أرقى أو يتمتع أهلها بتفوق عسكري وسياسي واقتصادي، ولغة دنيا لا توفِّر لأهلها تلك المزايا، فتقترض اللغة الثانية من اللغة الأولى تراكيب لغوية، وألفاظ

[1]- ينظر إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 733

حضارية، ومصطلحات علمية وتقنية"([1])، وإن كانت عبارة المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب والتي تحدث عنها ابن خلدون في مقدمته؛ فيها كثير من الواقعية والموضوعية – حتى وإن شملت موضوع اللغة– في سياقها العام إلا إنها تظل تتسم بالنسبية عندما يتعلق الأمر بالاقتراض بين اللغات، باعتبار أن اللغة ما تزال وسيلة للتعبير عن حاجاتنا المتجددة غير المنتهية؛ والتي تحكمها سطوة القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية... وهلم جر، من منطلق أنه حتى لغات الدول المتقدمة والقوية تقترض من لغات الدول الضعيفة والنامية كما العكس، هذا عن مفهوم الاقتراض لغة.

أما الاقتراض اصطلاحا فهو لا يبتعد كثيرا عن التعريف اللغوي في معناه العام، إلا إنه يختلف عنه في كونه مادة معجمية لها دلالات مختلفة حسب المجال الذي تنتمي إليه، فالاقتراض كمصطلح اقتصادي له دلالة تختلف عن الاقتراض كمصطلح لغوي؛ إلا أن كليهما يتفقان في كونهما أخذ على سبيل الاستعارة بدافع الحاجة.

فالاقتراض اللغوي " هو عبارة عن أخذ اللغة العربية ألفاظا من اللغات الأخرى، وذلك نتيجة للتجاور بين اللغات فيؤدي ذلك إلى الاحتكاك بين اللغات"([2])، فعملية أخذ لغة من لغة أخرى سواء من فصيلتها أو من فصائل لغوية أخرى غريبة عنها هو اقتراض لغوي مهما كانت الأسباب فقد" أُقتبِست سبع وثلاثون لغةً من اللغةِ العربية، ويقدر ما اقتبسته اللغات الأروبية من العربية من كلماتٍ بالآلاف"([3])، فأي لغة متقدمة متطورة عاشت في حضارة مزدهرة لا يمكن أن تكتفي بثروتها الخالصة من الألفاظ، كما لا يمكن أن تنجو من تأثير اللغات الأخرى عليها؛ الأمر الذي يجعل من الاقتراض اللغوي نتيجة وليست غاية تفرضها ظروف الحياة المختلفة كشكل من أشكال التأثير والتأثر، يكون نتيجته إدخال أو استعارة ألفاظ من لغات أخرى، وقد استعمل اللغوين مصطلح الاقتراض (Borrowing) والنقل والاستعارة (Emprunt) والإدخال (Innovation) وأطلقوا على الألفاظ المقترضة التي أضافوها إلى لغتهم (Loan Woards) ، وأما العرب فقد أطلقوا على عملية نقل الألفاظ واستعارتها لفظ التعريب، وعلى الألفاظ المقترضة الألفاظ المعرّبة([4]).

فالاقتراض اللغوي لا يقتصر على الألفاظ وإنما قد يشمل جميع المستويات اللغوية منها: الصوتية والصرفية واللفظية والاعرابية، ولعل من بين أبرز الأمثلة على ذلك؛ علامة المثنى والتي اقترضتها بعض لغات

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص413.
[2]- حليم حماد الدليمي، الهدية في فقه اللغة العربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2013م-1434هـ، ص75.
[3]- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصلحات في العربية، ص237.
[4]- ينظر سميح ابو معلي، الكلام المعرب في قواميس العرب، دار الفكر، بيروت، 1998 م ، ص08.

الشعوب الاسلامية كالتركية والبشتوية واستخدمتها كعلامة للجمع، باعتبار المثنى هو جمع في اللغات الهندوأروبية التي لا تعرف سوى المفرد والجمع دون المثنى، وهكذا نسمع في الدولة العثمانية عن مجلس المبعوثان؛ أي مجلس المبعوثين، وفي أفغانستان نسمع عن حركة طالبان؛ وهي حركة طلاب المدارس الدينية([1])، كما تذكر الدراسات اللغوية أن أكثر من نصف ألفاظ اللغة الإنجليزية ليست إنجليزية الأصل، وبأن أقل من نصف كلمات اللغة الفرنسية من أصل لاتيني أما الباقي فهو من أصول أخرى، وبالمقابل فاللغة العربية حسب تقدير باحثين معاصرين، أخذت من اليونانية (250) كلمة، ومن اللاتينية أخذت (277) كلمة، ومن الفارسية قرابة (1400) كلمة، وعن التركية نحو (250) كلمة، كما أخذت من الايطالية والإنجليزية والفرنسية([2]) وما تزال تأخذ لحد اليوم والساعة نظرا للكم الهائل من المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، التي يشهدها عالمنا المعاصر اليوم في ظل الثورة الصناعية والتكنولوجية والإعلامية التي جعلت من العالم أقل من قرية صغيرة.

وهو ما أكده الدكتور إبراهيم انيس عندما رأى أن التبادل اللغوي سنة من سنن الحياة لا تكاد تخرج عليه لغة من اللغات، فكما حدثت بين اللغات القديمة ما تزال تحدث مع اللغات الحديثة، وهو أمر طبيعي وفطري أجمع عليه العلماء ([3])، ولعل من بين أهم أمثلة الاقتراض اللغوي الذي شهدته اللغة العربية من مختلف الثقافات والحضارات المجاورة لها وغير المجاورة، نذكر([4])

- الفارسية: وهي أكثر لغة اقترضت العربية منها ألفاظها نظرا للجوار الجغرافي، فنجد ما تعلق منها باصطلاحات الإدارة؛ كالديوان والرزق والفرسخ والتاج ..، ومنها ما تعلق بالألفاظ الدينية؛ كالدين والجناح والمجوس.. وأسماء الأشياء نحو؛ الصولجان والفردوس والفيل والجاموس، والديباج الاستبرق والطيلسان.. وغيرها كثير.
- اليونانية: من بين الألفاظ التي أدخلتها العربية إلى معجمها اللغوي نجد كلمة: إبليس والقرطاس والإزميل، والصراط والقسط والقسطاس والبستان...وبعضها كلمات لاتينية دخلت اللغة اليونانية ثم الآرامية ثم العربية منها: الميل والقصر والقنطرة والدينار...

[1]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص413.
[2]- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص238.
[3]- ينظر إبراهيم أنيس، من أسرر اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1971م، ص117.
[4]- ينظر جودي مرداسي، آليات توليد المصطلح الاقتراض اللغوي آلية، مجلة الذاكرة، ع5، ص292-293. و ينظر أيضا حلمي خليل، المولد في العربية ، ص113-114.

- بافي اللغات: وهي ألفاظ اقترضتها اللغة العربية من لغات مختلفة منها العبرية: كلفظ جهنم التي أصلها كهنام... والسريانية: كلفظة أسفار أي كتب، والقيوم؛ الذي لا ينام... والحبشية: منها سرر والجبت أي الشيطان، والنبطية: كلفظة أكواب الأكواز أو الجِرار ...

هذا ولم يقتصر اقتراض العرب من لغات جيرانهم على ما يحتاجون إليه وحسب، بل تعدى ذلك إلى ما هو موجود عندهم أصلا، ومن أمثلة ذلك اقتراضهم للفظة الورد بدل الحوجم عندهم، ولفظة النرجس والياسمين مقابل كلمتي العهبر والسجلاط، ولفظة اللوبيا والخوخ بدل الدجر والفرسك([1])، الأمر الذي يجعل من دافع الحاجة وعدم وجود مقابل للمفردة في اللغة الأم، ليس أمرا حتميا بالضرورة بحجة اقتراض العرب مفردات موجودة في لغتهم، مما يعني أن قضية الحاجة أمر نسبي إلى حد ما، فكما ثمة حاجة لاقتراض لفظ غير مسبوق ولا موجود في اللغة الام؛ ثمة بالمقابل حاجة إلى اقتراض لفظ أكثر سهولة وخفة وجمالية من الموجود في اللغة الناقلة، وفي كلتا الحالتين ثمة حاجة وإن قلت أو كثرت .

أما في العصر الحديث فقد تنوعت المفردات المقترَضَة واختلفت نتيجة اختلاف طبيعة الحياة الحضارية واللغات المؤثرة، فتضاعف حجم التبادل اللغوي بين الشعوب، نتيجة زيادة الحاجة إلى الاقتراض بفعل الاستعمال والمثاقفة وكذا الحاجة إلى التكامل الحضاري وكثافة التواصل الإعلامي، وكل ما من شأنه أن يجعل من الاقتراض مظهرا من مظاهر العولمة([2])، إذ لم يعد للحدود الجغرافية معنى بين دول وحضارات العالم، نتيجة لاختلاف معايير الاحتكاك بين الشعوب في معاملاتهم التجارية والاقتصادية والسياسية ... نتيجة الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم؛ والتي غيرت من كل المفاهيم حتى معنى الحرب، فلم تعد الحروب تعني القوة العسكرية والغزو الجغرافي للدول والقارات بل غزو فكري وثقافي قاتل غير مسلح، فمن بين أهم أمثلة الألفاظ المقترضة بنوعية؛ باعتبار أن الاقتراض اللغوي إما اقتراض بالتعريب أو اقتراض بالتدخيل، في العصر الحديث نذكر على سبيل الذكر لا الحصر: ([3])

- الدخيل: ومن أمثلته نجد أسماء العلم ك باريس (paris)، فاتيكان (vatican)، ستراسبورغ (strasbourg)، وأيضا كلمة تكنولوجيا (technology)، ديز (die'se)؛ وهي علامة موسيقية، وأيضا التلغراف (telegraph) ...

[1]- ينظر محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص24.
[2]- ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص88.
[3]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص419.

- المعرب: أما عن أمثلة الاقتراض بالتعريب فنجد مثلا: بالون (ballon)، تلفون (telephon)، غاز (gaz)، دبلوم (diploma)، دكتوراه (doctorate)، إلكترونيّة (electronism) ...

وعليه فإن الاقتراض اللغوي يظل ضرورة لابد منه في جميع اللغات الحية، تلجأ إليه لغتنا العربية في حالة ما لم تجد مقابلا للفظ أو الكلمة أو المصطلح الجديد والمستَحدث لا في معجماتها ولا في كتبها القديمة، أو في حالة العجز عن محاولة توليد المصطلح عن طريق مختلف آلياته المختلفة.

2- دوافع الاقتراض اللغوي:

أما عن دوافع الاقتراض اللغوي، فإننا لا نعتقد أنه ثمة دافع محدد يجعل من مستعملي اللغة يقترضون ألفاظا أخرى من غير لغتهم يكاد يخرج عن دافع الحاجة - مهما تعددت أشكالها- حتى وإن كان الترف اللغوي أحد هذه الأسباب إلا إنه يظل شكلا من أشكال الحاجة أيضا، فباعتبار أن اللغة ظاهرة اجتماعية فإنه من غير المنطقي أن تؤخذ بمعزل عن الظروف المحيطة التي يتشكل منها المجتمع، فإذا كان القرآن الكريم؛ الكتاب المعجز المنَزَل على سيد الخلق صلى الله عليه وسلم، قد وردت فيه كثير من الألفاظ المقترضة من مختلف الحضارات والشعوب المجاورة وغير المجاورة لشبه الجزيرة العربية؛ من يونانية وفارسية وحبشية ونبطية وحتى الهندية ...فإن ذلك لا يعني سوى أمر واحدا؛ ألا وهو أن لغة الخطاب المعجز لا يعني استقلالية لغة العرب اكتفاء بمخاطبة العرب بلغتهم؛ باعتبارها لغة قادرة على استيفاء معاني القرآن من المعجم اللغوي للعرب دون سواه، وإنما في الأمر أيضا دلالة على أن الخطاب القرآني إعجاز لغوي وفكري وحضاري؛ باعتبار أن العرب في تلك الفترة من الزمن لم تكن تتربع على عرش الحضارات بالمقارنة مع حضارات الإغريق والرومان؛ ومن هنا نستشف أن القرآن الكريم أوحى إلى فكرة مفادها أن اللغة - مهما كانت - لا يمكن أن تكفي حاجة مستعمليها حصرا؛ لأنها وعاء للأفكار؛ والأفكار أكبر من مجرد أن تحملها لغة قوم وحدها، من منطلق أن اللغة إذا ما تم عزلها عن الظروف المحيطة تصبح جامدة غير معطاءة؛ بينما الأفكار متجددة ومتغيرة وفي تطور دائم ومستمر، لذلك هي بحاجة إلى لغة أكثر مرونة وفاعلية لتساير متطلبات الحضارة والفكر.

ولعل الظروف المحيطة التي يتشكل منها المجتمع والتي تسهم في توسيع دائرة الاقتراض اللغوي في جميع لغات العالم لا تخرج عن مجالات الحياة المختلفة؛ وهي كالآتي:

- **الاقتصادي:** فنتيجة لاتصال العرب بجيرانهم من الامم عن طريق التجارة أخذت العربية عن الفارسية ألفاظا نحو الجاموس والفهرست والإبريق ...وعن اليونانية كلمات نحو: أسطول وفانوس وجغرافيا... كما

اخذت عن لغة الروم والأحباش والهنود وغيرهم([1])، كما ورد كثير من هذه الالفاظ المقترضة في القرآن الكريم، والتجارة مظهر من مظاهر التعاملات السلمية التي كانت سببا في ظاهرة اقتراض العرب كثيرا من ألفاظ الحضارة عند الأمم التي كانت تجمعها بها علاقة تجارية كما العكس.

- **السياسي والديني**: "فبعد انتشار الاسلام ازداد اختلاط العرب بغيرهم عن طريق الفتح والهجرة، وترجمة الكتب من السريانية والفارسية"([2])، وبذلك حصل تداخل في الثقافات ما نتج عنه تداخل في اللغات أيضا، أين كان الاقتراض نتيجة حتمية لهذا التمازج الثقافي والحضاري.
- **الجغرافي والعسكري**: وهو من أبرز مظاهر الاحتكاك غير السلمي بين الشعوب، حيث كان الغزو العسكري والوفادة من أهم مظاهر هيمنة الدول القوية على الدول الضعيفة، لاعتبارات سياسية واقتصادية ودينية في أغلبها جعلت من الحدود الجغرافية واتساعها مظهرا من مظاهر القوة والسلطان.

ولعل الأمر لم يختلف كثيرا في العصر الحديث ولا حتى في عصرنا المعاصر إذ ظلت مجالات الحياة السالفة الذكر تؤثر في اللغة وتمدها بآلاف الألفاظ والكلمات والمصطلحات يوميا، وإن اختلفت طريقة ذلك لاختلاف مفاهيم الحضارة، فصرنا نسمع عن مصطلح صندوق النقد الدولي واحتياط النفط وسوق الأسهم في الاقتصاد، كما صرنا نسمع عن منظمة حقوق الانسان ومكافحة الفقر والامراض بشتى انواعها في الجانب الاجتماعي والصحي، وعن الغزو الثقافي والحرب الباردة والحرب الإلكترونية والتكنولوجية ... وكثيرا من المفاهيم التي غيرت من معايير القوى في العالم؛ من قوة عسكرية تقوم على حجم التعداد البشري وأيضا السلاح إلى قوة من نوع أخر تقوم على أساس التطور التكنولوجي والاقتصادي والفكري .

3- أنواع الاقتراض اللغوي:

إن مصطلح الاقتراض هو مصطلح مرادف في معناه؛ لمجموعة من المسميات التي أطلقها القدماء والمحدثون على حد سواء، فالقدماء لم يستعملوا مصطلح المقترض؛ وإنما استعملوا مصطلح الأسماء الأعجمية للدلالة عليه، سواء أخضع لمقاييس التعريب أم أبقي دخيلا، في حين أطلق المحدثون مصطلحي التعريب اللفظي والدخيل للدلالة على مصطلح الاقتراض الذي يتشكل من نوعين وهما:([3])

[1]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص417.
[2]- المرجع نفسه، ص417.
[3]- ينظر ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص241.

1) التعريب اللفظي:

والمقصود به هنا هو التعريب بمعناه الاصطلاحي عند القدماء وهو أن تتفوه العرب بالكلمة الأعجمية على منهاجها، لما لاحظوا أنه ثمة كلمات مستعملة ليس لها أصل في العربية ولا اشتقاق لها من جذورها، فأطلقوا عليها اسم المعربات كمقابل للمصطلح العربي ذو الجذور العربية والمشتقة منها، فكل لفظ " تقترضه اللغة العربية من اللغات الأخرى وتخضعه لنظامها الصوتي والصرفي عن طريق الزيادة فيه أو الإنقاص منه أو القلب أي إبدال حروف عربية ببعض حروفه. وعملية تغيير اللفظ الأجنبي لينسجم مع الذائقة العربية تسمى التعريب"([1]) وهو تعريف شمل جميع حالات منهجة العرب للفظ الأعجمي دون الإلحاق، والتي أشار إليها سيبويه في كتابه، حتى يصير عربي البنية صوتا وصرفا، بعد عملية التعديل والتشذيب.

فالمقصود بالتغيير إبدال حرف مكان حرف آخر أو حركة مكان حركة أخرى، أو زيادة حرف أو حذفه، وأما الإلحاق فهو أن يكون للكلمة الأعجمية نظيرا في الكلام العربي لنخلص إلى أربعة أقسام وهي كالآتي:([2])

الأول: المغير الملحق بأبنية العرب: نحو دِرْهم الذي ألحقوه ببناء هِجْرع، وبَهْرج الذي ألحقوه بسَلْهب، ودِينار والذي ألحقوه بدِيماس...

الثاني: المغير غير الملحق بأبنية العرب: ومن أمثلته فرند وآجُرّ وأبرسيم ...

الثالث: غير المغير الملحق بأبنيتهم: نحو خُرَّم الذي ألحقوه بسُلَّم، وكُرْكُم الذي ألحقوه بقُمْقُم ...

الرابع: غير المغير غير الملحق بأبنيتهم: نحو خرسان ... ولا يثبت به فُعالان كما يقول أبو حيان.

هذا وقد لخص ممدوح خسارة هذه التعديلات التي يمكن أن تنال اللفظ المعرب بما يلي: ([3])

أ– خلو الاسم المعرب من أي حرف أو صوت غير عربي .

ب– التزام البنية الصوتية للكلمة العربية كما أقرها اللغويون وهي:

- ألا يزيد عدد أحرف الاسم المعرب على ثمانية أحرف
- وجوب ائتلاف هذه الأحرف.
- وجوب خلوها من التقاء الساكنين.
- منع بدئها بساكن.

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص415.
[2]- ينظر محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، ص71
[3]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص416.

ج– اشتراط الإيقاع الصوتي الصرفي للاسم المعرب، وتجاوز اشتراط مطابقته الوزن العربي، لأن الاسماء الأعجمية لا توزن على الميزان الصرفي العربي، وما نعنيه بالإيقاع الصرفي العربي هو تتابع حركات الاسم المعرب وسكناته وحروف المد فيه، وفق نظائر لها في العربية.

والتعريب كآلية إجرائية تعتمدها اللغة العربية في سبيل منهجة مصطلحات العلوم الإنسانية، في إطار المحافظة على خصائص وسمات الكلام العربي، كان وما يزال وسيظل آلية ضرورية تعتمدها المجامع اللغوية العربية، وجميع الجهات المخولة في وضع المصطلحات الجديدة والمستحدثة؛ التي أنتجتها الحضارة للتعبير عن مختلف المفاهيم حفاظا على نقاء اللغة العربية، ومراعاة لأنساقها وقواعدها، حرصا على تطويع اللفظ الأجنبي ليساير خصوصيات هذه اللغة العريقة.

2) الدخيل:

ويُعرّف الدخيل بأنه: مجموع " الألفاظ الغريبة عن اللغة التي احتاجتها العرب من لغات أخرى اضطرت إلى تعريبها أو تركها كما هي، فكل كلمة دخيلة إلى العربية؛ ليست من العربية فهي دخيلة سواء أعربت أم تركت على حالها، من هنا ما جاء في المزهر: يطلق على المعرب دخيل، وكثيرا ما يقع ذلك في كتاب العين والجمهرة وغيرهما"([1])، وهو تعريف يجعل من المعرب والدخيل من الالفاظ الغريبة عن اللغة العربية، وإن حصل وأن عرب اللفظ لأي سبب كان فإنه يظل دخيلا في أصله ومعناه لأنه ليس من كلام العرب، من هنا أشار الباحث **ممدوح خسارة** في كتابه **علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية** إلى أن " حدود المعرب والدخيل ليست واضحة عند القدماء ، وأنهم خلطوا بينهما خلطا يدل على انهم لم يستشعروا خطر ذلك"([2])، مضيفا إلى ان كثيرا من المحدثين عرفوا الدخيل متأثرين بمقاييس القدماء ومفاهيمهم له والتي لخصها في ثلاثة مقاييس داحضا إياها بالحجة والبرهان، وهي: ([3])

- مقياس زمني: وهو مقياس قائم على أساس الحقبة الزمنية، من منطلق فكرة أن ما اقترضه العرب في عصر الاحتجاج معرَّب وأن ما اقترضوه بعد ذلك من الدخيل.
- مقياس صرفي: قائم على أساس ان المقترَض الذي يخضع للوزن العربي معرَّب، والذي لا يخضع له فهو من الدخيل.

[1]- سعدي ضناوي، المعجم المفصل في المعرب والدخيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، دت، ص06.
[2]- ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص333.
[3]- ينظر المرجع نفسه، ص334-335.

- مقياس بنيوي: يرى ان المقترض إذا خضع لتغيير في صيغته أو حروفه فهو معرب، وإذا لم يخضع للتغيير فهو دخيل.

وقد خلص الباحث ممدوح خسارة إلى تعريف مستنبَط من خصائص العربية، نعتقد بأنه الأقرب إلى الصواب وهو أن الدخيل من الكلم؛ هو ما لم يخضع للنظام الصوتي العربي (الحروف والحركات العربية، الإيقاع الصرفي العربي، البنية الصوتية العربية؛ عِدَّة حروف الكلمة ، ائتلاف الحروف والحركات، تجنب التقاء الساكنين، والبدء بساكن)، فكل لفظة مقترضة توفرت فيها هذه العناصر تُعد معرَّبة، وإذا اختل في بنائها عنصر منها فهي دخيلة([1])، هذا وقد أضاف بعضهم بعض الخصائص تجنبا للالتباس نحو: ([2])

- أن يكون رباعيا وخماسيا خاليا من أحرف الذلاقة (الباء، الراء، الفاء، اللام، الميم، النون) فإنه متى كان عربيا فلابد وأن يكون فيه شيء منها نحو: سفرجل، وقرطعب...
- أن يكون آخره حرف زاي بعد دال نحو: مهندز...
- أن يجتمع فيه حرفي الصاد والجيم نحو: الصولجان والجص ...
- أن يجتمع فيه حرفي الجيم والقاف نحو: المنجنيق ...
- أن يجتمع فيه الجيم والتاء دون حرف ذولقي نحو: جبت...

من هنا نعتقد أنه أضحى من اليسر أن نفرق بين ما هو لفظ عربي أصيل وماهو مقترض؛ وبالمقابل نعرف ما إذا كانت هذه الكلمة أو المصطلح معربا خاضعا للنظام الصوتي العربي أم دخيلا غير خاضع له.

4- طرائق الاقتراض اللغوي:

فمن الطرائق التي يمكن أن نستخلصها من عملية الاقتراض اللغوي، والتي انتهجها المحدثون بالأخص أثناء نقل فيض المصطلحات الجديدة؛ التي أنتجتها مختلف المجالات العلمية في مضمار الثورة الفكرية والتكنولوجية التي تمخضت من الفكر الانساني، خصوصا في ضلّ الاحتكاك وعمق الاتصال الثقافي والحضاري غير المسبوق، والذي يشهده عالمنا المعاصر اليوم، نلخصها في الآتي: ([3])

[1]- ينظر المرجع السابق، ص335.
[2]- ينظر سعدي ضنَّاوي، المعجم المفصل في المعرب والدخيل، ص09.
[3]- ينظر محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين الثنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2002م، ص96.

1) اقتراض كامل: أين يتم اقتراض الكلمة كما هي في لغتها الأصل، دونما أي تغيير أو تعديل أو حتى ترجمة ومن أمثله هذا النوع من الاقتراض نجد كلمة سينما المأخوذة من اللغة الانجليزية (Cinéma)، وأيضا كلمة (Sholat) في اللغة الأندونيسية، والمقترضة من كلمة صلاة في اللغة العربية.

2) اقتراض معدَّل: وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالتعريب بمعناه الاصطلاحي عند القدماء، أين يتم اقتراض الكلمة من لغتها الأصلية مع اضفاء بعض التعديلات عليها في طريقة النطق وأيضا في ميزانها الصرفي، ليسهل اندماجها في اللغة العربية، ومن امثلة ذلك كلمة (Télévision) الإنجليزية، والتي اقترضتها اللغة العربية وعدلتها بالتعريب لتصبح تلفاز.

3) اقتراض مهجن: وهي أن تقترض الكلمة ويتم ترجمة جزء منها إلى اللغة المقترِضة مع الإبقاء على جزئها الآخر كما هو في لغتها المصدر، ومن أمثلة ذلك نجد مصطلح صوتيم المأخوذة عن مصطلح (Phoneme) وأيضا مصطلح صرفيم المأخوذة من (Morpheme) في الإنجليزية، وهو أمر نعتقد بأنه غير صحي بتاتا، لأن فيه اجحاف في حق اللغة الآخذة واللغة المأخوذ منها على حد سواء، باعتبار إنه قائم على فكرة اقصائية تراهن على ضعف اللغة دونما تقصي وبحث.

4) اقتراض مترجم: وهو أن تترجم اللغة الآخذة وحدات الكلمات المقترضة ترجمة حرفية ثم إلى كلمة وطنية، ومثالها التعبير الاصطلاحي الأندونيسي (Bermandi Keringat) المترجمة ترجمة حرفية للتعبير الاصطلاحي العربي؛ تصبَّب عرقا

وعليه فإن الاقتراض بنوعيه يعتبر واحدا من بين أهم آليات تطور اللغة ونمائها، إلى جانب الترجمة والتوليد، وإن كان يحتل المرتبة الثالثة والأخيرة في الاعتماد بعد العجز عن إيجاد ما يقابل المصطلح الوافد في تراثنا العربي من كتب القدماء ومعاجم اللغة القديمة، فإنه حري بنا اللجوء إلى آلية الترجمة كمحاولة أولية لإعادة بحث المصطلح الجديد والمستحدث بالعودة إلى معاجم اللغة ثانية وتحري ما إذا كانت تحوي لفظا يمكن من خلاله إعادة إحياء وبعث الوافد من المصطلحات الجديدة بلفظ من عمق معاجم اللغة يعبر عن معنى المصطلح الوافد ويوفيه حقه، فإن حدث وحصل العجز أيضا فإننا نلجأ إلى ثاني آلية من آليات نمو اللغة وتطورها وهي توليد المصطلح؛ وذلك عن طريق وسائله المعروفة وهي: الاشتقاق أو النحت أو المجاز، أما وإن حصل العجز أيضا فإنه لا مناص من اللجوء إلى آخر آلية وهي آلية الاقتراض بنوعية التعريب أولا ثم التدخيل.

فجميع هذه الآليات التي سبق وأن تعرضنا لها جميعا بالبحث والتفصيل، في حقيقة الأمر هي آليات قائمة على مبدأ المفاضلة في الأخذ بها أولا بأول، وكما جاءت بالترتيب الذي تناولناه في هذه الدراسة

تبنيا لرأي الدكتور ممدوح محمد خسارة في كتابه علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، نظرا لاعتقادنا بأنه الأقرب في نظريته التي اعتمدها في كتابه هذا، إلى منطق اللغة ومنهجها.

المبحث الرابع: مناهج استقبال المصطلح اللساني.

إن عصرنا الحاضر هو عصر الانفجار المعرفي بامتياز، نظرا للتقدم العلمي الذي يشهده العالم في كل مجالات الحياة، الأمر الذي ينجم عنه كم هائل من المصطلحات وفي مختلف العلوم كالهندسة والفلك والكيمياء والفيزياء والطب واللغة ... ومن أجل مواكبة هذا الركب الحضاري ومصطلحاته؛ فإنه حري بنا إعادة ضبط مصطلحات هذه العلوم لتتماشى مع خصائص اللغة المنقول إليها، في سبيل التعبير عن هذه المفاهيم العلمية الجديدة، وهو أمر منوط بمختلف المؤسسات والمجامع اللغوية العلمية، التي تسعى دوما إلى مجاراة الركب الحضاري والعلمي أول بأول من خلال صناعة المصطلح ترجمة وتوليدا وتعريبا.

أما عن المصطلح اللساني في اللغة العربية فإن شأنه من شأن جميع مصطلحات العلوم الأخرى، إلا انه يخضع لشيء من الرفع في درجة ودقة التمحيص وإعادة النظر، لكونه مصطلحا لغويا أو علميا إن صح القول، يدخل في صميم اللغة باعتباره مصطلحا وافدا من جهة ناهيك عن كونه أيضا مصطلحا لغويا متخصصا من جهة أخرى.

وفي هذا المبحث سنحاول أن نقف على المراحل التي يمر بها المصطلح اللساني مند ولادته الأولى وحتى مرحلة إعادة تسميته من جديد بعد عملية تبنيه، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما مفهوم المنهج أو المناهج؟
- كيف نشأ المصطلح اللساني في الثقافة العربية؟
- ما دور المجامع اللغوية العربية في عملية احتضان المصطلح اللساني وتبنيه:

أولا: مفهوم المنهج لغة واصطلاحا:

أ– المنهج لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور أن النهج هو الطريق البيِّن الواضح، ونقول طريق نَهَجٌ أي طريق يتصف بالوضوح، وأنهج الطريق: أي وضُح واستبان وصار نهجا بينا واضحا([1]) ومنه نستشف بأن المنهج مشتق من النهج أي الطريق الواضح؛ وهو المسلك، وعليه فإن لفظة النهج تحمل على معنيين وهما الطريق وأيضا قد تعني صفة الوضوح والاستبانة.

[1]- ينظر ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط3، م2، 1994، مادة نهج.

وفي معجم العين للخليل بن احمد الفراهيدي في مادة نهج فإنه يعرفها على النحو التالي: طريق نهج؛ أي طريق واسع واضح، وطرق نهجَة كذلك تعني طرق تتصف بالاتساع والوضوح، ونهجَ الأمرُ أي وضُح، ونقول منْهَجَ الطريقَ وضَّحه، والمنهاج الطريق الواضح، قال أحدهم:

وأن أفُوزَ بنورٍ اسْتُضِيءَ به أمضي على سُنّة منه ومنهاج([1]).

أما في المعجم الوسيط فقد جاء تعريف المنهج على النحو الآتي: " المنهج هو الخطة الواضحة، ومنه منهاج الدراسة ومنهاج التعليم ونحوهما"([2]).

ومنه فجل المعاجم اللغوية اتفقت على أن المنهج في تعريفة يدور حول جملة المعاني التالية وهي الطريق، الوضوح، الخطة كما جاء في المعجم الوسيط، وبأنه مادة يشتق منها مجموعة من الألفاظ والتي لا تكاد نخرج في سياقها العام عن المعاني التي أسلفناها، ومن مجموع مشتقاته نجد المنهاج والمنهج والمناهج بضيغة الجمع، والتي يقصد بها السبل والطرق وأحيانا الطرائق.

ب- المنهج اصطلاحا:

وللمنهج في التعريف الاصطلاحي عدة مفاهيم يسوقها أصحابها تِبعا لتوجهاتهم العلمية والأدبية أو النقدية، كل بحسب مجاله، فمن بين التعريفات له مثلا نجد: " الطريقة أو مجموعة الإجراءات التي تُتَخذ للوصول إلى شيء محدد، كأن نتخذ خطوات تُحلل بها الكلمة صرفيا"([3]) وهو تعريف استدلالي ينطلق من معطيات معينة يتم من خلالها تتبع مجموعة من الخطوات في سبيل الوصول إلى نتائج محددة كأسلوب علمي إجرائي، كما إنه من بين المعاني التي يوصف بها المنهج أنه " الأسلوب الذي يقود إلى هدف معين في البحث أو التأليف أو في السلوك"([4]) فكما يمكن أن يكون المنهج طريقة يمكن أيضا ان يكون أسلوبا أيضا، والطريقة منهج عام أما الأسلوب فهو منهج خاص يقودنا إلى مبتغانا الذي نسعى إليه.

وقد يُراد بالمناهج أيضا " الأصول التي تُتَبعُ لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللغوية"([5]) باعتبار أن المناهج هي قواعد تستعمل لدراسة اللغة، ومثله مناهج البحث في علم اللغة والتي يقصد بها الطرق " التي يسير عليها العلماء في علاج المسائل والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض"([6])

---

[1]- ينظر عبد الحمان بن احمد الفراهدي، معجم العين، دار الرشيد للنشر الجمهورية، بغداد، دط، 1981م، ج3، ص03.
[2]- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج2، مادة نهج، ص957.
[3]- محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006م، ص20.
[4]- أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1،2001م، ص408.
[5]- ، تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الأنجلو المصرية، 1975م، ص184.
[6]- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط9، 2004م، ص33.

ومن جمله هذه التعريفات يمكن أن نستخلص تعريفا عاما وشاملا لمصطلح المنهج؛ وهو مجموع الطرق والقواعد والأساليب المحددة، والتي توصل إلى الباحث إلى هدف محدد وفق خطة منظمة يمكن أن تتضمن مجموعة من العمليات الذهنية والحسية، التي تساعد الباحث إلى الوصول إلى غايته التي يسعى إليها.

ثانيا: بدايات نشأة المصطلح اللساني في الثقافة العربية:

باعتبار أن المصطلح اللساني بمفهومه العام –كما أشرنا آنفا – هو كل مقولة مفتاح؛ وصفية كانت أم إجرائية لها صلة بإطار نظري معين، تنتمي إلى منظومة فكرية وفلسفية ولدت داخل المحيط اللساني، ولها خلفيتها التي تقتضيها حاجة القارئ، وتقرها المجامع اللغوية هي بمثابة مصطلحات لسانية ([1])

فمع بداية القرن العشرين، مذ بدأ نجم اللسانيات يتلألأ في الدراسات النقدية الغربية، تزاحم الباحثون العرب على ترجمة البحوث التي توصل إليها هذا العلم، غير أن المصطلح اللساني شكَّل عائقا أمام تلقي المستجدات اللسانية والتعامل معها، خصوصا في ظل توافد بعض الترجمات العربية التي شوهت النص الأصلي الغربي([2]) نظرا لتباين وسائل الباحثين وأساليبهم في اختيار ووضع ما يحتاجونه من مصطلحات، والتي بمرور الوقت بدأت المشكلة تتسع وتتعمق أكثر فأكثر، نظرا للزخم المصطلحي الهائل وما صاحبه من اختلاف حول مفاهيم هذه المصطلحات والتطورات في مدلولاتها([3])، ليقع حينها المصطلح اللساني في أزمة الاختلاف في وضع المصطلح، والتي يمكن حصر أسبابها في النقاط التالية: ([4])

- الكتب والمجلات الغربية المتخصصة التي يقتنيها الباحثون فرادى.
- الترجمة التي يقوم بها الباحثون العرب بعيدا عن هيئات ومراكز بحثية مختصة في ذلك أو في غياب شبه كلي لهذه المراكز و المعاهد المتخصصة في الترجمة، فكتاب **دي سوسير** ترجم في المغرب وتونس والمشرق، وبعض مقالات **بارت** تُرجمت في العراق ومصر وسوريا والمغرب أيضا.
- البعثات العلمية والثقافية إلى الجامعات الاجنبية لتحضير رسائل أو أطروحات أو لتنفيذ مشاريع دراسية، انتجت اختلاف في المشرب والتعصب له في أحيان كثيرة.

[1]- ينظر بن عياد فتيحة، المصطلح اللساني في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري أنموذجا، مجلة (لغة- كلام)، مخبر اللغة والتواصل، المركز الجامعي، غليزان- الجزائر، ع 07، سبتمبر2018م، ص296.

[2]- ينظر دبيح محمد، المصطلح السيميائي والتراث العربي، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت- الجزائر، ع1، مارس 2017م، ص91-92.

[3]- ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي- واقع المصطلح قديما وحديثا، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2003م، ص183-183.

[4]- ينظر دبيح محمد، المرجع نفسه، ص94-95.

- تعددية المناهج المتبعة عربيا في ضوء المصطلح والمصطلح اللساني، فهناك من يترجم معناه، وهناك من يعربه وينقله بلفظه الأجنبي مع إخضاعه للوزن والنطق العربيين، في حين أنّ آخرون يفضّلون العودة إلى التراث العربي وإحياء ما فيه من مصطلحات.

وفي ظل هذا الوضع عمَّت الفوضى في وضع المصطلح لنستيقظ على واقع يجعل من علمية المصطلح مشكلة في حد ذاتها "فالكِتابُ العلمي المنشور في العراق مثلا قد لا يُفهم في المغرب، وما يُستعمل في تونس غير مألوف في مصر وهكذا.."([1]) ولعل أوضح مثال يمكن ان يجسد حقيقة هذه الفوضى، مسمى علم اللسانيات في حذ ذاته، الذي بلغ عدد مسمياته المترجمة والمعربة ثلاثة وعشرين مصطلحا؛ من بينها: علم اللغة وعلم اللسان واللغويات وعلم اللغة العام، والألسنية واللسانيات، والدراسات اللغوية الحديثة ... وغيرها كثير([2])، الامر الذي يجعل من المصطلح اللساني أزمة خلقتها المجهودات الفردية للكتاب والباحثين والمهتمين بهذا العلم بقصد أو عن غير قصد، جراء التعصب أحيانا وأحيانا أخرى نتيجة لتعددية المشارب، والتي يمكن أن تكون مشكلة في حد ذاتها بسبب مشكلة الازدواجية أو الترادف والاشتراك اللفظي التي يمكن أن تعاني منها لغات المصدر، الأمر الذي يجعل من ناقلي المصطلح يقعون في فخ فوضى الترجمة والتعريب جراء عدم وعيهم وإلمامهم الكامل بمشاكل اللغة المنقول منها، لنجد اللغة المنقول إليها تعاني مشكلة العدوى، والتي قد تكون أكثر شدة وخطورة عليها نظرا لاختلاف المرجعيات اللغوية لكليهما.

والمصطلح اللساني في بدايات نشأته صيغ وفق مجموعة من الطرائق والسبل، وهو في ذلك مثله مثل باقي المصطلحات العلمية والفنية والتقنية، التي اعتمدها اللغويون والمهتمين بهذا العلم أثناء عملية نقلهم لمفاهيم علم اللسانيات الحديثة إلى الثقافة العربية، ولعل الترجمة كانت الأكثر حظوة من بين باقي الطرائق الأخرى، إلى جانب التعريب، فقد كانت الترجمة تتم عن طريق نقل المصطلح الأجنبي بانتقاء لفظ من اللغة العربية قادر على تأدية معناه أو تغطية مفهومه، وهي الوسيلة المفضلة لدى المتعاملين مع قضية المصطلح، ولم يسمح باللجوء إلى الوسائل الأخرى إلا بعد استنفاذ هذه الوسيلة([3])،

ثالثا: المصطلح اللساني ودور المجامع اللغوية في عملية احتضانه وتبنيه:

ومع زيادة حجم اتساع الهوة نظرا لاتساع التقدم العلمي والفكري والحضاري في العالم وخصوصا في الغرب، باتت العربية مهددة بغزو من الألفاظ الدخيلة، وامام هذا الوضع جاءت فكرة انشاء المجامع

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص193.
[2]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتب، تونس، 1984م، ص72.
[3]- ينظر عبد الخالق رشيد، إشكالية ضبط المصطلح في الوطن العربي، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان- الجزائر، ع8، 2012م، ص137.

اللغوية، والتي أسندت إليها مهمة التصدي لما عجزت عنه الجهود الفردية في تنمية اللغة العربية لتلاحق هذا التطور الحضاري بما يلائمه من تطور لغوي، بدأ في بداية الامر في شكل جماعات منظمة غير رسمية كانت هي المقدمة الاولى لنشأة المجامع اللغوية الرسمية المعروفة والمعتمدة عربيا وإقليميا([1]) والمتمثلة في:

1- المجمع العلمي العربي بدمشق: وهو أول المجامع الرسمية ميلادا، إذ تأسس في 08 يونيو 1919م ليحل محل شعبة الترجمة والتعريب التي أنشأتها الحكومة العسكرية بعد الحرب العالمية الأولى، وانتهاء الحكم العثماني عام 1918م، من اجل تعريب الغدارة والتعليم في سوريا، وقد كان المجمع في أول الامر يتألف من رئيسه محمد كرد علي، وثمانية أعضاء، وكانت من بين أهم المهام الموكلة إلى هذا المجمع والتي أعلن عنها رئيسها عند التأسيس مايلي([2]):

- النظر في اللغة العربية وأوضاعها العصرية ونشر آدابها، وإحياء تراثها وتعريب ما ينقصها من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الغربية، وتأليف ما تحتاج إليه من الكتب المختلفة الموضوعات على نمط جديد.
- جمع المخطوطات القديمة والمطبوعات العربية والغربية وتأسيس مكتبة عامة لها، وأيضا جمع الآثار القديمة من تماثيل وأدوات وأوان ونقود وكتابات وما شاكل ذلك، خاصة ما كان منها عربيا، مع تأسيس متحف يجمعها.
- إصدار مجلة باسم المجمع تنشر أعماله وأفكاره، وتربط بينه وبين المجامع والجامعات والمؤسسات العلمية المختلفة.

هذا وقد استطاع هذا المجمع العلمي تحقيق معظم أهدافه خلال سنوات معدودة اهتم خلالها بتنمية الثروة اللغوية بالألفاظ والتراكيب كما اهتم أيضا بمشكلة المصطلحات العلمية، واتصل بكثير من العلماء بالداخل والخارج للتعاون معهم في البحث عن المصطلحات والاتفاق على شكلها، إلى ان استقر على ضرورة وضع معجم لغوي جامع حديث في ترتيبه مستجيبا لمطالب العصر، وهكذا كان مجمع دمشق حفيا بالتوليد اللغوي من الناحية العلمية دون التقعيد النظري للتوليد، فأُعتمِد عليه في وضع واشتقاق كثير من الفاظ الحضارة والمصطلحات العلمية([3]).

[1]- حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الاسلام، ص579-580.
[2]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص247.
[3]- ينظر حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص592

2- مجمع اللغة العربية في مصر: وهو ثاني المجامع اللغوية ميلادا، أُنشئ بمرسوم صدر في ديسمبر عام 1932م، وقد كان وما يزال أكثر المجامع اللغوية العربية نشاطا واغزرها إنتاجا وأبعدها أثرا في حياة اللغة العربية وآدابها، وقد حدد مرسوم إنشائه أغراض المجمع فيما يلي([1]):

- المحافظة على سلامة اللغة العربية بجعلها مستوفية لمطالب العلوم والفنون في تقدمها، عن طريق معاجم أو تفاسير خاصة أو غير ذلك من الطرق التي تضمن ما ينبغي استعماله او تجنبه من الألفاظ والتراكيب.
- وضع معجم تاريخي للغة العربية مع نشر أبحاث دقيقة في تاريخ الكلمات وتَغيُّر مدلولاتها.
- أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية.
- أن يبحث في كل ماله شأن في تقدم اللغة العربية مما يُعهد إليه.

والواقع أن المجمع لم يدخر جهدا في القيام بمهامه، فمند جلساته الأولى دارت مناقشات واسعة حول طرق ووسائل تنمية اللغة العربية؛ من سبل الوضع اللغوي بصوره المختلفة من اشتقاق وتعريب وقياس ونحت ومجاز وارتجال، كما كان للمولد في هذه المناقشات نصيب كبير أيضا([2]). كما اولى عناية كبيرة بمجال توليد المصطلحات العلمية والحضارية والتقنية، وفي هذا الصدد نشر المجمع **معجم ألفاظ الحضارة** وعددا كبيرا من المصطلحات العلمية والتقنية([3]).

3- المجمع العلمي العراقي: وهو ثالث المجامع اللغوية ميلادا، أنشأته الحكومة العراقية عام 1947م بعد ان دعا جماعة من رجال العلم والأدب إلى اجتماع عقدوه بدار النادي، ليتم طرح فكرة إنشاء المجمع اللغوي لأول مرة، ليقوم بتعريب الكلمات وإيجاد المصطلحات العلمية وترجمة الكتب، ومن بين العلماء والادباء الذين اشتركوا في هذا الاجتماع **أمين المعلوف** و**جميل الزهاوي**، و**ساطع الحصري** و**طه الراوي** وغيرهم([4]).

وقد كانت نواته **لجنة التأليف والترجمة والنشر** في وزارة المعارف العراقية، وانتخب المجمع عند تأسيسه **الشخ محمد رضا الشبيبي** رئيسا له، وتضمن مرسوم إنشائه أهدافه وفي مقدمتها:([5])

- العناية بسلامة اللغة العربية، والعمل على جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون وشؤون الحياة الحاضرة.
- البحث والتأليف في آداب اللغة العربية، وفي تاريخ العرب والعراقيين ولغاتهم وعلومهم وحضارتهم.
- حفظ المخطوطات والوثائق العربية النادرة، وإحياؤها بالطبع والنشر على أحدث الطرق العلمية.

---

[1]- ينظر المرجع السابق، ص592- 593.
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص593-594.
[3]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص248.
[4]- ينظر المرجع السابق، ص600.
[5]- ينظر المرجع السابق، ص250.

- البحث غي العلوم والفنون الحديثة وتشجيع الترجمة والتأليف فيها مع بث الروح العلمية في البلاد.

كما نشر المجمع معاجم المصطلحات التي أقرها من مصطلحات علوم الفضاء والسكك الحديدية، وعلم التربة والقانون الدستوري، وألفاظ الحضارة وغيرها.

4- المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط: وهو مكتب أنشيء بناء على توصية مؤتمر التعريب الذي انعقد في الرباط في الفترة ما بين الثالث إلى السابع من شهر أفريل عام 1961م، وهو مكتب يعمل تحت إشراف جامعة الدول العربية، مهمته الأساسية تكمن في توحيد واستكمال المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة في العالم العربي، تحت خطة كانت على النحو التالي:([1])

- إنشاء مكتب في كل بلد عربي يسمى الشعبة الوطنية للتعريب
- كل شعبة تقوم بجمع حصيلة الأعمال التي يقوم بها المشتغلون بالتعريب كالمجامع اللغوية والجامعات والمعاهد المتخصصة، وكذلك الكتب والمحاضرات.. وكل ما يتصلُ بنشاط التعريب في المجال الذي تعمل فيه هذه الشعبة.
- يقوم المكتب الدائم في الرباط بالتنسيق بين هذا كله وإذاعته المهتمين بأعمال الترجمة والتعريب لاستعمال ما يستقر عليه المكتب.

بالإضافة إلى نشاط هذا المكتب في مجال التعريب، نشر مجموعة من المعاجم المتخصصة مثل المعجم السياسي ومعجم الكيمياء، ومعجم الرياضيات ومعجم الفيزياء بجزئيه، والمعجم المدرسي المصور، وغيرها من المعاجم والكتب التي استطاعت ان تساهم في قضية النمو اللغوي.

5- اتحاد المجامع العربية: وهو مجمع جاءت فكرته بعد أن عَقدت جامعة الدول العربية مؤتمرا للمجامع العربية اللغوية والعلمية، في دمشق عام 1956م، والذي جاء في توصياته تأسيس اتحاد للمجامع العربية من أجل تنسيق العمل وتنظيم الاتصال فيما بينها، ولكن الاتحاد الفعلي لهذه المجامع لم يتحقق إلا في سنة 1971م عندما انضوى كل من مجمع دمشق ومجمع القاهرة ومجمع عمان في اتحاد المجامع العربية اللغوية والعلمية، أين قررت أن تتخذ من القاهرة مقرا له، لينضم إليه فيما بعد المجمع الأردني للغة العربية وأكاديمية المملكة المغربية ومجمع طرابلس، وأيضا المجمع الجزائري.

[1]- ينظر حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الاسلام، ص604.

ومن بين المهام المنوطة باتحاد المجامع العربية الاختصاصات التالية: ([1])

- تنظيم وسائل الاتصال بين المجامع العربية وتنسيق جهودها.
- وضع المشروعات التي تحقق أهدافه من خلال وطع الخطط ورسم البرامج.
- دراسة المصطلحات الحديثة التي ترد من مختلف المجامع على سبيل الاستشارة واتخاذ القرار الملائم بخصوصها عن طريق اقتراح توحيد المختلَف عليه منها.
- عقد مؤتمرات دورية للدراسات العربية الاسلامية، يشترك فيها أعضاء المجامع والعلماء والمتخصصون.

ولعل من أهم مشاريع الاتحاد؛ تشكيل لجنة موسعة من أعضاء المجامع وغيرهم للنظر في كيفية تصنيف معجم تاريخي للغة العربية سنة 2004م عقدت من خلاله عدة اجتماعات قررت خلالها إنشاء هيئة المعجم التاريخي للغة العربية، مع وضع مشروع النظام الاساسي الداخلي لهذه الهيئة، اين اختيرت القاهرة مقرا لها. وفي سنة 2006م عقدت لجنة الهيئة اجتماعا في القاهرة برئاسة الأستاذ الدكتور محمود حافظ رئيس المجامع اللغوية والعلمية العربية؛ رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، تم من خلاله إقرار النظام الأساسي لهيئة المعجم التاريخي للغة العربية، مع تحديد أعضائه المكلفين بتنفيذ خطة عمل المعجم في سنته الأولى والتي كانت على النحو الآتي: ([2])

- وضع الخطة العلمية لتأليف المعجم التاريخي للغة العربية.
- اختيار مصادره الأولية وهي النصوص، والثانوية من كتب التأويل والمعاجم.
- تكوين قائمة تتضمن أهم الخبراء الذين يمكن ان يُستفاد منهم في عملية البحث والتأليف.
- حصر المدونات اللغوية العربية المحوسبة الموجود وتقييم الاستفادة منها في تكوين مدونة المعجم التاريخي للغة العربية.
- إعداد منهج تدريب المعجميين الذين سيعملون في هيئته.
- إعداد كُتيِب تعريفي بالمعجم التاريخي للغة العربية والهيئة المشرفة على تأليفه.

وهكذا كانت هذه هي أهم المجامع اللغوية الرسمية العربية التي تجندت في سبيل هدف واحد وهو المحافظة على اللغة العربية وترقية استعمالها، في رهان على حيويتها وقوتها في صراع البقاء اللغوي ومسايرتها للركب الحضاري بجميع أشكاله، وعلى مختلف أصعدته العلمية والفكرية والفنية، ويضاف إلى الجهود التي

[1]- ينظر علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص256.
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص256-257.

قدمتها هذه المجامع اللغوية، جهود مجامع لغوية عربية أخرى، أشار إليها الباحث **علي القاسمي** في كتابه **علم المصطلح**، والتي لم نتعرض لها بالشرح في بحثنا هذا، نذكرها على سبيل الذكر وهي:([1])

- مجمع اللغة العربية الأردني 1976م
- أكاديمية المملكة المغربية 1977م
- مجمع اللغة العربية بالخرطوم 1990م
- المجمع الجزائري للغة العربية 1992م
- مجمع اللغة العربية الفلسطيني 1994م
- مجمع اللغة العربية الليبي 1994م

رابعا: منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي:

اختلفت الآراء حول قضية احتواء المصطلحات العلمية والتقنية التي تمخضت عنها الحضارة الإنسانية في الدول الغربية، وما نجم عنه من اختلاف في وجهات النظر بين اللغويين والمهتمين باللغة العربية، بين داع للاقتراض بدعوى اكتساب الوقت للإسراع في اللحاق بالركب الحضاري، ومعارض له بدعوى ضرورة العودة للتراث والبحث فيه عن مقابلات لما استجد من مصطلحات العلوم، ويبدو أن هذا الصراع بين اللغويين العرب خلُص في نهاية المطاف إلى حل عقلاني فيه شيئا من وجهات نظر جميع الأطراف، حسب الضرورة والحاجة والإلحاح.

ولعل اتفاق المؤسسات اللغوية والعلمية العربية على وضع ترتيب تفاضلي لوسائل توليد المصطلحات أفضل الحلول، باعتبارها منهجية إجرائية تتماشى في فلسفتها مع طبيعة اللغات واللغة العربية بوصفها لغة حيَّة، لما أقرت " أن يبدأ الباحث أولا باستقراء التراث العربي وإحياء ما استُعمِل منه من مصطلحات عربية صالحة للاستعمال الحديث، فإن لم يجد بُغيته في التراث، يلجأ إلى المجاز، فإن لم يتيسر له ذلك يحاول اشتقاق المصطلح المطلوب من كلمة عربية موجودة، فإن لم يكن ذلك ممكنا، لجأ إلى تعريب اللفظ الأجنبي، ويبقى النحت آخر ما يلجأ إليه من وسائل التوليد"([2]). وهي الخلاصة التي خلصت إليها ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، المنعقدة في الرباط ما بين الفترة 18 و 20 من شباط

[1]- ينظر المرجع نفسه، ص251-255.
[2]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص420.

1981 بالرباط، والتي اشتركت فيها هيئات عربية عديدة، اين تم إقرار مجموعة من المبادئ والاقتراحات، التي سنحاول تلخيصها في النقاط التالية: ([1])

- ضرورة وجود مناسبة او مشاركة او مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.
- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد دي المضمون الواحد في الحقل الواحد
- تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.
- استقراء وإحياء مصطلحات التراث العربي، وخاصة ما استعمل منه أو ما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.
- مسايرة المنهج الدولي في اختيار المصطلحات العلمية من خلال:
  - مراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدارسين.
  - اعتماد التصنيف العشري الدولي لتصنيف المصطلحات حسب حقولها وفروعها.
  - تقسيم المفاهيم واستكمالها وتحديدها وتعريفها ترتيبها حسب كل حقل.
  - اشتراك المختصين والمستهلكين في وضع المصطلحات.
  - مواصلة البحوث والدراسات لتيسير الاتصال بدوام بين واضعي المصطلحات ومستعمليها.
- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقا للترتيب التالي: التراث فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)
- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة.
- تجنب الكلمات العامية إلا عند الاقتضاء بشرط أن تكون مشتركة لبين لهجات عربية عديدة، وأن يشار إلى عاميتها بأن توضع بين قوسين مثلا.
- تفضيل الصيغة الجزلة الواضحة، مع تجنب النافر والمحظور من الألفاظ.
- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على المكلمة التي لا تسمح به.
- تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والاضافة والتثنية والجمع.
- تفضيل الكلمة الدقيقة على الكلمة العامة أو المبهمة ومراعاة اتفاق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي دون تقيد بالدلالة اللفظية للمصطلح الأجنبي.

[1]- ينظر محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، 1998م، ص424-426.

- في حالة المترادفات أو القريبة من الترادف، تفضل اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم الأصلي بصفة أوضح.
- تفضل الكلمة الشائعة على الكلمة النادرة أو الغريبة إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي بالمعنى الشائع المتداول لتلك الكلمة.
- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، ينبغي تحديد الدلالة العلمية لكل واحد منها وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابها.
- مراعاة ما اتفق المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم، معربة كانت أو مترجمة.
- التعريب عند الحاجة، وخاصة المصطلحات ذات الصيغة العالمية كالألفاظ ذات الأصل اليوناني أو اللاتيني أو أسماء العلماء المستعملة كمصطلحات أو العناصر والمركبات الكيمياوية.
- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يلي:
  - ترجمة ما سهُل نطقه، في رسم الألفاظ المعربَّة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.
  - التغيير في شكله حتى يصبح موافقا للصيغة العربية ومستساغا.
  - اعتبار المصطلح المعرَّب عربيا، ويخضعُ لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق مع موافقته للصيغة العربية.
  - تصويبُ الكلمات العربية التي حرفَّتها اللغاتُ الأجنبية، واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.
  - ضبطُ المصطلحاتِ عامة والمعرَّب منها خاصة، بالشكل حرصا على صحة نُطقها ودقة أدائها.

وعلى ضوء ما سبق فإن المجامع اللغوية العربية إقليميا، واتحاد المجامع العربية عربيا كان ولايزال لها الأثر الفعال، والدور الجوهري في عملية إثراء اللغة العربية بجعلها لغة حية أو أكثر حيوية إن صح القول، من خلال المحافظة عليها وعلى سلامتها أولا، مع محاولة جعلها دوما لغة تستوفي مطالب العلوم والفنون ومستجدات الحضارة والعصر ثانيا، عن طريق العناية بطرح قضايا النمو اللغوي ومناقشتها على ضوء ما استجد من الحضارة والعلوم، ناهيك عن ايلائها عناية خاصة بقضايا المصطلحات عامة بما فيها المصطلح اللساني؛ باعتباره مصطلحا علميا وافدا إلى الثقافة العربية مثله مثل باقي المصطلحات ويأخذ حكمها في نمط النقل من ترجمة وتوليد وتعريب.

الفصل الثاني: إشكالات تعدد المصطلح اللساني

المبحث الأول: إشكالية وضع المصطلح اللساني

المبحث الثاني: إشكالية تعدد المصطلح اللساني

المبحث الثالث: إشكالية تداخل المصطلح اللساني والتباسه

المبحث الرابع: إشكالية استيعاب المصطلح اللساني واستعماله

في هذا الفصل سنحاول الوقوف على اهم إشكالات تعددية المصطلح اللساني، والتي ماهي في حقيقة الأمر سوى مستويات أو مظاهر مختلفة لتعدد الترجمات الناجمة عن تعدد المشارب حينا، وعن التعصب في الرأي أحيانا أخرى، وأسباب أخرى سوف نتطرق إليها في سياق مباحث هذا الفصل من الدراسة.

المبحث الأول: إشكالية وضع المصطلح اللساني

إن الحديث عن المصطلح اللساني بعيدا عن خلفياته التاريخية؛ هو حديث عن علم لغوي غربي قائم بذاته، يعرف بـ Linguistics/ Linguistique أو اللسانيات أو علم اللغة الحديث أو الألسنية ...إلخ من الترجمات المختلفة والتي تحيل جميعها إلى هذا العلم الذي تبناه اللغويون العرب، فالعلم صفة واصفة لأنماط من المعارف الإنسانية التي تتوفر فيها مجموعة من الشروط، هذه الشروط إذا ما تحققت في هذا المجال المعرفي، فورا يصبح هذا الحقل يحظى بصفة العلمية، وهو الامر الذي حدث مع اللسانيات.

وما من علم إلا وله مصطلحاته، على اعتبار أن المصطلح مفهوم مشحون بجملة من المفاهيم التي تحيل إلى معان في حقل معرفي معين دون سواه، وإن كان المصطلح كمفهوم عام؛ ليس خاصية علمية في حد ذاته، وإنما العلمية تحددها الدقة والموضوعية التي يتميز بها العلم كالقابلية للملاحظة والتجريب .. وغيرها من المعايير المحددة للعلم، الأمر الذي يفسر وجود مصطلحات فنية لمجالات إنسانية بعيدة عن العلمية كل البعد.

أولا: اللسانيات علم غربي تبناه العرب:

تعرف اللسانيات Linguistics / Linguistique بأنها " الدراسة العلمية والموضوعية للسان البشري، من خلال الألسنة الخاصة بكل مجتمع، فهي دراسة للسان البشري، تتميز بالعلمية والموضوعية"([1])، ومعنى ذلك؛ ان دراسة اللغة هي دراسة علمية وليست انطباعية ذاتية، الامر الذي أدى إلى استقرار الكثير من الحقائق وتكون المناهج مع خلق مناخ علمي عام، يحقق درجة عالية من العلمية الناتجة عن التعاون وتبادل الخبرات([2]).

فالدراسة العلمية هي منهجية بحث؛ قائمة على المنطق العقلي بآلياته المختلفة بداية من ملاحظة الظاهرة ثم التجربة وصولا إلى استقراء نتائجها، مع اعتماد نماذج العلائق الرياضياتية. اما الموضوعية فيقصد بها

[1]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ط2، 1434هـ- 2013م، ص24.

[2]- ينظر محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، د ط، د ت، ص17.

التزام العلمية في وصف الظاهرة كما هي في الواقع؛ مع تحري دراسة موضوع الدراسة بعيدا عن الذاتية، والمتمثلة في اقحام العواطف والمعتقدات والخلفيات الثقافية ... التي لا علاقة لها بصميم الظاهرة العلمية المدروسة.

وإذا ما أردنا الوقوف على السياق التاريخي لتأسيس علم اللسانيات بوصفه علما حديثا، فإن بدايته تعود إلى القرن التاسع عشر، باعتبار أن مسيرة هذا العلم عرفت ثلاثة محاور كبرى؛ بداية من اكتشاف اللغة السانسكريتية إلى ظهور القواعد المقارنة وحتى نشوء علم اللغة المقارن، إذ يتفق جل الدارسون المحدثون على أن دي سوسير هو أب اللسانيات، الذي أثرى الدراسات الإنسانية بالكثير من الافكار اللغوية الرائدة، كما وضح حدود اللسانيات واختصاصها ومناهجها، من خلال البحث عن مختلف العوامل المؤثرة في الظاهرة اللغوية؛ كالعوامل الاجتماعية والنفسية والجغرافية وغيرها.

إذ يرى دي سوسير أن اللسانيات تقوم بثلاثة مهمات أساسية وهي:

- تقديم الوصف والتاريخ لمجموع اللغات.
- البحث عن القوى الموجودة في اللغات كافة، وبطريقة شمولية متواصلة مع استخلاص القوانين العامة التي يمكن أن تُرد إليها كلُ ظواهر التاريخ الخاصة.
- تحديد نفسها والاعتراف بنفسها ([1]).

فاللسانيات كعلم حديث موضوعه دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: ([2])

- معرفة أسرار اللسان من حيث هو ظاهرة إنسانية عامة في الوجود البشري.
- محاولة استكشاف القوانين الضمنية التي تتحكم في بنيته الجوهرية
- البحث عن السمات الصوتية والتركيبية والدلالية الخاصة، للوصول إلى وضع قواعد كلية
- محاولة تحديد خصائص العملية التلفظية، وحصر العوائق العضوية والنفسية والاجتماعية التي يمكن أن تعوق سبيلها.

هذا عن تعريف اللسانيات كعلم لغوي غربي، استطاع أن يتبنى مناهج علمية في دراسته للغة؛ تنطلق من أسس موضوعية يمكن برهنتها والتحقق منها، وهي خطوة علمية جبارة جعلت من هذا التخصص اللغوي مجالا علميا بامتياز خلال القرن التاسع عشر ميلادي، على يد ثلة من اللغويين أمثال "وليام جونز" و

[1]- ينظر أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ - 2008م، ص21/16.
[2]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص25.

"شليجل" و " بوب" .. وغيرهم، وعلى يد عالم اللسانيات الشهير فرديناند دي سوسير، نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وهو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب تبني العرب لهذا العلم الغربي وما هي الدوافع التي جعلتهم ينساقون وراء هذه الدراسات اللغوية الحديثة، على الرغم من وجود فقه اللغة القديم من نحو اللغة العربية وصرفها، والذي لا يقل أبدا عن علم اللغة الحديث بحلته الجديدة؟

أشار الباحث **عبد القادر الفاسي الفهري** في مقدمة كتابه والمعنون **بـ "اللسانيات واللغة العربية"** إلى قضية مهمة لابد وأن تتوفر عليه أية لغة لتضل حيّة مستعملةً، وهي قضية التجديد في أدوات تعلم اللغة واستعمالها، بقوله: " وما يلفت النظر في وضع اللغة العربية، هو أن الأدوات الأساسية لتعلمها وتيسير استعمالها والتفقه فيها لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى، بل مازال القاموس هو قاموس القرن الثاني الهجري (أو الرابع في أحسن الاحوال) تصورا وتأليفا ومادة، ومازالت قواعد اللغة هي قواعد نحاة القرن الثاني. فليس هم اللساني العربي فقط أن يعيد النظر في تصور طبيعة اللغة العربية وخصائصها، والمناهج الكفيلة بمعالجتها، بل هو مطالب استعجالا كذلك برسم الأدوات اللائقة بتنمية طاقة المستعمل، علاوة على أنه مطالب بالبحث في وسائل تطويع اللغة لجعلها لغة وظيفية، ومن شأن هذا البحث أن يلقي بعض الضوء على اللغة العربية في واقعها النظري والعملي، في جوانب تخص تركيبها ومعجمها وأساليب تنميتها"([1])

فالمتمعن في صياغة الفقرة يلاحظ بأن الباحث يدعو إلى إعادة النظر في مناهج بحث ومباحثة اللغة العربية، مستعملا مصطلح اللساني العربي؛ بدل النحوي أو اللغوي أو عالم اللغة، وهنا تكمن قضية دعوة التجديد في منهجية البحث من لدن المهتمين باللغة، عن طريق تبني سبل البحث اللساني الجديد، وهو ما أكده وأضاف عليه الباحث **أحمد محمد قدور** بقوله:" والحق أن اللسانيات ينبغي أن تكون عامل تحديث لا عامل تهديم وان يكون ما يفد منها إلى درسنا على سبيل الاضافة والإثراء، وليس على سبيل المسخ والإلغاء، فمن الإفادة المرجوة مثلا تحديث مناهج الدرس اللغوي، وتخليص هذا الدرس مما لحق به من معطيات خارجة عن مجال اللغة، وابتناء علوم لغوية جديدة على هدى من الانظار الحديثة كعلم الأصوات وعلم الدلالة

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية دراسة تركيبية ودلالية، الكتاب الاول، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط1، 1985م، ص07.

والمعجمية، مما لم يعرف في درسنا ضبطا منهجيا أو إطارا معرفيا (إبستمولوجيا) مع كثرة الجهود وسعة المعطيات"([1])

ولعل جميع هذه المؤشرات التي استطاعت اللسانيات الحديثة ان أن تنطلق منها في بناء استراتيجياتها مناهجها، بعيدا عن النظرة الكلاسيكية للغة، وبعيدا عن المناهج غير العلمية أو الموضوعية إن صح القول، كانت بمثابة النور الذي يتجلى من آخر النفق، وهذا النور هو ما جعل اللسانيين العرب والمهتمين بشؤون اللغة العربية يسيرون في هذا الاتجاه طلبا لشعلة من نور ينيرون بها ظلام الدرس اللغوي العربي القديم، الذي عتم عليه ظلام النفق، بحثا علميا دقيقا، وهو أمر إيجابي ومحمود " لأن فيه فوائد لا تنكر؛ شريطة أن يكون للعربية مكان في هذا الدرس حتى لا تبقى اللسانيات علما أجنبيا لا يتعدى دورنا فيه حدود الترجمة"([2])

إذ لا يمكن أن يتأتى ذلك، إلا إذا تمكن العقل العربي من تهيئة الأسس المنهجية للأرضية التي سيتم عليها هذا التلاقح بين المرجعية الفكرية الغربية والعربية، حينها فقط يمكنه الانتقال من مرحلة التلقي السلبي عن طريق الترجمة، إلى مرحلة الإبداع من خلال التأصيل المعرفي للمضامين العلمية للتراث اللساني العربي، وكذا التفعيل الإجرائي لمرتكزاته، إسهاما في ترقية الخطاب العلمي العالمي([3])، لذلك فإنه من الضروري الرفع من مستوى اليقظة والوعي، خوفا من الانزلاق الذي يمكن أن يقع فيه البحث اللساني العربي من فقدان الهوية، جراء الذوبان التام في كل ما جاءت به اللسانيات الغربية، في حال لم تكن المنطلقات الفكرية مضبوطة بدقة ومدروسة بوعي.

فجميع هذه الأسباب والاهداف التي سعت اللسانيات الغربية لتحقيقها، هي ما جعلت العرب يتبنون هذا العلم الحديث، وليس هذا التبني من فراغ، وإنما جاء نتيجة وعي عميق وإيمانا بمدى أهمية هذا العلم وما يمكن أن يستفيد منه الدرس اللساني العربي، من خلال رفع اللثام الذي كمم الدرس اللغوي العربي طويلا، وهذا ليس انتقاصا من مناهج البحث اللغوي القديم أو تقليلا من شأنها أبدا، وإنما هي نظرة علمية جديدة في بحث اللغة بعيدا عن الذاتية والمعيارية التي لا علاقة لها بصميم الظاهرة اللغوية، باعتبار اللغة ظاهرة حيوية تؤثر وتتأثر بمختلف العوامل البيئية المختلفة.

[1]- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص10.
[2]- المرجع نفسه، ص10.
[3]- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص06.

ثانيا: المصطلح اللساني وصل إلينا عن طريق الترجمة:

إن تبني العرب للسانيات؛ كعلم غربي وإدخاله إلى الثقافة العربية المعاصرة كان خيارا فرضته مجموعة من العوامل العلمية المتعلقة باللسانيات الغربية، وما استطاعت ان تصل إليه وتحققه من أهداف عن طريق إعادة صياغة مناهج البحث اللغوي، القائمة أساسا على كسر أنماط معيارية البحث العلمي اللغوي القديم، واستبدالها بمناهج أكثر علمية تتماشى وطبيعة دراسة اللغة عبر مر العصور، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد كان قرارا من لدن المهتمين بشؤون اللغة العربية، الساعون إلى إيجاد حلول لمشاكل تخص مناهج بحث اللغة العربية العتيقة التي لم تتغير مند القرن الثاني الهجري، الامر الذي دفع بهم إلى نقل هذا العلم عن طريق الترجمة.

فترجمة المصطلح اللساني ليست غاية في حد ذاتها وإنما الغاية كانت اللسانيات كعلم لغوي يدرس اللغة دراسة علمية، أما المصطلح اللساني فهو لا يغدو أكثر من مجرد عنصر من العناصر المحددة لعلم اللسانيات، باعتبار أن المصطلح كأداة علمية أينما حل ما هو سوى " لفظ خصصه الاستعمال في علم من العلوم، أو فن من الفنون لمفهوم معين، فأخرجه من الاستعمال اللغوي العام إلى استعمال لغوي خاص بعلم من العلوم، فصار له معنى دلالي آخر جديد مغاير لمعناه السابق، بسبب استعمال ذلك العلم أو الفن أو الصناعة له في مجالاته المختلفة"([1])، فالأصل في ترجمة النصوص نقل العلوم لا المصطلحات، لكن ومع ذلك لا يجب ألا نغفل عن أمر هو في غاية الأهمية بخصوص نقل وترجمة هذه المصطلحات إلى لغتنا؛ وهو أنه " عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النقدي لها، فإننا لا ننقل فقط كلمات ولكن علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية واستعمالية "([2])، إذ الحذر واجب في ترجمة المصطلحات اللسانية كدوال مشحونة بجملة من المعاني والمفاهيم في حقل اللسانيات، على المترجم مراعاتها أثناء عملية نقلها بكل أمانة وصدق، وبحسب سياقاتها لئلا يقع القارئ في إشكالية الالتباس وعدم الفهم وغيرها من الاشكالات الناجمة عن الترجمة، والتي يعاني منها المصطلح اللساني اليوم في الوطن العربي.

فعن طريق الترجمة استطاع معظم الدارسين العرب الاطلاع على النظريات اللسانية الحديثة، وهذا الاطلاع لم يكن بمعزل عن خلفياتها المعرفية، باعتبار ان كل فكر لساني أو غير لساني ينشأ ضمن مرجعية

[1]- سامية بقاح، المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجني أنموذجا، مجلة الآداب واللغات، المركز الجامعي ميلة الجزائر، ع 07، جانفي 2018م، ص 295.
2- المصطلح السردي العربي، قضايا واقتراحات، مجلة نزوى العدد 21، عمان2000، ص 62.

فكرية تخصه، وفي الوقت ذاته تفرض على المترجم الوعي بهذه الخلفية والأسس المعرفية للتحكم السليم في استعماله([1])، فمع "بداية القرن العشرين حيث بدأ الاتصال بالدراسات اللغوية الغربية، وشرع عدد من المستشرقين في دراسة اللغة العربية، ودفعهم البحث فيها إلى إيجاد مصطلحات تقابل المصطلحات الموجودة في اللغات الغربية، وقد تباينت وسائلهم وأساليبهم في اختيار ووضع ما يحتاجونه من مصطلحات، وبمرور الوقت بدأت المشكلة تتعمق نظرا للزخم الهائل من المصطلحات الوافدة، وما يصاحب هذه المصطلحات من اختلاف حول مفاهيمها أو تطورات في مدلولاتها"([2])، فهي ترجمة متخصصة لمجال معرفي يُعرف باللسانيات ومادته النصوص اللسانية.

فترجمة النصوص اللسانية مثلها مثل باقي المجالات المعرفية الأخرى التي تتسم بالعلمية كالرياضيات والطب والفيزياء؛ تحتاج إلى كثير من العناية والمسؤولية أثناء عملية الترجمة، باعتبار أنها ليست عملية نقل المعنى من لغة إلى لغة أخرى وحسب، وإنما هي نقل لمدلولات علمية تحتوي على مجموعة من المصطلحات المشحونة بجملة من المفاهيم الدقيقة التي لا يمكن أن تؤدي نفس المعنى إذا ما وردت في سياق آخر بنفس اللفظ تماما، وهو شرط أساسي لصفة العلمية التي تحظى بها اللسانيات كعلم لغوي يدرس اللغة دراسة علمية.

والجدير بالذكر أن ترجمة النصوص اللسانيات أيضا تعاني من صعوبات وعوائق يمكن حصرها في نقطتين أساسيتين هما:

أ- صعوبة إيجاد المصطلح الدقيق للمصطلح اللساني: وهو مشكل راجع في أساسه إلى اختلاف الانظمة اللغوية بعضها عن بعض، فمثلا إذا نظرنا إلى الحقول الدلالية في اللغات المختلفة وجدنا أن ما يقابلها من ألفاظ يختلف كما وكيفا، عما يقابلها في اللغات الأخرى، ما يفسر صعوبة الانتقال من لغة إلى لغة أخرى مفهوما وثقافة، الأمر ذاته ينطبق على اللغة داخليا، على اعتبار أن لكل لغة خصائص تقسم بها علومها بطريقة مختلفة، تماما كما بالنسبة للدراسات النحوية في اللغة العربية؛ التي تنقسم إلى قسمين هما الصرف والتراكيب وتُدرس الدلالة ضمن علم البلاغة، بخلاف كتب النحو في الدراسات الغربية؛ والتي تضم قسما خاصا بالصوتيات، أين أُدخلت الدلالة حديثا كمكون من مكونات النحو، ومن بين أبرز الامثلة على ذلك الاسم في اللغة العربية الذي يشمل: الصفة اسم الفاعل والحال والظرف ...، بينما لا يشتمل (le nom) على هذا في اللغة الفرنسية، بل إنه بمثابة قسم من بين عدة تقسيمات أخرى: conjonction, adverbe ,

1- ينظر عبد العالي بوطيب، إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، ع 01، م 27 ، 1998م، ص13.
2- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، واقع المصطلح قديما وحديثا، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2003م، ص139.

adjective,... pronom، وهو ما أشار إليه **المسدي** عندما أضفى مصطلحات جديدة على اللغة العربية، للتعبير عن مفاهيم منقولة من اللغة الفرنسية نحو: Adjectif adverbial (نعت حالي)– Adjective substantivé (نعت الاسمية) – Attribut (صفة الحال) ...إلخ ([1])

وهو أمر طبيعي؛ يعود في أساسه إلى خصائص كل لغة عن بقية اللغات، الأمر الذي يضع مترجمي النصوص اللسانية عامة ومصطلحاتها بصفة خاصة أمام إشكالية اختلاف أنماط التعبير الناجمة عن اختلاف المرجعيات الفكرية والثقافية وأيضا اللغوية.

ب– صعوبة نقل المثال في النص اللساني: وهو أيضا من بين اهم الاشكالات التي يعاني منها المترجمون أثناء عملية ترجمة النصوص اللسانية، خصوصا وان المثال في الدراسات العلمية عموما والدراسات اللغوية خصوصا هو بمثابة الوصف الحي الذي يضع الدارس محل الملاحظة والوصف والتحليل والاستنتاج أثناء عملية عرض المادة اللغوية أو دراستها، والجدير بالذكر أن المثال في الدراسات اللسانية؛ كثيرا ما تعرض للتهميش من لدن المترجمين اللسانيين في الدراسات الترجمية، الأمر الذي جعل من هذه النصوص اللسانية المترجمة فاقدة لكثير من محتواها المفهومي، ولعل السبب الأساس في ذلك راجع إلى أحد الاحتمالين التاليين وهما؛ إما الاحتفاظ بمثال النص الأصلي وترجمة التعقيب عليه، وإما أن يتم استبدال المثال الأصلي بمثال آخر من اللغة العربية، على أن يقوم المترجم بتكييف التعقيبات على المثال الجديد([2]).

ولعل الاحتمال الأول أقرب إلى العلمية من الاحتمال الثاني، على اعتبار أن الترجمة هي نقل المعرفة من لغة إلى لغة أخرى بأمانة، مع حق الدراسة بالتحليل والنقد والتمحيص والمقارنة، في سياق آخر غير سياق الترجمة، فالمثال الوارد في النص الأصلي هو قمة الأداء التطبيقي الذي يسعى من خلاله صاحب النص عرض نظريته اللغوية والتعقيب عليها، وإن كان هذا احتمالا صعب المسلك بالنسبة للمترجم، نظرا للمشاق التي يتكبدها من جراء كثرة الشرح والتوضيح التي تحتويها هوامش كتب الترجمة، والتي كثيرا ما تكون ضرورية وملحة بسبب اختلاف طبيعة اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها، الأمر الذي يستدعي من المترجم تقريب الصورة إلى ذهن القارئ عن طريق تقديم لمحة نظرية مقتضبة – قدر الإمكان– عن طبيعة اللغة الأصلية للنص المترجم، من أجل السير خطوة بخطوة مع القارئ وكاتب النص الأصلي على حد سواء.

[1]- ينظر بن علي نسرين، ترجمة النصوص المتعلقة باللسانيات إلى اللغة العربية وإشكالية المصطلحات والمفاهيم – دراسة تحليلية نقدية -، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللغوي، جامعة الجزائر (المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية)، السنة الجامعية 2009م، ص46-47.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص48.

أما بالنسبة للاحتمال الثاني؛ والمتعلق باستبدال المثال الأصلي بمثال آخر من اللغة العربية، شريطة أن يقوم المترجم بتكييف التعقيبات على المثال الجديد، فهو في حقيقة الأمر الاحتمال الأيسر بالنسبة للمترجم، لأن وراء كل كتاب مترجم مجتمعا لغويا عريضا يبدأ من قارئ بسيط يفهم اللغة وينتهي بقارئ متمكن في اللغة أو فقيه بها، وهو ما يجعل من المثال المأخوذ من اللغة العربية يصل أسرع للقارئ، لكن المشكل يبدأ من هنا، لأن الترجمة العلمية واللغوية عادة هي حالة تبني نظرية جديدة أو مستجدة، وكل جديد أو مستجد لا يمكن أن يؤخذ بمنأى عن سياقاته العلمية وأطروحاته النظرية التي أنتجته، فأثناء عملية استحضار مثال من اللغة العربية من أجل عرض التحليل اللغوي المراد إيصاله للقارئ، يكون المترجم والقارئ على حد سواء في حالة إقرار للنظرية، دونما دراسة منهجية أو حتى إعطاء اللغة المنقول إليها حق القبول أو الرد، باعتبار أنه تطبيق استباقي غير مؤسس، وهو مخالفة صريحة لشرط العلمية الواجب توفرها في ترجمة النصوص عامة والعلمية واللغوية منها خاصة.

ثالثا: مظاهر تعدد وضع المصطلح اللساني:

لا يخفى على باحث اللغة أو دارسها في مجال اللسانيات، أنّ ثمة تعددا صارخا في وضع المصطلح اللساني، للحد الذي جعل من اللسانيات كعلم غربي مؤسس مصطلحيا – لا يشبه أو يكاد – نظيره في الوطن العربي، نظرا للكم الهائل من النظائر المصطلحية التي تقابل المصطلح اللساني الغربي الواحد مصطلحا ومفهوما، فباعتبار ان اللسانيات وصلت إلينا عن طريق الترجمة، فإن المصطلح اللساني تُرجم في خضم سياقات النظرية اللسانية الغربية المترجمة حصرا، وعليه فإن تعدديته في الأساس تعود إلى تعدد ترجمته أولا؛ انطلاقا من خلفية المترجم الثقافية التي استقى منها النظرية، وإلى آليات وضع المصطلح اللساني ثانيا؛ والتي تبناها المترجم أثناء عملية الترجمة، انطلاقا من خلفيته اللغوية ونظريته في تبني مختلف آليات الوضع اللغوي من اشتقاق ونحت وتعريب واقتراض ... أو اعتماد المصطلحات التراثية العربية القديمة.

فتعدد صياغة المصطلح اللساني والعربي عامة، لا تكاد تخرج عن مجموع الفرضيات التي أشار إليها الباحث **علي بن إبراهيم الحمد النملة** في كتابه **إشكالية المصطلح في الفكر العربي الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات** بقوله:" لا تخلو الساحة الفكرية العربية من أفراد يصوغون أو ينحتون مصطلحات في مجال تركيزهم العلمي أو الفكري، ربما لأنهم لا يجدون المصطلح الحاضر الذي يناسب ما في أذهانهم من مفهومات، وربما لأنهم لم يتتبعوا رحلة المصطلح في التراث العربي الإسلامي تتبعا يقنعهم بأصالة المصطلح، وربما لأنهم لم يقتنعوا بما هو موجود؛ لأسباب تتعلق بعدم اقتناعهم باللغة نفسها، أو بعدم احاطتهم بمقدرة

اللغة على الصياغة الاصطلاحية التي خاضها السابقون، وربما لأن بعضهم يريد أن يستأثر بصياغة المصطلح؛ ليُنسَب إليه فيما بعد، ويرون انه يقصُر دون التعبير عن المفهوم، ولذا لا يُستغرب إذا ما قيل إن هذا المصطلح أو ذاك يعود إلى هذا المفكر أو ذاك"([1]) ومجموع هذه الفرضيات لخصت جميع أسباب تعددية وضع المصطلح عامة بما فيها المصطلح اللساني، وهو إشكال يقوم في أساسه على نوعين من الأسباب وهي؛ إما لأسباب موضوعية تخص المصطلح اللساني في حد ذاته، وإما لأسباب ذاتية تخص خلفية المترجم وتوجهاته الفكرية، وهو الأمر الذي – للأسف الشديد – أوقع المصطلح اللساني في حالة من الارتياب والقلق المستمر.

فنجد " الدارس باللغة الفرنسية يستعمل مصطلح الفونتيك لترجمة مصطلح phonétique بخلاف الدارس باللغة الإنجليزية الذي يستعمل مصطلح الفوناتيك ترجمة لمصطلح phonetic رغم أن ما يقابله في العربية وهو علم الأصوات، فإن اختلاف مصادر التكوين العلمي اللساني يؤثر سلبا على توحيد المصطلح؛ لأن لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح من لغتين مرة الفرنسية ومرة الإنجليزية، يفضي إلى مصطلحين عربيين لمفهوم واحد؛ ومنه إلى ازدواجية في المصطلح"([2])، فمع اختلاف المناهل التي يستقي منها علماء العرب هذا العلم ما بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي، يضاف إليها الجدة المتجددة التي تغلف طبيعة هذه المعرفة اللسانية المعاصرة ([3])، إلى جانب مجموع الأسباب الموضوعية والذاتية والتي سبق الاشارة إليها آنفا، كل ذلك ساهم بشكل او بآخر في زيادة اتساع هوة إشكالية هذا المصطلح اللساني على مستوى الوضع أثناء عملية الترجمة، أو حتى بعدها.

وكما أشرت آنفا في الفصل الأول من هذه الدراسة، وتحديدا في قضية اختلاف مذاهب الباحثين حول طرائق وضع المصطلحات، مع إقرارنا الصريح بتبني مذهب الباحث **ممدوح خسارة**، والذي اعتمد تصنيف اللغويين؛ القائم على كنه ومنطق اللغة ومنهجها في دراسة وضع المصطلحات في اللغة العربية، محددا إياها في الترجمة والتوليد والاقتراض.

1– ترجمة المصطلح اللساني:

لعل ترجمة المصطلح اللساني في حقل الدراسات العربية، ما هو سوى حالة من النقل العلمي لنظرية لغوية حديثة ومستحدثة على الدرس اللغوي العربي، وهو في الأساس مولود خديج حل على درسنا

[1]- علي بن إبراهيم النملة ، إشكالية المصطلح في الفكر العربي الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 1431هـ- 2010م، ص14.

[2]- هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، مجلة كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، الجامعة العراقية،ع3، أيلول 2019م، ص87-88.

[3]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص55.

العربي، واستقبلناه وتقبلناه كما ولد من لدن المترجمين الأوائل الذين نقلوا إلينا هذا الوليد الجديد، وهو أمر طبيعي وفطري، إنما الامر غير الطبيعي هو كثرة الوالدين لمولود واحد مع الاختلاف الصارخ بينهم حول تحديد تسمية المولود الجديد ونسبه، الأمر الذي جعل من متبني المولود يعيشون حالة من القلق المستمر والتشتت الدائم حول اسمه ونسبه، لينتقل هذا التشتت إلى شخصية الوافد الجديد في جميع مراحل حياته، وإذا افترضنا أن كل مصطلح لساني هو بمثابة مولود جديد في كنف الدرس اللغوي العربي، فإنه ولا شك ستكون النتيجة كالآتي:

1- مصطلح (linguistique): وهو مصطلح فرنسي تعددت ترجماته لتصل إلى ثلاثة وعشرين مصطلحا قبل " أن يتوحد أبناء اللغة العربية على مصطلح له، بعد أن توزعته سبل الاستعمال فصاغ له الصائغون من العبارات بفوارقها الكلية والجزئية ما يناهز العشرين وهذا كشفها: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث.. علم اللسان، علم اللسان البشري.. الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات"([1])، وجميعها " تسميات غير متجانسة تعُبِّر عن مجالات متعددة غير محدّدة المعالم، ممتدة في فترات زمنية متباينة، وتستعمل دون مقدمات نظرية منهجية مضبوطة؛ لتمييز هذه التسمية عن تلك، أو بين القواسم المشتركة بينها"([2])

2- مصطلح (La Pragmatique): وهو مصطلح فرنسي أيضا، وجدت له العديد من المقابلات، وإن اختلفت درجة استعمالها وشيوعها، ناهيك عن اختلاط هذا المصطلح بمصطلح ليس ببعيد عنه وينتمي إلى حقل الفلسفة، وهو مصطلح Pragmatisme، وقد وضعت له المقابلات التالية: التداولية، التداوليات، البرغماتية، الذرائعية، الذرائعيات، الوظيفية، الاستعمالية، علم الأغراض، النفعية، التبادلية... وغيرها كثير من المصطلحات([3])

3- مصطلح (Semiologie) فقد عرفت ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية اضطرابا كبيرا بعد ان تداخل مع مصطلح (Semiotique) ليوضع لهما ستة وثلاثون مقابلا عربيا، منها مصطلح سيميولوجيا الذي أقره كل من: عبد الملك مرتاض وصلاح فضل وأيضا سعيد علوش، ليدرجه آخرون في إطار الدلالة، كما فعل عبد الرحمان الحاج صالح بعد أن استخدم مصطلح علم الأدلة، والدلالية عند سامي سويدان، وعلم الدلالة كما اصطلح عليه محمد الناصر العجيمي، في حين أدرجه آخرون ضمن علم العلامات كيوسف وغليسي الذي رأى أن علم الدلالة ينحصر في دراسة المدلولات او المحتوى اللغوي، بينما تهتم السيميائية كما اصطلح

[1]- المرجع السابق، ص72.
[2]- غلفان مصطفى، اللسانيات العربية/ أسئلة المنهج، دار ورد الاردنية، الأردن، ط1، 2003م، ص41.
[3]- ينظر جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المثقف، المغرب، ط1، 2015م، ص06.

عليها، بالعلامة اللغوية وغير اللغوية في تعالق دوالها ومدلولاتها، وهناك من نسبه إلى العلامة مثلما فعل المسدي، واصطلح مصطلحي: العلامية و علم العلامات([1]).

وهذه بعض النماذج عن فوضى ترجمة المصطلح اللساني للمفهوم الواحد بمصطلحات شتى، والمؤسف في الموضوع أن اغلب المصطلحات اللسانية جاءت على هذا النحو من التعدد، نتيجة اختلاف الترجمة لاختلاف مناهل اللسانيين العرب، الامر الذي انعكس سلبا على واقع اللسانيات في الدراسات اللغوية العربية، وعلى تلقي المفاهيم اللسانية استعمالا واستيعابا عند القارئ والباحث في هذا الحقل.

2- توليد المصطلح اللساني:

التوليد هو: "عملية استخراج اللفظ الجديد، أو عملية استعمال اللفظ القديم في معنى الجديد، سواء أكان اللفظ عربي الأصل أم كان معربا"([2])، وذلك " إما بإحداث كلمة جديدة من كلمة موجودة، وهذا هو الاشتقاق، وإما بإحداث كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر وهذا هو النحت، وإما باقتراض لفظ من لغة أخرى، ويسمى هذا الاقتراض إذا حصل في اللغة العربية بالتعريب، وإما بنقل لفظ قائم حاليا أو قديم مُمات من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد لوجود مشابهة بين المعنيين أو المفهومين، القديم والجديد وهذا هو المجاز"([3])، وأمثلة ذلك في صياغة المصطلح اللساني كثيرة ومتعددة، نذكر منها غلى سبيل الذكر لا الحصر مايلي:

1- الاشتقاق في المصطلح اللساني: ثمة أمثلة كثيرة لاشتقاق المصطلح اللساني أوردها **عبد السلام المسدي** في قاموسه اللسانيات نذكر منها : ([4])

- Structuralisme dynamique (بنيوية حركية)
- Inanimé (جامد).
- Analysabilte (تحليلية).
- Affixe (زائدة).

[1]- ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م، ص230-233.

[2]- عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام القاهرة، دط، دت، ص345.

[3]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص356-357.

[4]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984م، ص 103-107-113-247.

2- المصطلح اللساني المنحوت: ونذكر: ([1])

- مصطلح بدخطي: Allograph (بديل خطي) وهو تمثيل مادي متعدد للحرف الواحد خلال الكتابة.
- مصطلح بدصرفي: Allomorph (بديل صرفي) أشكال مختلفة للصرفية الواحدة أثناء التحقيق في السياق.
- مصطلح بدصرفي: Allophon (بديل صوتي)، هكذا جاءت في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ومن الواضح أنه مجرد خطأ مطبعي، على اعتبار أن المصطلح ذاته تم الإشارة إليه في السياق ذاته من المعجم، والمقصود هنا هو البديل الصوتي؛ الذي هو متغير تكاملي لصوتية ما، أي إن تحقيقه مقيد بالسياق، والبديل الصوتي Allophonic Verlant؛ هو كل صوتية تأتي بديلا لصوتية أخرى دون إحداث تغيير في معنى الكلمة.

3- المجاز في المصطلح اللساني: ومن أمثلته: ([2])

- مصطلح البتر Apocope وهو حالة سقوط صوت أو مقطع أو جزء من آخر الكلمة، وقد سمي كذلك مجازا لأن الكلمة كيان متكامل، وفي حالة سقوط صوت منها أو مقطع كامل؛ فإن ذلك شبيه ببتر أحد أعضاء الجسم الواحد.
- مصطلح السقوط الصوتي Chute-Disapperance وهو حالة اختفاء وحدة نطقية (فونيم) او مجموعة من الوحدات النطقية أثناء النطق، وهو يختلف باختلاف موقعه في الكلمة.

مصطلح الانضواء L'enclise- Enclise وهو ارتباط كلمة بكلمة أخرى مجاورة لها ارتباطا صوتيا فينطق بهما كأنهما كلمة واحدة، لتنضوي الكلمة الثانية تحت لواء الكلمة الأولى للحد الذي يصعب فيه على السامع أن يفرق بينهما لتكاملهما.

3- الاقتراض في المصطلح اللساني:

الاقتراض في اللغة هو مصدر من الفعل الخماسي اقترض أو الرباعي أقرض ومنه القرض؛ فنقول اقترض يقترض اقتراضا؛ واقترضتُ منه؛ أي أخذتُ منه القروض، ويقال أقرضه مالا أو غيره أي أعطاه منه

[1]- ينظر المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، سلسلة المعاجم الموحدة رقم 01، 2002م، ص11.

[2]- ينظر رشاد الحمزاوي، معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، ط1987، ص27-79-119.

على أن يرُدَّه إليه([1])، أما اصطلاحا فالاقتراض اللغوي في اللغة العربية " هو عبارة عن أخذ اللغة العربية ألفاظا من اللغات الأخرى، وذلك نتيجة للتجاور بين اللغات فيؤدي ذلك إلى الاحتكاك بين اللغات"([2])، وهو نوعين؛ المعرب والدخيل.

ولعل من أبرز الطرائق التي سلكها واضعوا المصطلحات اللسانية أثناء نقلهم لفيض المصطلحات اللسانية لا تكاد تخرج عن الآتي: ([3])

- الاقتراض الكامل: أين يتم اقتراض المصطلح اللساني كما هو في لغته الأصل، دونما أي تغيير أو تعديل أو حتى ترجمة ومن أمثله هذا النوع من الاقتراض نذكر على سبيل المثال:
  - " مصطلح مونيم Monéme.
  - مصطلح فيلولوجيا Philologie.
  - مصطلح سيميولوجيا Sémiologie.
  - مصطلح سيميائيات Sémiotique"([4]).
- الاقتراض المعدَّل: وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالتعريب بمعناه الاصطلاحي عند القدماء، أين يتم اقتراض الكلمة من لغتها الأصلية مع اضفاء بعض التعديلات عليها في طريقة النطق وأيضا في ميزانها الصرفي، ليسهل اندماجها في اللغة العربية، ومن أمثلة ذلك في نقل المصطلح اللساني نجد:
  - مصطلح Synchronique السانكرونية.
  - نصطلح Diachronique الدياكرونية([5])

والملاحظ هنا أنه تم تحويلهما إلى مصدر صناعي، من باب خلق الصورة الصوتية للمصطلح ليقارب بذلك طريقة نطق العرب، وليسهل جريانه على اللسان.

- اقتراض مهجن: وهي أن تقترض الكلمة ويتم ترجمة جزء منها إلى اللغة المقترِضة مع الإبقاء على جزئها الآخر كما هو في لغتها المصدر، ومن أمثلة ذلك نجد مصطلح صوتيم المأخوذة عن مصطلح (Phoneme) وأيضا مصطلح صرفيم المأخوذة من (Morpheme) في الإنجليزية([6])

[1]- ينظر المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 733
[2]- حليم حماد الدليمي، الهدية في فقه اللغة العربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2013م-1434هـ، ص75.
[3]- ينظر محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين الثنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2002م، ص96.
[4]- ينظر المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص 94-111-134.
[5]- ينظر محمد علي الخولي، المرجع نفسه، ص96.
[6]- ينظر المرجع نفسه، ص96.

وهو أمر نعتقد بأنه غير صحي بتاتا، لأن فيه اجحاف في حق اللغة الآخذة واللغة المأخوذ منها على حد سواء، باعتبار إنه قائم على فكرة اقصائية تراهن على ضعف اللغة دونما تقصي وبحث.

- اقتراض مترجم: وهو أن تترجم اللغة الآخذة وحدات الكلمات المقترضة ترجمة حرفية نحو:
  - مصطلح Unites Phonematiques والمترجمة إلى العربية بوحدات فونيماتية.
  - مصطلح Phrase Phonologique والمترجمة إلى العربية بالجملة الفونولوجية.
  - مصطلح Contenu Phonémique والمترجمة إلى العربية بالمحتوة الفونيمي. ([1])

هذا عن مظاهر تعددية وضع المصطلح اللساني في حقل اللسانيات العربية، والذي بات حقلا معرفيا يعمه الفوضى في مختلف جوانبه، للحد الذي أفقده القيمة الحقيقية التي – من المفروض – جاءت اللسانيات كعلم غربي وتبناه العرب – على هذا الأساس – وهي دراسة اللغة دراسة علمية وموضوعية، وعلمية العلم وموضوعيته تتجلى في الابتعاد عن كل أشكال الذاتية، التي يمكن ان يقع فيها الباحث، والتي للأسف كان ضحيتها كم هائل من الباحثين العرب الذين نقلوا إلينا هذا العلم عن طريق وضع مصطلحاته، والتي كانت بمثابة أساسات علم قائم بذاته يقدم طرحا جديدا لبحث اللغة ودراستها لم يكن مسبوقا من قبل.

وعلى ضوء ما سبق، فإن إشكالية وضع المصطلح اللساني العربي، تمكن في الأساس كونه علم غربي تبناه العرب عن طريق النقل بالترجمة، وذلك بالاعتماد على آليات العرب في إنماء لغتها في سبيل مسايرة الركب الحضاري للتطور الإنساني، وهو ما يطرح إشكالية جوهرية قد تفسر حالة الفوضى الاصطلاحية وحتى المفاهيمية التي عمت هذا الحقل المعرفي؛ وهي إشكالية قياسية العقل العربي العاجز عن إنتاج المعرفة، الذي دوما ما يتكل ويتكأ على نسخة أصلية وهي اللسانيات الغربية، الأمر الذي جعل من عملية النقل أكثر من مجرد تنقلٍ معرفي لعلم غربي، بل والأكثر من ذلك أنه جعل هذه العملية على الرغم من صعوبتها من الأساس، عمليه نقل بالمقارنة مع القياس، للتناسب مع طبيعة اللغة العربية المنقول إليها، واللغة المرجع (اللسانيات الغربية) النسخة الأصلية.

وهذا ليس تقليلا من قيمة المقارنة والقياس كمناهج عليمة، إنما الفكرة هي أن لكل مقام مقال، على اعتبار أن الترجمة آليه علمية لها معايير وشروط تحكمها وتحكم من يقوم بها أيضا في الآن ذاته، ناهيك عن كونها ليست من السهل الخوض فيها، لذلك فإنه حسب نظري كان حري بالباحثين الذين أسهموا في

[1]- ينظر محمد علي الخولي، المرجع السابق، ص96.

نقل اللسانيات إلى العالم العربي، تناول هذا العلم مرحلة بمرحلة وعلى فترات، إلى أن يَستقِرَ الفكر اللساني في ذهن الباحث العربي تماما أو أقرب إلى التمام بقليل؛ لأن استقرار الفكر اللساني الجديد يعني القدرة على ضبط المصطلحات مع التمكن من نقل هذه المعرفة الجديدة للغة أخرى، من منطلق تمكين لا من منطلق نقل فكر جديد يتناول اللغة بطريقة مختلفة وبطرح غير مسبوقة وحسب.

وهو الأمر الذي أوقع الباحثين العرب الذين أسهموا في نقل هذا العلم الغربي إلى العالم العربي، من خلال إعادة بحث اللغة العربية بأساليب علمية وموضوعية، في أزمة تحديد المصطلحات بالوضع نظرا لتعدد المرادفات الموضوعة للمصطلح اللساني الواحد، في حين ان الترادف في حد ذاته بعيدا كل البعد عن الموضوعية والعلمية أينما حل؛ حتى في معاجم اللغة للناطقين بها.

المبحث الثاني: إشكالية تعدد المصطلح اللساني:

إذا ما عدنا إلى التعريف اللغوي للفظة التعدد، في معاجم اللغة فإن الكلمة أصلها من الفعل الثلاثي عَدَّ، " وعدَّهُ أحصاه من باب رد الاسم العدد والعديد، يُقال هم عديد الحصى، وعدّهُ فاعتدَّ أي صار معدودا واعتُدّ به، والأيام المعدودات أيام التشريق، ومنه قوله تعالى:" جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ " أي جعله ذا عدد"([1])، فالعدد قيمة تجاوزت حدود العدم في لغة الأرقام أي قيمة الصفر والواحد إلى ما أكثر من ذلك، وهنا يتحقق التعدد بنفي صفة الانفرادية عن المراد عده.

أما في الاصطلاح فقد أورد الجرجاني في تعريفاته مايلي: " العَدُّ إحصاء الشيء على سبيل التفصيل، والعددُ هي الكمية المتألفة من الوحدات، فلا يكون الواحد عددا، واما إذا فُسر العدد بما يقع به مراتب العدد دخل فيه الواحد أيضا"([2])، وهو تعريف لا يكاد يخالف التعريف اللغوي في شيء سوى إنه أضاف فكرة أساسية وهي أن فعلُ العدد أساسه التفصيل، فكل ما تم عده هو في الأصل ذو قيمه بالنسبة للقائم بفعل العد بنية التفصيل.

وفي هذا المبحث المعنون بإشكالية تعدد المصطلح اللساني، سنحاول حصر الأسباب الرئيسية التي جعلت من المصطلح اللساني العربي متعددا، وذلك من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات التالية:

- ما المقصود بتعددية المصطلح اللساني؟
- ماهي أبرز أسباب تعددية المصطلح اللساني؟
- أين تتجلى مظاهر مشكلة تعددية المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي؟

وبالإجابة على مجموع هذه الأسئلة نكون قد وضعنا أيدينا على أكثر المحاور أهمية في هذه الدراسة، والتي نسعى من خلالها رصد مختلف جوانب أزمة تعددية المصطلح اللساني في درسنا اللساني العربي.

أولا: المقصود بتعدد المصطلح اللساني:

وإن كان التعدد أمرا محمودا في الامور كلها، وسنة من سنن الحياة؛ التي تعبر عن حالة الوفرة والرفاه، إلا إنه يعتبر أمرا غير محمود ويخالف الموضوعية والعلمية بالنسبة لمصطلحات العلوم، كما الترادف تماما،

[1]- الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة المداخل، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت 1986م، باب العين، ص175.

[2]- الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م، باب العين، ص 124.

فالتعدد المصطلحي هو " وضع عدد من المصطلحات العربية مقابل المصطلح الأجنبي الواحد"([1]) عموما ، اما عن المصطلح اللساني فهو عملية التعبير عن مفهوم لساني معين بمجموعة من المصطلحات العربية المترجمة، الامر الذي ينتج عنه وجود عدد من المصطلحات في اللغة الواحدة؛ تعبر عن مفهوم لساني غربي واحد، وهنا أصل الداء، وقد حصرت الباحثة عايدة خولة في مقال لها بعنوان **تعدد المصطلح اللساني بين الترجمة والتعريب دراسة تطبيقية في قاموس اللسانيات للمسدي**، مظاهر تعدد المصطلح اللساني العربي في النقاط التالية: ([2])

- **وفـرة المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد:** وهو من أكثر المظاهر استفحالا في الدرس اللساني العربي، وهو نتيجة حتمية لتعدد مصادر الترجمة حينا وتعدد المترجمين حينا آخر، ناهيك عن الارتجالية في وضع المصطلح اللساني اعتباطا إرضاء لأهواء شخصية وأسباب أخرى سنأتي على ذكرها والتفصيل فيها لاحقا، ولعل المتصفح لكتب اللغة يجد أن مصطلح اللسانيات (Linguistique)كمطلع لعلم قائم بذاته قد وضع له ما يقارب ثلاثة وعشرين مصطلحا قبل " أن يتوحد أبناء اللغة العربية على مصطلح له، بعد أن توزعته سبل الاستعمال فصاغ له الصائغون من العبارات بفوارقها الكلية والجزئية ما يناهز العشرين وهذا كشفها: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث.. علم اللسان، علم اللسان البشري.. الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات"([3])، وهذا أبرز مثال عن وفرة المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد.

- **التعبير بمصطلح عربي واحد عن أكثر من مفهوم:** وهي ظاهرة لغوية سادت حقل اللسانيات الحديثة، عطلت من عملية فهم المصطلح اللساني، وهو ما يفضي في أكثر الأحيان إلى حجب المعنى المقصود بالمصطلح عن المتلقي، ما يسهم في زيادة اللبس، وتعسير مسالك التمييز بين المفاهيم وتسمياتها،" فيصبح للمصطلح الواحد أكثر من مفهوم وحينئذ تظهر المشاحنة والمنازعة، مما يسبب الخطأ في الاستعمال طبقا للخطأ الحاصل في ذهن المستعمل لذا فهو يحمل في طياته تلبيسا خطيرا"([4]) ما يقتضي ضرورة لزوم الدقة والحرص على طلب الوضوح ورد التسميات المصطلحية إلى مجالاتها المفهومية الخاصة.

---

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة، إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير أنموذجا، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م 43، ملحق 02، 2016م، ص 1150.

[2]- ينظر عايدة خولة، تعدد المصطلح اللساني بين الترجمة والتعريب دراسة تطبيقية في قاموس اللسانيات للمسدي، مجلة الممارسات اللغوية، ع 02، م 12، جوان 2021م، ص 155-156.

[3]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص72.

[4]- عبد الكريم بليل، المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هرندن- واشنطن، ط1، 2015م، ص12.

ولعل من بين أبرز أسباب مشكلة استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن مفاهيم مختلفة وربما متباينة، ظاهرة " الاستخدام الملبس للمصطلح بوضع مصطلح تراثي لأداء مفهوم حديث مما يؤدي إلى التمزق والحيرة بين دلالة التراث ودلالة الحداثة"([1]) فمثلا تقسيم الاسم إلى منصرف؛ وهو ما يقبل علامات الإعراب الثلاثة (الضمة والفتحة والكسرة)، وغير منصرف؛ لا يقبل إلا علامتي (الضمة والفتحة)، أين " وضع لهذا النوع مصطلح (Triptote)، فعاد اللغويون فترجموه بثالوث إعرابي، وترجمه عبد الصبور شاهين ذو الاحوال الإعرابية الثلاثة، والمتصرف. وهذا الأخير له في التراث العربي دلالة أخرى، وترجم المسدي مصطلح (Diptote) بثنائي الصرف، وهو عند عبد الصبور شاهين؛ ذو حالتين إعرابيتين (غير المنصرف)"([2]).

وأيضا من بين أهم أسباب تعددية المفهوم للمصطلح اللساني الواحد، مجموع الإشكالات المتعلقة باللغة، في لغة المصدر والتي أخذ عنها المصطلح، لينتقل المشكل إلى اللغة المنقول إليها، " ومن أمثلة ذلك المصطلحان الإنجليزيان Phonology – Phonetics فعلى الرغم من كثرة ترددهما في علم اللغة الإنجليزي، فإننا نجد لهما عددا من التفسيرات التي توقع الباحث في حيرة وارتباك"([3]) فالتداخل المفهومي الحاصل في اللغة الإنجليزية للمصطلحين، انتقل عن طريق الترجمة إلى اللغة العربية، أين استعمله اللسانيون العرب كل حسب مشربه ودراسته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد " امتد الخلاف ليشمل كيفية التعبير عن مفهوم كل منها باللغة العربية، فمنهم من أبقى المصطلح فوناتكس وعربه إلى فوناتيك، ومنهم من عبر عنه بمصطلح الصوتيات أو علم الأصوات أو علم الأصوات اللغوية أو علم الأصوات العام، وحدث نفس الشيء بالنسبة لمصطلح فونولوجي، فمنهم من أبقاه وعربه إلى فونولوجيا، ومنهم من عبر عنه بمصطلح علم الفونيمات أو علم الأصوات أو علم الأصوات التاريخي أو علم الأصوات التنظيمي، أو علم وظائف الأصوات أو علم التشكيل الصوتي، أو علم الأصوات التشكيلي أو الصوتيمة"([4]).

– **تعدد المصطلح الواحد عند الباحث الواحد:** وهذا دروة فوضى المصطلح اللساني، فإذا ما سلَّمنا مثلا بالتعدد المصطلحي الناتج عن اختلاف مصادر الترجمة بين ماهو فرنسي وإنجليزي، واختلاف الخلفيات الثقافية للمترجمين أنفسهم.. وغيرها من الأسباب التي أدت إلى تعددية المصطلح اللساني، باعتبارها أسباب موضوعية — إلى حد ما – ساهمت في فوضى المصطلح اللساني في الدرس العربي، فإننا لا يمكن بأي شكل من

[1]- وليد محمد السراقبي، الترجمة المشوهة وفوضى المصطلح اللساني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، قضايا لغوية، دمشق، ع03، 2018م، ص51.
[2]- المرجع نفسه، ص52.
[3]- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ع3، م20، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 1989م، ص16.
[4]- المرجع السابق، ص17.

الأشكال إيجاد مسوغات لقضية استخدام الباحث الواحد لعدة مصطلحات في مقابل المفهوم الأجنبي الواحد مهما كانت الأسباب، لأن هذا الأمر لا ينم سوى عن حالة من الإهمال أو اللاوعي، وكلا السببين أقبح من بعض، خصوصا إذا ما تعلق الامر بالبحث العلمي.

ولعل سبب حدوث ذلك راجع إلى أحد السببين؛ إما لعدم وضوح دلالة المصطلح لدى المترجم أو الباحث، أو لعدم تحديد استخدام المصطلح ذاته في لغته الأصل([1])، وربما هذا الوضع تحديدا يختصر كل أزمة المصطلح اللساني العربي منذ تاريخ نشأته الأولى، فحالة إقدام المترجم على ترجمة مصطلح لساني غير واضح الدلالة في ذهنه أولا، ناهيك عن عدم وضوح المصطلح في لغته الأصل، أكبر خطأ وقع فيه المترجمون والباحثين عند نقلهم لهذا العلم، فكيف يمكن أن يستقر أي مفهوم في ذهن المتلقي إجمالا؛ إذا كان الناقل ذاته لم يقر بالفكرة أو المفهوم، وهنا تكون عملية نقل المعرفة باطلة في أساسها لأنها تتعارض وتتنافى مع أدبيات الترجمة في نقل المعارف، وأيضا أخلاقيات البحث العلمي ومناهجه.

ثانيا: أسباب تعدد المصطلح اللساني:

إن تعددية المصطلح اللساني ما هو سوى نتيجة فرضتها مجموعة من المعطيات المنهجية أثناء عملية نقل المعارف اللسانية الغربية إلى الثقافة العربية، وفي هذا السياق سنأتي على ذكر أبرز الأسباب التي أدت إلى فوضى المصطلح اللساني العربي بالتفصيل.

وقد أرجع عبد الرحمان الحاج صالح ذلك إلى سببين أساسيين يشتركان في تأصيل هذه المشكلة وهما : ([2])

- أن المصطلحات الحديثة في جلها وافدة إلى اللغة العربية من لغات أخرى.
- غياب المنهج السليم في اختيار المصطلحات، خاصة أن كثيرا من الباحثين لجأوا إلى المصطلحات الغربية مع وجود ما يناسبها من المصطلحات العربية، ولم يقتصر هذا الأمر على علم من علوم اللغة العربية دون غيره. ولعل هذين السببين تنصب فيهما جميع الأسباب الأخرى التي سنأتي على ذكرها وهي: ([3])
- تعدد مشارب واضعي المصطلحات مما أدى إلى اختلاف في المفاهيم وتباين في التعبير عنها ومن ثم في تعريبها، نتيجة اختلاف المناهل التي يستقي منها علماء العرب هذا العلم ما بين لاتيني وسكسوني وجرماني

[1]- ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، مقال إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير أنموذجا، ص1151.
[2]- زاهر بن مرهون الداودي، المصطلح اللساني عند عبد الرحمان الحاج صالح؛ أسلوب تقديم ومنهج تفضيل، مجلة جامعة نزوى للدراسات الأدبية واللغوية، السنة الثانية، ع 03، يوليو 2017م، ص 49.
[3]- ينظر ياسر خلفاوي – وردة شيدوح، إشكالية المصطلح العلمي بين الصياغة والتعريب وتعدد المدلول، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة برج بوعريريج، ع 04، م 01، أكتوبر2020م، ص90.

وسلافي، يضاف إليها الجدة المتجددة التي تغلف طبيعة هذه المعرفة اللسانية المعاصرة ([1])، وهو أمر لا يستهان به أبدا خصوصا وأن هذا السبب تحديدا نتج عنه كثيرا من حالات التعصب في الرأي إزاء استخدام مصطلحات مترجمة على حسب السياق التي وردت فيه من اللغة المستقى منها.

– الطريقة التي اتبعها معربو المصطلحات، فقد آثر بعضهم الاعتماد على ما جاء في المعاجم، وآثر آخرون استخدام المصطلح الأجنبي منقولا بلفظه نقلا حرفيا، ولعل هذا السبب تحديدا أوقع المصطلح اللساني في أزمة ازدواجية المصطلح العربي بين ما هو مصطلح تراثي ومصطلح معرب على حسب ما هو موجود في معاجم اللغة، وبين كتابة المصطلح الأجنبي برسم عربي وإن لم يتفق مع طبيعة نطقها، لتشهد بذلك اللغة العربية غزوا جديدا من المصطلحات الغريبة عنها نطقا؛ لكنها من صميم طبيعتها وموضوعها وهو قضية اللغة.

– اعتماد بعض المعربين الترجمة الحرفية في كثير من الأحيان، الأمر الذي انعكس سلبا على المصطلح المعرب فجاء نابيا غير مأنوس.

– الاختلاف في منهجيات وضع المصطلحات وذلك باعتماد مختلف وسائل توليد اللغة المختلفة من اشتقاق ونحت ومجاز وتعريب واقتراض.

وإلى جانب جميع هذه الأسباب نذكر أيضا ما يلي:

– التداخل بين العلوم: خصوصا وأنه " ظهرت في الآونة الأخرى مجالات لعلوم اللغة تستعين بالعلوم الأخرى؛ مثل علم اللغة الاجتماعي وعلم اللغة النفسي وعلم اللغة الحاسوبي وعلم اللغة الفيزيائي وغيرها"([2])، وقد كان نتيجة ذلك ظهور مصطلحات متطابقة لمجالين مختلفين.

– عدم مراعاة البعد الدلالي للمصطلحات، مع عدم التنبه للفروقات الدقيقة بين المفاهيم، وهو ما أدى إلى اختيار مصطلحات يشوبها التناقض والتداخل وعدم الدقة، نتيجة لعدم الفهم الكامل لماهية المفهوم.

– تعدد المؤسسات التي تضطلع بوضع المصطلحات العربية، كالمجامع اللغوية والعلمية والجامعات ولجان الترجمة والتعريب، دونما تنسيق حتى أضحى ذلك جليا من خلال التضارب الاصطلاحي وبشكل واضح في مختلف المنتديات والمؤتمرات اللسانية.

– غياب وسائل النشر المصطلحي الفعالة، وإن أصبح هذا الأمر إشكال هين أضحى من السهل حله في الوقت الراهن، خصوصا في ظل تطور وانتشار تكنولوجيات وسائل الإعلام والاتصال ناهيك عن توفر

[1]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص55.

[2]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، عالم الكتب الحديث، إربد- الاردن، ط1، 2003م، ص144.

ووفرة الأنترنت، فعن طريق رسائل البريد الإلكتروني صار النشر والاتصال والتواصل لحظيا دونما بدل لا للجهد ولا الوقت ولا المال.

– غياب التنسيق العربي الفعال في مجال المصطلحات، وهو مشكل إداري تقني؛ ينم عن حالة من الإهمال بالدرجة الاولى، خصوصا وأنه تم تأسيس واعتماد مجامع لغوية عربية وإقليمية تضطلع بالنظر وإبداء الرأي بالنسبة للمصطلح والمصطلح اللساني العربي، فإذا ما تم ضبط هذه المؤسسات والمجامع اللغوية المعتمدة إداريا مع تحديد المسؤوليات المنوطة بكل باحث داخلها، وذلك بالاعتماد على مختلف الوسائل والتكنولوجيات الحديثة في التواصل والاتصال من أجل التنسيق فيما بينها، وأيضا إرسال مختلف التقارير المتعلقة بكل المستجدات الخاصة بالمصطلح والمصطلح اللساني.

– غياب الالتزام الصارم والدقيق من قبل المؤلفين والباحثين، وإن كانت مسؤولية فردية تخص المؤلف والباحث باعتباره مسؤولا على الأمانة العلمية من خلال التقيد بالأطر المنهجية والاخلاقية للبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى التقيد بالمصطلحات العلمية المعتمدة من لدن المجامع اللغوية، إلا أنها في الوقت ذاته مسؤولية مؤسساتية تخص دور النشر والجامعات والمخابر البحثية التي ينتمي إليها المؤلف او الباحث .

– إغفال التراث العربي: خصوصا بالنسبة للباحثين المعاصرين أثناء عملية الترجمة، إذ تتم الاستفادة من المصطلحات المتوفرة في كتب التراث والشعر عن طريق الجرد المنهجي، الذي يبدأ بجمعها وتصنيفها وتعريفها لتحديد المفاهيم التي تعبر عنها، وجميعها تمثل مصدرا من أهم المصادر التي يستقي منها الباحث في مجال علم المصطلح مصطلحاته العلمية بدقة متناهية، سواء ما تعلق منها بالتراث المكتوب أو حتى المنطوق، وقد أشار الباحث علي القاسمي إلى أهمية التراث العربي المنطوق في عملية جمع المصطلحات الخاصة والمتخصصة بقوله: " ويمكن الاستفادة من تلك المصطلحات عن طريق جمعها من قبل باحثين مصطلحيين، بمشافهة أهل الاختصاص وتسجيل محادثاتهم، وترتيب حصيلة ذلك كله في شكل مصطلحات مصنفة معرفة، وأخيرا إشراك المختصين في وضع المصطلحات الجديدة المتعلقة بميادين اختصاصهم"([1])

– اعتباطية العمل عند الكثير من اللغويين: ويظهر ذلك أكثر عند اللغوين المحدثين إذ أضحى كل منهم يفضل استعمال المصطلح الذي ابتدعه هو، دون الالتفات إلى قضية توحيد المصطلح، أو مدى شيوع المصطلح او حتى موافقته لخصائص اللغة العربية، خاصة الباحثين العائدين من الدراسة في الدول الأجنبية،

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008م، ص214.

ونتيجة لهذا التعصب في الرأي ضاع التنسيق بين الباحثين، ليفتقر المصطلح اللساني العربي إلى منهجية واضحة تحدد معالمه([1]).

– البحوث الفردية: فالاقتصار على الأعمال الفردية كالنظر الجزئي في القواميس والاعتماد عليها، وكذا جرد المعلومات الشخصية، تؤدي بالضرورة إلى إنتاج ترجمات غير متفق عليها.

– عدم شمولية هذه الأعمال والبحوث: ويكون ذلك بعدم الرجوع إلى كل المصادر التي يمكن الاستقاء منها وخاصة المخطوطات، وكذا جميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها من أجل تحديد المفاهيم الحديثة.

وإلى جانب جميع هذه الأسباب يمكن إضافة سببا قد لا يكون سببا مباشرا في تعددية المصطلح اللساني، إلا إنه قد يسهم وبشكل كبير في عدم إشاعة فوضى المصطلحات اللسانية استعمالا واستيعابا والحد من ذلك داخل أروقة المعاهد والجامعات، وكذلك مختلف المؤسسات العلمية المختلفة، وهو غياب تدريس علم المصطلح في الجامعات العربية: وذلك نظرا لأهميته الشديدة باعتباره علم " يدرس طبيعة المفاهيم وخصائصها ومكوناتها وعلاقاتها الممكنة واختصاراتها والعلامات والرموز الدالة عليها ... وتوحيد المفاهيم والمصطلحات ومفاتيح المصطلحات الدولية وتدوينها ووضع معجماتها ومراحلها الفكرية من حيث تتابعها وتوسيعها"([2])، وهو أمر في غاية الأهمية خصوصا مع كثرة الدعوات والنداءات التي تدعو إلى تدريس هذا العلم في الجامعات والمعاهد العلمية العربية المتخصصة، من منطلق أن معظم الدراسات حول موضوع البحث في المصطلحات ووضع منهجيات من أجل توحيدها، ظلت حبيسة داخل أروقة المجامع اللغوية والهيئات دون أن تنتقل إلى قاعات التدريس لاختبار مدى قدرتها على الاستقرار والشيوع([3]).

ثالثا: مظاهر مشكلة تعددي المصطلح اللساني :

يعاني المصطلح اللساني العربي من إشكاليتين أساسيتين وهما:

- إشكالية تعدد المصطلح اللساني بشقيها:
  - تعدد المصطلحات اللسانية مقابل المصطلح الأجنبي الواحد.
  - وحدانية المصطلح اللساني مقابل عدة مصطلحات أجنبية
- عدم وضوح دلالة المصطلح اللساني ونقص دقته.

وفي هذا العنصر سنقف على أبرز مظاهر تعددية المصطلح اللساني بشقيها:

[1]- ينظر محمد أحمد قدور، مقال اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م 08، الجزء04 ، ص07.
[2]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، دط، د ت، ص19-20.
[3]- ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الحديثة لتطويره؛ الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، إربد-الأردن، ط1، 2003م، ص60.

1- تعدد المصطلحات اللسانية مقابل المصطلح الاجنبي الواحد:

وهو من أكثر المصاعب والعقبات التي تواجهها اللسانيات في الوطن العربي، لما يعانيه المصطلح اللساني في الدراسات اللغوية الحديثة، من تعدد ترجمة المصطلح الواحد في اللغة الام، الأمر الذي " من شأنه أن يجعل الاتصال ومتابعة العلوم أمرا عسيرا، كما يستهلك من إمكانية اللغة العربية ما يمكن ان يُشتغل في بناء مصطلحات أخرى"([1])، ناهيك عن حالة التشتت والضياع التي خلفتها هذه التعددية المصطلحية للمفهوم الواحد؛ في ذهن الباحث والقارئ العربي في هذا الحقل الدراسي.

وأمثلة ذلك كثيرة وشائعة، للحد الذي أفقد أو كاد، علمية المصطلح وموضوعية العلم في الدراسات اللسانية العربية، ولتكن البداية بعنوان هذا العلم وهو مصطلح اللسانيات، الذي تعددت مصطلحاته المترجمة لتصل إلى ثلاثة وعشرين مصطلحا قبل " أن يتوحد أبناء اللغة العربية على مصطلح له، بعد أن توزعته سبل الاستعمال فصاغ له الصائغون من العبارات بفوارقها الكلية والجزئية ما يناهز العشرين وهذا كشفها: اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث.. علم اللسان، علم اللسان البشري.. الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات"([2])، ولعل في اختلاف المترجمين حول تسميه هذا العلم، باعتباره مطلع أهم وحدة اصطلاحية لتخصص علمي كامل، إشارة بالغة الوضوح إلى ما يمكن أن يعتريه هذا الحقل المعرفي من فوضى مصطلحية كبيرة.

فمثلا مصطلح La Pragmatique وجدت له العديد من المقابلات، وإن اختلفت درجة استعمالها وشيوعها، ناهيك عن اختلاط هذا المصطلح بمصطلح ليس ببعيد عنه وينتمي إلى حقل الفلسفة، وهو مصطلح Pragmatisme، وقد وضعت له المقابلات التالية: التداولية، التداوليات، البرغماتية، الذرائعية، الذرائعيات، الوظيفية، الاستعمالية، علم الأغراض، النفعية، التبادلية... وغيرها كثير من المصطلحات([3])

كما وعرف كل من مصطلحي Synchronic و Diachronic اضطرابا اصطلاحيا عند اللغويين العرب، أين ترجم المفهوم الاول إلى ما يقارب الخمسة عشرة مقابلا نحو: السنكرونية، التزامن، التواقت، التوقيتي، الآنية، الوصفية، التوزع الآني...، وفي المقابل ترجم المفهوم الثاني إلى مالا يقل عن عشرين مقابلا

[1]- المرجع السابق، ص05

[2]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص72.

[3]- ينظر جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المثقف، المغرب، ط1، 2015م، ص06.

عربيا منها: الدياكرونية، الدايكرونية، التعاقب، التطور، الزمنية، التزامن... وغيرها كثير([1])، ومن الواضح أنه تم استخدام مختلف الآليات في ترجمة هذين المصطلحين، كالتعريب والإبدال والمجاز أيضا.

أما مصطلح Semiologie فقد عرفت ترجمة هذا المصطلح في اللغة العربية اضطرابا كبيرا بعد أن تداخل مع مصطلح Semiotique ليوضع لهما ستة وثلاثون مقابلا عربيا، منها مصطلح سيميولوجيا الذي أقره كل من: عبد الملك مرتاض وصلاح فضل وأيضا سعيد علوش، ليدرجه آخرون في إطار الدلالة، كما فعل عبد الرحمان الحاج صالح بعد أن استخدم مصطلح علم الأدلة، والدلالية عند سامي سويدان، وعلم الدلالة كما اصطلح عليه محمد الناصر العجيمي، في حين أدرجه آخرون ضمن علم العلامات كيوسف وغليسي الذي رأى أن علم الدلالة ينحصر في دراسة المدلولات او المحتوى اللغوي، بينما تهتم السيميائية كما اصطلح عليها، بالعلامة اللغوية وغير اللغوية في تعالق دوالها ومدلولاتها، وهناك من نسبه إلى العلامة مثلما فعل المسدي، واصطلح مصطلحي: العلامية و علم العلامات([2]).

2- وحدانية المصطلح اللساني مقابل عدة مصطلحات أجنبية:

وهي ظاهرة لغوية سادت حقل اللسانيات الحديثة، عطلت من عملية فهم المصطلح اللساني، وهو ما يفضي في أكثر الأحيان إلى حجب المعنى المقصود بالمصطلح عن المتلقي، ما يسهم في زيادة اللبس، وتعسير مسالك التمييز بين المفاهيم وتسمياتها،" فيصبح للمصطلح الواحد أكثر من مفهوم وحينئذ تظهر المشاحنة والمنازعة، مما يسبب الخطأ في الاستعمال طبقا للخطأ الحاصل في ذهن المستعمل لذا فهو يحمل في طياته تلبيسا خطيرا"([3]) ما يقتضي ضرورة لزوم الدقة والحرص على طلب الوضوح ورد التسميات المصطلحية إلى مجالاتها المفهومية الخاصة.

ولعل من بين أبرز أسباب مشكلة استخدام المصطلح الواحد للتعبير عن مفاهيم مختلفة وربما متباينة، إما لعدم وضوح دلالة المصطلح لدى المترجم أو الباحث، أو لعدم تحديد استخدام المصطلح ذاته في لغته الأصل، مثلما حدث في ترجمة كل من مصطلحي: ([4])

- (Aorist) الذي تم ترجمته بمصطلحين مختلفي الدلالة وهما (الماضي- الماضي البسيط)، وهو دلالة واضحة لعدم وضوح دلالة المصطلح عند المترجم.

[1]- ينظر يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م، ص139.
[2]- ينظر المرجع السابق، ص230-233.
[3]- عبد الكريم بليل، المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هرندن- واشنطن، ط1، 2015م، ص12.
[4]- ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير أنموذجا، ص1151.

- (Borrowing) والذي تمت ترجمته بمصطلحين مختلفي الدلالة أيضا، إذ تم ترجمته تارة بمصطلح (إستعارة)، وتارة أخرى بمصطلح (اقتباس)من أجل الدلالة على مفهوم الاقتراض.

يضاف إليهما ظاهرة الاستخدام الملبِس للمصطلح بوضع مصطلح تراثي لأداء مفهوم حديث مما يؤدي إلى التمزق والحيرة بين دلالة التراث ودلالة الحداثة، تماما كما حدث في ترجمة المصطلح اللساني (Assonance) والذي يعني السجع، أين تم ترجمته بمصطلحين تراثيين مختلفي الدلالة تماما، على الرغم من استقرار دلالتهما في اللغة العربية وهما: ([1])

- مصطلح (السجع – والتكرار الجناسي) عند غازي والنصر.
- مصطلح(السجع – والجناس) عند صالح القرمادي.

والأمر نفسه حدث بالنسبة لحالة تقسيم الاسم إلى منصرف؛ وهو ما يقبل علامات الإعراب الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة)، وغير منصرف؛ لا يقبل إلا علامتي (الضمة والفتحة)، أين " وضع لهذا النوع مصطلح (Triptote)، فعاد اللغويون فترجموه بثالوث إعرابي، وترجمه **عبد الصبور شاهين** ذو الاحوال الإعرابية الثلاثة، والمتصرف. وهذا الأخير له في التراث العربي دلالة أخرى، وترجم المسدي مصطلح (Diptote) بثنائي الصرف، وهو عند عبد الصبور شاهين؛ ذو حالتين إعرابيتين (غير المنصرف)"([2]).

وأيضا من بين أهم أسباب تعددية المفهوم للمصطلح اللساني الواحد، مجموع الإشكالات المتعلقة باللغة، في لغة المصدر والتي أخذ عنها المصطلح، لينتقل المشكل إلى اللغة المنقول إليها، " ومن أمثلة ذلك المصطلحان الإنجليزيان Phonology - Phonetics فعلى الرغم من كثرة ترددهما في علم اللغة الإنجليزي، فإننا نجد لهما عددا من التفسيرات التي توقع الباحث في حيرة وارتباك"([3]) فالتداخل المفهومي الحاصل في اللغة الإنجليزية للمصطلحين، انتقل عن طريق الترجمة إلى اللغة العربية، أين استعمله اللسانيون العرب كل حسب مشربه ودراسته هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد " امتد الخلاف ليشمل كيفية التعبير عن مفهوم كل منها باللغة العربية، فمنهم من أبقى المصطلح فوناتكس وعربه إلى فوناتيك، ومنهم من عبر عنه بمصطلح الصوتيات أو علم الأصوات أو علم الأصوات اللغوية أو علم الأصوات العام، وحدث نفس الشيء بالنسبة لمصطلح فونولوجي، فمنهم من أبقاه وعربه إلى فونولوجيا، ومنهم من عبر عنه بمصطلح علم الفونيمات أو علم

[1]- المرجع السابق، ص51.
[2]- المرجع نفسه، ص52.
[3]- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ع3، م20، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 1989م، ص16.

الأصوات أو علم الأصوات التاريخي أو علم الأصوات التنظيمي، أو علم وظائف الأصوات أو علم التشكيل الصوتي، أو علم الأصوات التشكيلي أو الصوتيمة"([1]).

كما إن بعضا من المؤلفات تشير إلى أن ظاهرة تداخل المصطلحات اللسانية بعلوم أخرى، هي من بين المشكلات التي ساهمت في توسيع هوة تعدد المفهوم اللساني للمصطلح الواحد، حينما " ظهرت في الآونة الأخيرة مجالات لعلوم اللغة تستعين بالعلوم الأخرى من مثل علم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الفيزيائي، وعلم اللغة الحاسوبي وغيرها"([2])، وهو ما أدى إلى حالة من الخلط بين مفاهيم طبيعة مادة العلم، وموضوع العلم المستعان به في دراسة اللغة، فعلم اللغة الاجتماعي كمصطلح لساني يختلف تماما عن مصطلح علم الاجتماع اللغوي، والأمر نفسه مع بقية المصطلحات الأخرى.

وعلى العموم فإن ظاهرة استعمال المصطلح اللساني الواحد مقابل مفاهيم متعددة على الرغم من خطورتها، ليست ظاهرة شائعة كثيرا في حقل اللسانيات، بالمقارنة مع ظاهرة استعمال مصطلحات متعددة من أجل التعبير عن مفهوم واحد، وهو أمر ما كان ليكون لولا تداعيات فرضتها ظروف مقامية وسياقات تاريخية، لها علاقة باللغة المنقول منها وإليها وتراكماتها المفهومية السالفة، ناهيك عن حالة الالتباس جراء سوء الفهم من لدن اللسانيين.

[1]- المرجع السابق، ص17.
[2]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص144

المبحث الثالث: إشكالية تداخل المصطلح اللساني والتباسه:

كثيرا ما تتداخل مفاهيم المصطلحات بعضها ببعض، وهذا أمر عادي واعتيادي نظرا لكون المفاهيم والمعاني لا يمكن التعبير عنها سوى باللغة مهما كان نوعها؛ ألفاظ أو أرقام أو اشارات... وهذه اللغة بطبيعة الحال تشكلها مجموعة من العناصر الأساسية المحددة والمتفق عليها بين متحدثيها، فاللفظ يتشكل من مجموعة من الأصوات أو الحروف التي لا يمكن أن تخرج عن ثمان وعشرين حرفا في اللغة العربية وستة وعشرون حرفا في اللغات اللاتينية...، ومجموع هذه الحروف أو الأصوات هي مادة أساسية تشكل مجموعة من الاحتمالات اللانهائية من الكلمات والألفاظ ذات معنى في اللغة ذاتها، والأمر ذاته بالنسبة للغة الأرقام والاشارات إلى حد ما، وعليه فإن تكرار الحرف أو الصوت ذاته في كل مرة مع مجموع الأصوات الأخرى يعطي لفظا جديدا مختلفا تماما، وهنا يضحى التكرار مفيدا وذا قيمة مادية ومعنوية داخل سياق اللغة.

إن التكرار ليس حكرا على الأصوات أو الحروف فحسب، بل يتعداها إلى تكرار الألفاظ والكلمات داخل سياق الجملة الواحدة أيضا، مع الاحتفاظ بمبدأ الإفادة دوما، وهنا يأتي دور مقام الحال في تحديد معاني الألفاظ والكلمات المكررة، ومع هذا التكرار فإن احتمالية حدوث اللبس في الفهم يظل احتمالا واردا جدا، خصوصا وأن الالفاظ والكلمات في حد ذاتها يمكن أن تؤخذ بمأخذين؛ معنى حقيقي وآخر مجازي، وهذا أيضا قد يوقع المستمع أو القارئ في مشكلة عدم الفهم أو اللبس في تحديد المعنى الدقيق للفظ أو الكلمة داخل سياق الجملة إذا ما كان موضوع النص أو المقال يتمحور حول مجال محدد من مجالات المعرفة.

واللبس أو الالتباس في اللغة لا يكاد يخرج مدلولها عن الغموض والاشتباه؛ الذي قد يؤدي إلى الإشكال أو الخلط، فالالتباس "تداخل أجزاء الشيء بعضها في بعض، عدم التمييز بين الشيئين المختلفين واعتبارهما شيئا واحدا أو شيئين متساويين "([1]) نتيجة عدم الفهم لعدم وضوح الدلالة.

أما التضارب فهو أقصى حد درجات اللبس والاشتباه، خصوصا إذا ما وقع بين شيئين أو أمرين متجانسين، لأن معنى التضارب في عمومه يدور في فلك المتناقضات بالطبع والطبيعة، لكن التضارب الذي قد يوقع الباحث أو القارئ في إشكالية عدم الفهم الذي يؤدي إلى تناقض المعنى والدلالة، هنا يضحى الغموض

[1]- غريد الشيخ محمد، المعجم في اللغة والنحو والصرف والإعراب والمصطلحات العلمية والفلسفية والقانونية والحديثة، دار اليازوري العلمية، ج03 ،2010م، مادة (الخلسة - الخلط)، ص116.

والاشتباه أمرا غير مقبول ولا محتمل الحدوث، لأن العقل في هذه الحالة يقف أمام هذا التناقض عاجزا عن تقليم الأشياء بعضها ببعض، وفي هذا إرباك لطبيعته وبالتالي إرباك للفكر الإنساني.

أولا: أسباب تداخل المصطلح اللساني والتباسه وتضاربه:

لا شك أن أسباب تفشي مشكلة تداخل والتباس أو حتى تضارب المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي، هي من ضمن المشاكل التي أسهمت في اتساع هوة تعددية المصطلح اللساني، والتي لا تكاد تخرج عن شقين اثنين؛ شق يتعلق بالأسباب المنهجية المتعلقة بنقل هذا المصطلح، وشق متعلق بإشكالات المصطلح اللساني داخل بيئته الأم، وإن كان كلا الشقين متداخلان بعضهما ببعض، ويؤدي أحدهما إلى الآخر كنتيجة حتمية.

1- الأسباب المنهجية المرتبطة بنقل المصطلح اللساني: إن " تعمد الحديث في أي فن معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثل ضربا من التشويه لا يُتغاضى عنه"([1]) وهو ما يخالف موضوعية البحث العلمي الذي هو في الأصل ميدان للباحثين في مجال التخصص، وليس موضوعا للنقاشات المفتوحة في سبيل إثراء الثقافة العامة، فاللسانيات علم لغوي متخصص، وأدواته الاصطلاحية هي لغته ومصطلحاته التي هي نتاج قواعد منهجية لمجموعة من الباحثين في المجال، وأي محاولة للتعاطي مع هذه المادة العلمية بعيدا عن هذه الأدوات هو ضرب من العبث اللامسؤول.

وعلى اعتبار أن علم اللسانيات علم غربي وصل إلينا عن طريق الترجمة أي؛ " نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي"([2])، فإن مسؤولية تداخل مصطلحات هذا العلم والتباسه وتضاربه تقع بالدرجة الأولى على عاتق مترجم وناقل هذا العلم. وعلَّة المصطلح اللساني في الدرس العربي بدأت منها تحديدا، لأن عملية نقل مصطلحات علمية إلى لغة أخرى لا تمتلك مرجعية مفاهيم المصطلحات بنفس الدقة المصطلحية، فإن رهان المترجم هو نقل المعاني بناء على خلفية المعادِلات اللغوية المحتملة للمصطلح المنقول، وهنا يكون المترجم أمام موسوعة من المرادفات اللغوية الذهنية، يختار منها الأقرب للدلالة على مفهوم المصطلح اللساني من وجهة

[1]- عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994م، ص11.
[2]- علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984م، ص101.

نظره، والتي على الأغلب الأعم ليست هي المرادف الأدق بالنسبة لمترجم غيره، ناهيك عن مجموعة من الأسباب الأخرى المتعلقة بالترجمة والتي يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية ([1]):

- اختلاف مناهج الثقافة اللسانية التي ينهل منها المترجمون مع اختلاف مرجعياتهم العلمية.
- تمكن المترجم من لغة الأصل دون الهدف، الأمر الذي يؤدي إلى ترجمة غير ضابطة، غامضة الدلالة وبعيدة عن الدقة العلمية.
- غياب منهجية علمية واضحة وموحدة وقارة، سواء في وضع المقابلات الأجنبية أو نقلها أو ترجمتها، مما يؤدي إلى اضطراب مصطلحي.
- وقوع الترجمة تحت سلطة الأنا والآخر في وضع المصطلح اللساني وصناعته.
- كثرة الترجمات العشوائية الاعتباطية الخارجة عن نواميس الضوابط المعمول بها في حقل الترجمة.
- غياب التأصيل العلمي في العمل الترجمي وغيره أثناء الصياغة المصطلحية ونقلها.
- صعوبة الإلمام الكامل باللغتين الأصل والهدف، وكذا الثقافتين إلا ما ندر.
- طغيان الطابع العفوي في وضع المصطلحات واستعمالها.

والمتمعن في مجموع هذه الأسباب يدرك بأن أزمة المصطلح اللساني كانت مع بداية نشأة اللسانيات في العالم العربي، تماما كمرض بكتيري أُصيب به مولود جديد بعد الولادة مباشرة نتيجة تلوث قاعة الولادة، ونظرا لأن هذا العلم قدم طرحا علميا جديدا في دراسة اللغة، فإن اللغويين العرب والمهتمين باللغة والمترجمين انكبوا على هذا العلم الغربي ذو الطرح الجديد بنهم شديد دون مراعاة للضوابط المنهجية الواجب اتباعها في سبيل التأصيل لأي علم مستجد، ودون إدراك منهم إلى ما يمكن أن تؤول إليه هذه الخطوة الجريئة والمتسرعة، وهو ما أشار إليه لاحقا **عبد المالك مرتاض** في طرحه وإن تأخر عندما حدد مراحل ولادة المصطلح كالآتي ([2]):

- المرحلة الأولى: وهي المعرفة الرصينة بالسياقات التي قد تطرأ على المصطلح على محور الزمن، والحس الدلالي بخلفية المفاهيم التي تحيط بالمصطلح لدى واضعه.
- المرحلة الثانية: وهي البحث عن الأصول الاشتقاقية للمصطلح في لغة المصدر والتي غالبا ما تكون إغريقية أو لاتينية.

[1]- ينظر ليلى قلاتي، المصطلح اللساني بين أزمة التعدد الترجمي والاضطراب التداولي، مجلة دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر، ع01، م04، أفريل 2020م، ص102.

[2]- ينظر عبد المالك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، ع02، 1999م، ص22-23.

- المرحلة الثالثة: وهي الوقوف على الاستعمال الصوتي والصرفي والنحوي للمصطلح، حتى نأمن اللبس في المعنى ونظفر بالخفة في البنية.
- المرحلة الرابعة: وفيها يلجأ العلماء المتخصصون إلى الأخذ من المعاجم اللغوية العامة، لوضع مصطلحات في ميدان تخصصهم من منطلق الخبرة والتجربة.

فعلى الرغم أن هذه المراحل يبدو أنها تقدم حلا جذريا لمشكلة وضع المصطلح، إلا أن هذا الطرح في واقع الأمر طرحا معياريا لا يتماشى مع واقع سيرورة ولادة المصطلحات اللسانية أول ما بدأت، إذ لا يمكن أن تتأتى هذه الرزانة في ترجمة ووضع المصطلح إلا من خلال وعي عميق ومسبق بطبيعة اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، مع إدراك حقيقي وجاد بالنتائج السلبية لعملية النقل والوضع دون أسس متينة، وهو ما غاب عن مترجمي وناقلي المعارف اللسانية ومصطلحاتها في الدرس اللساني العربي، لكن تظل هذه المراحل فعالة جدا إذا ما تم اعتمادها في المراحل الأولى من عملية الترجمة والوضع، أو حتى في الوقت الراهن لكن ليس قبل اتخاذ قرار جاد وصارم في إعادة بناء لبنات هذا العلم من جديد.

ثم إن اختلاف منهجيات الوضع المختلفة من قياس واشتقاق وقلب وإبدال ونحت... إلخ من جهة، وإعطاء أولوية الأخذ بطريقة قبل الأخرى من جهة أخرى، الأثر الكبير الذي خلق هذا التداخل والالتباس وحتى التضارب في المصطلح اللساني، فنلاحظ بأن جل المهتمين بقضية وضع المصطلحات وآلياتها أهملوا آلية الترجمة، كما قدموا وأخروا بعض الآليات عن بعض وأغفلوا بعضها الآخر، كما أضاف بعضهم آليات أخرى واعتمدوها أو دعوا إلى ضرورة اعتمادها، كآلية اعتماد التراث وإحيائه كما فعل **علي القاسمي**.

هذا وقد ذهب بعضهم من المحدثين مذاهب أخرى فقالوا بأن طرائق وضع المصطلحات هي، القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والتعريب([1])، وفي حقيقة الامر لا يخلو كلام كهذا من الإسراف والتكثير أحيانا مع التداخل والخلط أحيانا أخرى، أما عن حقيقة ترتيب هذه الوسائل حسب أهميتها اللغوية فليس تحديدا نهائيا وإنما هو تقدير نسبي في عمومه، إذ قد تتقدم هذه الآلية لدى هذا، وتتأخر الآلية نفسها عند ذاك([2]) وقد أعطى الباحث **ممدوح محمد خسارة** تفسيرا لهذا التداخل والخلط بقوله: "مرده إلى أن معظم الذين كتبوا في هذه الطرائق لم يكونوا من اللغويين، فلم يصنفوها من زاوية لغوية فبعضهم قد اقتصر على طريقتين، وبعضهم فرق بين أنواع الاشتقاق فعدَّ النحت طريقة مستقلة عنه، وعدَّ بعضهم القياس من

[1]- ينظر ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص18.
[2]- ينظر يوسف وغليسي ، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

طرائق الوضع، والحال أنه أصل نحوي وله دليل من أدلة استنباط الحكم، كما عُدَّ القلب والإبدال والنحت طرائق مستقلة، في حين أنها تعود إلى الاشتقاق. كذلك أغفل بعضهم إحياء اللفظ القديم، وتجاهل آخر الترجمة"([1])، ليكون بذلك الالتباس والتداخل مشكل حاصل في مناهج نقل ووضع المصطلح اللساني داخليا وخارجيا.

كما أن قضية تفعيل التراث العربي في وضع المصطلحات اللسانية وترجمتها هي الأخرى تُعد من أبرز أسباب تداخل المصطلح اللساني والتباسه، على اعتبار أن " في العودة إلى الينابيع العربية القديمة إعاقة للنمو اللغوي وتكريسا للازدواجية اللغوية القائمة بين اللغة المكتوبة والحوارية وبخاصة في ظل التطور المتسارع الذي يقدم يوميا ما يزيد عن خمسين ألف لفظة علمية وحضارية "([2]) على حسب رأي معارضي نظرية تفعيل التراث، مشيرين إلى أن في " خلط مفاهيم سابقة بمفاهيم مستجدة واردة وهذا مضر، خاصة إذا كان في العلم الواحد مثل اللغويات "([3]).

وهذا أمر يخالف موضوعية العلم التي جاءت لتكرس مبدأ حق الملكية الفكرية والسبق الحضاري والثقافي لشتى العلوم، ناهيك أن من شروط المصطلح الأساسية هو الدقة والوضوح لتجنب اللبس، إنما بتفعيل التراث وإشباع مصطلحات قديمة بمفاهيم حديثة، " يُحدث لبسا عند ورود المصطلح ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة، وقد يؤدي هذا اللبس إلى سوء الفهم"([4]). حينها يجد القارئ وحتى الباحث مصطلحات مثل قواعد، قواعد المعجم، الحالة الإعرابية، القاموس، الفُضلة والإلحاق... إلخ من المصطلحات المتوارثة والتي تثير لديه لجاجا، بين ما في ذهنه من تراكمات معرفية وما استجد من مفاهيم تخص علم اللسانيات الحديث، خصوصا وأنه قد ورث مجموعة من التصورات التصنيفية، التي ما انفكت تتضارب مع حقائق المعارف اللسانية الحديثة([5]).

2- إشكالية المصطلح اللساني داخل بيئته الأم: " مصطلح (phonology) من المصطلحات الغربية التي لم تُحدد تحديدا دقيقا في لغتها الأصل، ويختلف مفهومها من عالم إلى آخر؛ مما أدى إلى الإشكالات المتعلقة بهذا

[1]- ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص19.
[2]- مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني العربي الحديث، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، 2016م، ص11.
[3]- عبد الحميد دباش، المصطلح اللغوي في المعاجم الثنائية، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق- سوريا، ع29، ديسمبر2005م، ص74.
[4]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، د ت، ص28.
[5]- ينظر عبد الحليم بن عيسى، المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع5، م3، 2005م، ص85.

المصطلح إلى اللغة العربية باعتبارها اللغة الهدف "([1]) وهذا الأمر حتمي الحدوث باعتبار أن الترجمة مرتبطة بالآخر للحد الذي يجعلها منساقة وراء كل ما يصدر عنه، سواء ما تعلق بالبعد الثقافي أو ما تعلق أيضا بالبعد التقني([2])، ويمكن اعتبار اختلاف مفهوم بعض المصطلحات بين علماء العلم ذاته بنفس البيئة الثقافية من الأبعاد التقنية.

فتعدد المصطلح للمفهوم الواحد ليس أزمة عربية خالصة، بل هي مشكلة وقعت فيها اللسانيات الغربية أيضا، فالدراسات اللغوية في الغرب، أطلقت مصطلحين على العلم الذي يُعنى بدراسة اللغة، الأول (Linguistics) والثاني (Philology)، ولا شك أن نقل المعرفة عن طريق الترجمة هو نقل لمجموع إشكالاتها أيضا، خصوصا وأن الترجمة في الأساس قائمة على نقل المفهوم والمعنى في أحسن الحالات، دون إغفال السياقات البيئية والحضارية المحيطة بها، وهو ما وقعت فيه اللسانيات العربية أيضا بالضرورة.

فمصطلح (Linguistics) الذي يعني علم اللغة بمفهومها الغربي والذي تُرجم إلى ما يقارب الثلاثة وعشرين مصطلحا أحصاها **المسدي**، فقد اختلط مفهومه بمفهوم مصطلح (Philology) والذي تُرجم إلى فقه اللغة " وهو بحث غير محدد النطاق ولا متميز الحدود، وذلك أن مدلول هذه الكلمة قد اختلف كثيرا باختلاف العصور وباختلاف الأمم، ولا يزال العلماء يختلفون في فهمها وإطلاقها"([3]) إلى اليوم.

والمتمعن في إشكالية تداخل المصطلح اللساني والتباسه وتناقضه، يدرك ضمنيا أن ظاهرة الترادف في اللغة العربية، أيضا لها يد في أزمة المصطلح اللساني، خصوصا أنها كانت المصدر الأول والرئيس الذي أخذ منه مترجمو هذا العلم، أثناء عملية نقلهم لهذا الحقل المعرفي، فمصطلح اللسانيات والذي ترجم إلى ما يقارب الثلاثة والعشرين مصطلحا أو يفوق، لا شك أن مترجمو المصطلح وجدوا أنفسهم أمام مجموعة من الخيارات المصطلحية التي يمكنهم من خلالها أن يعبروا عن مفهوم هذا المصطلح على سبيل المثال لا الحصر.

فمصطلح اللسانيات والألسنية والألسنيات واللسنيات؛ المشتقة من كلمة لسان هي ترجمة صحيحة عن المصطلح الغربي (Langue)، والتي هي من بين الكلمات التي تعبر عن معنى اللسان، كما تعبر عن معنى اللغة أيضا على حسب السياق، وعليه فإن مصطلح اللغويات وعلم اللغة وعلم اللغة الحديث؛ هي ترجمة صحيحة أيضا للمصطلح الغربي السالف ذكره، وجميعها ترجمات صحيحة لها أساس لغوي ومرجعية

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة، إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير انموذجا، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م43، مل2، 2016م، ص1152.
[2]- ينظر ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، ص104.
[3]- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، المطبعة السلفية، جزيرة الروضة- القاهرة، 1357هـ- 1938 م، ج1، ص13- 14.

نظرية تفسرها، فبين اللسانيات وعلم اللغة قاسم مشترك وهو اللسان، الذي يعتبر عضوا أساسيا في عملية النطق والكلام في اللغة، كما ويعتبر رمزا للغة أيضا؛ فتجدنا نقول: " لسان القوم " ونقصدُ به لغتهم.

ولعل الباحثين في مجال علم اللسانيات العربية الذين آثروا مصطلح اللسانيات عن مصطلح علم اللغة مثل **عبد الرحمان الحاج صالح**، ليس لأنه الأصح في الترجمة؛ بل لأن علم اللغة يشترك في مفهومه مع عدة مفاهيم راسخة في العقل العربي "كعلم اللغة عند القدماء والذي يقابل علم النحو يقول: لقد ترجم بعض المؤلفين العرب لفظ (Linguistique) بعلم اللغة، وكنا لا نرى في ذلك بأسا لو أن كلمة اللغة تدل دائما على مفهوم اللسان، أي على ما حدده ابن جني بانها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، ولكن الأمر ليس هكذا، لأنه ولو دلت كلمة لغة على هذا المعنى العام، فقد تدل على معان مشتركة ربما غلبت هذه المعاني الفرعية على المفهوم العام"([1])، فالمفاضلة هنا في استعمال مصطلح اللسانيات بدلا من علم اللغة هو من باب تجنب اللبس والاشتباه، وبالتالي تحقيق شرط علمية المصطلح أي دقته وخلوه من اللبس والاشتباه والتعددية والترادف أيضا.

وانطلاقا من هذه الفرضية التي يُقرها الباحث عبد الرحمان الحاج صالح، في قضية اشتراك مصطلح علم اللغة في مفهومه مع مفهوم علم اللغة عند القدماء، فإنه قد يسأل الباحث أو القارئ عن مدى دقة مصطلح علم اللغة الحديث؛ الذي كان من بين المصطلحات التي تُرجم بها مصطلح اللسانيات الغربي، كما أنه مصطلح يلغي إشكالية اللبس المحتملة في اختلاط المفاهيم اللسانية الحديثة بنظيرتها في علم اللغة عند القدماء، وهنا ندرك بأنّ المترجمين العرب أثناء نقلهم لهذا العلم أنذاك، قد وقعوا ضحية لغة عربية يشكل الترادف فيها بابا من أباب النماء اللغوي ومظهرا من مظاهر جماليتها إلى جانب التضاد والاشتقاق .. إلخ

إن شيوع ظاهرة تعدد المفاهيم الاصطلاحية نتيجة تداخل والتباس المصطلحات ليس حكرا على اللغة العربية كما أسلفنا الذكر، لكنه حالة شائعة في اللغات الأخرى، وهذا التعدد هو نتيجة لاختلاف وجهات النظر وزوايا الرؤى لكل باحث في المجال، يقول في هذا الصدد **جون لاينز** :" سأستخدم في القسم التالي عددا من المصطلحات التي جاء بها أوسن ، إلا أنني لم أعطها التعبير الذي أعطاها إيّاها أوستن بالضبط، ففي بعض الحلات نجد أن تفسيره غير واضح على الإطلاق، وفي حالات أخرى يكون تفسيره من الوضوح ما فيه الكفاية إلا أنه مثير للجدل "([2]).

[1]- علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، مداخلة علمية بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر،ص12.
[2]- جون لاينز، المعنى واللغة والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية بغداد، بغداد، ط01، 1987م، ص194.

ولعل الراي الذي قدمه جون لاينز يختصر أزمة المصطلح اللساني العربي أيضا، فهو تعبير واضح الدلالة عن الاتفاق في المفاهيم والاختلاف في وضع المصطلحات؛ نتيجة الاختلاف حول دقة المصطلحات الموضوعة، وبالتالي إطلاق مصطلحات تعبر عن تلك المفاهيم ذاتها بمصطلحات يعتقد كل باحث في مجال اللسانيات أنها الأصح والأصوب للتعبير عن المفهوم، وهنا تتجسد فكرة الأهواء الشخصية في وضع المصطلحات وإطلاقها، وبالتالي خلق فضاء آخر من الفوضى المصطلحية وأزمة المفاهيم، والتي قد تصل في بعض الحالات إلى حد التناقض والتناقض في استخدام المصطلح ذاته عن الباحث نفسه، وسنأتي على عرض هذه الحالات بالتفصيل في مبحث مظاهر تداخل والتباس وتناقص المصطلح اللساني الذي سيأتي لاحقا.

فاللغة الهدف تتأثر بجميع إشكاليات لغة المصدر وبشكل حتمي، ومع تعدد المدارس اللسانيات وتعدد النظريات بين اللسانيات الامريكية واللسانيات الأجنبية الأروبية، نجد أن اللسانيات العربية حملت جملة من هذه الإشكاليات أيضا، من تعدد في وجهات النظر نتيجة تعدد مصادر الاخذ والنهل، التي استقى منها علماء العرب هذا العلم ما بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي([1]) ، إلى تعدد في الأسس النظرية للعلم ذاته داخل بيئته الأم، وبالتالي تعدد في إطلاق المصطلحات التي تنم عن المفاهيم المختلفة وما كان منها محل خلاف وجدال هناك.

وكل ذلك يؤكد ان ما يعانيه المصطلح اللساني العربي ليس إشكالا عربيا صرفا، فقد تجشم اللغويون الغربيون من ذلك قبلنا، وهو ما تبرره مقدمة **جورج مونان** لقاموسه، حيث استعمل جملة من العبارات اللافتة، والتي تكشف سوء حال المصطلحات اللسانية الغربية، كعبارة: "Le malaise terminologique " الدالة على " العسر الاصطلاحي " ، وعبارة: La contamination terminologique الدالة على " التلوث الاصطلاحي " حيث تعمد اصطناعها تعبيرا عن مدى العدوى التي أصابت المصطلحات اللسانية الغربية من علوم وكشوف علمية أخرى استطاعت أن تغزو الحقل الدلالي([2]).

ثانيا: مظاهر تداخل والتباس وتناقض المصطلح اللساني:

تعتبر قضية تداخل والتباس المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي سمة بارزة وإشكالية كبرى تسم اللسانيات العربية، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب التي سبق ذكرها والإشارة إليها بالتفصيل في مباحث سابقة من هذه الدراسة، إنما تظل قضية تناقض المصطلح اللساني مشكلة عرضية تصادف الباحث أو القارئ

[1]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص55.

[2]- ينظر فريدة ديب، المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نقد وتحليل، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والادب العربي تخصص المعجمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، السنة الدراسية 2013/2012م، ص82.

في المجال لكنها ليست بظاهرة تسم الدرس اللساني العربي من حسن حظنا، ذلك أن مشكلة التداخل والالتباس في اللغة أمر يمكن تبريره منهجيا، لكن أزمة التناقض المصطلحي على العكس من ذلك، إذ من العبث تبريرها نظرا لكون المادة موضوع الدراسة مجال علمي لغوي يعيبه التداخل والالتباس؛ إنما التناقض يفقده مصداقيته العلمية تماما، وهذا أمر غير مقبول.

1- التداخل والالتباس:

كثيرة هي الأمثلة عن تداخل المصطلح اللساني والتباسه في الدرس العربي، وهذا التداخل أفضى إلى حالة الالتباس في فهم المصطلح الواحد، ولتكن البداية بأول مصدر عرفنا من خلاله اللسانيات وهو كتاب " **Cours De Linguistique Générale**" لصاحبه مؤسس علم اللسانيات الحديثة **فرديناند سوسير**، فهذا الكتاب ترجم إلى اللغة العربية من لدن الباحثين في هذا المجال خمس مرات، ومع كل ترجمة حمل الكتاب عنوانا مختلفا عن باقي الترجمات، كما لون أن الكتاب المُترجم ليس كتابا واحدا، فنجد:([1])

- الترجمة التونسية التي صدرت سنة 1985م ، جاءت بعنوان " **دروس في الألسنية العامة** " حيث قام بها كل من **صالح القرمادي** و **محمد عجينة** و**محمد الشاوش**.
- الترجمة المصرية صدرت عام 1985م أيضا، وجاءت تحت عنوان " **فصول في علم اللغة العام** " لصاحبها **أحمد نعيم الكراعين**.
- الترجمة العراقية والتي صدرت سنة 1985م أهي الأخرى، تحت عنوان " **علم اللغة العام** " لـ **يوئيل يوسف عزيز**.
- الترجمة السورية التي صدرت بالجزائر عام 1986م بعنوان " **محاضرات في الألسنية العامة**" قام بها كل من **يوسف غازي ومجيد نصر**.
- الترجمة المغربية والتي صدرت سنة 1987م، حيث جاءت بعنوان " **محاضرات في علم اللسان العام** " من إعداد **عبد القادر قنيني**.

فمجموع العناوين التي ذكرناها اختلف اصحابها في ترجمة عنوان الكتاب، وكل عنوان هو زبدة مضمون ما تحمله صفحاته إجمالا، فمادامت العناوين قد تعددت بعد ترجمة الكتاب ذاته، فماذا عن ما بين طيات الصفحات؟!، ومن هنا بدأت مشكلة المصطلح اللساني العربي، فقد يعتقد القارئ بأن مجموعة الكتب هي قراءات في كتاب لأصحابها، وبالتالي هي مؤلفات مختلفة لا علاقة لأحدها بالآخر، وهذا لبس مرجعي

[1]- ينظر جيلالي بن يشو، مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني، مجلة اللغة العربية، جامعة مستغانم- الجزائر،ع24، ص162-163.

خصوصا وأن مجموعة هذه الكتب هي ترجمة لكتاب وليست قراءة له، ولعل في تعدد ترجمات عنوان هذا الكتاب، إشارة واضحة الدلالة إلى عدم التنسيق المنهجي بين الباحثين من جهة وإلى الاستسلام إلى شعور الرغبة في السبق والريادة من جهة أخرى، خصوصا وأن مجموع الترجمات جاءت متقاربة في سنة النشر.

ومن الأمثلة كذلك عن مشكلة التداخل والالتباس استخدام مصطلحات للتعبير عن مفهوم واحد، فمصطلحي (Semiotics) و (Semiology) كما يوضح الباحث **سمير ستيتية** " أن هناك فرقا بين كلمتي Semiology و Semiotics، وإن كانتا تُستخدمان حتى الآن للدلالة على مضمون واحد، بل ينبغي أن يكون بينهما فرق، فقد نترجم كلمة Semiology بعلم النظم السيميائية، ويكون مجال هذا المجال ساعتئذ دراسة النظم الإشارية المختلفة جريا على ترجمة كلمة Phonology بعلم النظم الصوتية، ثم قد نترجم كلمة Semiotics بعلم السيميائيات جريا على ترجمة كلمة Phonetics بعلم الاصوات"([1]) وهذا الاستخدام يسبب اللبس لدى الباحث أو القارئ، فماذا يعني أن نستخدم مصطلحين للدلالة على مفهوم واحد، سوى مخالفة شرط الدقة المصطلحية مع تجنب اللبس في الدلالة، ومن هنا تتحقق موضوعية المصطلح اللساني.

أما عن اختلاف المرجعيات الثقافية نتيجة "اختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي، وطبيعة الجدة المتجددة التي تكسو المعرفة اللسانية المعاصرة، وتراكم الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي، وما ينشأ عنه من توليد مطرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللسانية، وتكاثر المناهج التي يتوسل كل حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة أحياناً، كل ذلك قد تضافر فعقّد المصطلح اللساني، فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل"([2])، كل ذلك يؤدي إلى التداخل المصطلحي، وبالتالي يؤدي بالضرورة إلى لبس في الدلالة والمفهوم، لأن " الدارس باللغة الفرنسية يستعمل مصطلح الفونتيك لترجمة مصطلح phonétique بخلاف الدارس باللغة الإنجليزية الذي يستعمل مصطلح الفوناتيك ترجمة لمصطلح phonetic رغم أن ما يقابله في العربية وهو علم الأصوات، فإن اختلاف مصادر التكوين العلمي اللساني يؤثر سلبا على توحيد المصطلح؛ لأن لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح من لغتين مرة الفرنسية ومرة الإنجليزية، يفضي إلى مصطلحين عربيين لمفهوم واحد؛ ومنه إلى ازدواجية في المصطلح"([3])، والازدواجية في عمومها أمر غير محمود خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالعلم والموضوعية، على عكس الثنائية.

[1]- سمير ستيتية، السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الادب العربي، مجلة أبحاث اليرموك، ع2، م7، 1990م، ص36.
[2]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص55.
[3]- هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، ص87-88.

أما عن التداخل واللبس الذي يمكن أن يؤدي إليه اللجوء إلى استخدام المصطلحات التراثية للتعبير عن المفاهيم اللسانية الحديثة، فقد أشار الباحث أحمد مطلوب في كتابه بحوث مصطلحية بقوله: " ومما ازداد به الأمر تفاقما دوران المعرفة اللغوية بين متصورات مستحدثة ومفاهيم متوارثة وكثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي، ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه المدقق، فإذا بالمدلول اللساني يتوارى خلف المفهوم النحوي ويتسلل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية، فتتلابس القضايا ويعسر الجدل بين المتخاصمين، أعلى هوية اللفظ يتحاورون أم على مضمون الدلالة"([1])، خصوصا إذا افتقر اللفظ إلى الدقة المصطلحية، إذ ليس من الموضوعية مطابقة المصطلح اللغوي القديم الواضح الدلالة في أذهان مستعملي اللغة العربية، وإطلاقه على المفهوم اللساني الجديد، لأن في ذلك خلق لمشكلة أخرى وهي تداخل ولبس المفهوم في عقل الباحث او القارئ، نتيجة لاختلاف مجالات الدراسة بين علم اللغة القديم وبين اللسانيات الحديثة.

وامثلة ذلك كثيرة ومتعددة، نذكر على سبيل الذكر لا الحصر المصطلح التراثي " الحرف " وهو حرف استخدمه النحاة العرب للدلالة على الحرف المكتوب، وقد أُستخدم ترجمة للمصطلح (Consonnant) الدال على الحرف المنطوق.

- كذلك مصطلح (Philologie) الذي حظي بمجموعة من الترجمات ذات الخلفية التراثية منها: فقه اللغة وعلم اللغة.
- وأيضا " استخدام كلمة الإدغام تارة بالمعنى القديم؛ وهو إحداث تغيير يؤذي إلى التضعيف، وتارة بالمحتوى الدلالي لمصطلح (Assimilation) ويعني إحداث تغيير يؤدي إلى تشابه أو تماثل بين صوتين"([2])
- مصطلح "النحو" التراثي، وقد تراوح استخدامه ليعبر عن مصطلحين في اللسانيات، فقد أُستعمل للتعبير عن مفهوم مصطلح (Grammaire)، كما ستعمل عن بعضهم الآخر ليعبر عن مفهوم مصطلح (Syntaxe) أو التركيب ... إلخ ([3]).

فإطلاق المصطلح التراثي العربي ترجمة للمصطلح اللساني الغربي، هو درب من دروب إثارة اللبس في ذهن الباحث والقارئ العربي تحديدا، على اعتبار أن المصطلحات المعاد شحنها بمفاهيم حديثة، هي

[1]- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص176-177.
[2]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص228.
[3]- ينظر عبد الحليم بن عيسى، المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث، جامعة السانية وهران- الجزائر ، ص89.

مصطلحات قارة في ذهنه ولها مفاهيم محددة الدلالة آنفا. "ولهذا دعا محمد حلمي هليل إلى ضرورة وجوب الحرص والحذر عند استعمال المصطلح القديم في مقابل المصطلح الأجنبي؛ لأن توظيف المصطلح القديم لنقل المفاهيم الوافدة لن يساعد على تمثلها؛ بل سيثير البلبلة والخلط ... لذا لزم الحرص في استعمال المصطلح التراثي على ألا يختلط التصور العربي القديم بالتصور الأروبي الحديث، فالمصطلح التراثي يمثل نظاما معرفيا خاصا، له سيماته وتصنيفاته وتصوراته الخاصة به"([1]).

ومع كل ذلك فإنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال دفع الإجماع الذي أقرته الهيئات المختصة، بشأن ضرورة تفضيل المصطلحات العربية المتحراة من التراث، والتي قد تؤدي مدلول اللفظ الأجنبي أو تقاربه، دون إغفال شرط الدقة والوضوح مع تجنب اللبس والتداخل المفهومي.

2- التناقض:

فعلى الرغم من وجود حالة التناقض في استعمال بعض المصطلحات اللسانية بشكل عام في اللسانيات العربية، إلا أن وجوده يظل حالات شائعة وليست ظاهرة تسم المصطلح اللساني العربي كظاهرة التعدد مثلا، ثم إن الحديث عن التناقض في استعمال المصطلح اللساني هي أقصى مراحل الفوضى المصطلحية التي يعاني منها الدرس اللساني العربي، والتي هي في حقيقتها صورة من صور تعدد الترجمات واختلافها من لغة المصدر إلى لغة الهدف وهي اللغة العربية.

ومن أمثلة تناقض استعمال المصطلح اللساني ندكر على سبيل المثال([2]):

- ترجمة مصطلح (Mutability) والذي يدور مفهومه حول معنى التحول والتغير وعدم الاستقرار، إلا أن هذا المصطلح تعددت ترجماته عند الباحثين لدرجة التناقض، فقد ترجمه **يوئيل يوسف عزيز** بـ" التغير" في حين ترجمه **أحمد نعيم الكراعين** بـ "الاستقرار- الثبات"، وترجمه **صالح القرمادي** بـ "التحول"، أما **يوسف غازي ومجيد نصر** فقد ترجماه بـ "التبدل"، ولعل جميع هذه الترجمات يمكن اعتبارها ترجمات تدور في فلك المفهوم ذاته؛ وهو التحول والتغير وعدم الاستقرار، إلا أن ترجمة أحمد نعيم الكراعين، فقد شذت عن المفهوم العام لمعنى المصطلح وخالفته حد التناقض، وهذا الأمر له انعكاسات سلبية على المتلقي العربي، فهو يُسهم بشكل آخر في زيادة اتساع هوة الفوضى المصطلحية التي تعاني منها اللسانيات العربي من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا التناقض

[1]- عبد الحليم بن عيسى، المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث ، ص87.
[2]- ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير أنموذجا،ص1157-1158.

الصارخ في الترجمة يؤدي إلى تشتت المصطلح والتباسه داخل ذهن القارئ، وبالتالي فإن تأسيس المفهوم لديه يكون مشوها وهذا الأمر غير صحي البتة.

- وبالمقابل مصطلح (Immutabilite) والذي يدور معناه حول الثبات والاستقرار واللاتحول، ويبدو أن ترجمة هذا المصطلح قد أُشكلت على مترجميها، فنجد **صالح القرمادي** يترجمها تارة بـ "التحول" وتارة أخرى بـ "اللاتحول"، في حين يترجمها **يوئيل يوسف عزيز** حينا بـ "التغيير" وحينا آخر بـ "الثبوت"، والملاحظ في ترجمة كليهما أنهما يستعملان المصطلح ونقيضه في الآن ذاته للدلالة على مفهوم المصطلح الغربي.

- وأيضا مصطلحي (Syntax) و (Morphology) وهما مصطلحان أجنبيان يدلان على "النحو" و "الصرف" على الترتيب في الترجمة، وهذا هو الشائع عند عامة الباحثين في مجال اللسانيات، لكن يبدو أن للباحثين **يوسف غازي** و**مجيد نصر** رأيا مخالفا تماما لما هو شائع عند عامة العلماء واللسانيين في المجال، فمصطلح (Syntax) عندهما يقابله مصطلح "الصرف" في الترجمة، أما (Morphology) فيقابله مصطلح "النحو".

والواقع أن لا شيء يبرر حالة التناقض هاته، سوى الغفلة ولكل عالم هفوة، أو عدم رسوخ مفهوم دلالة المصطلحين في ذهنيهما، أو قلة كفاءتهما في الترجمة، وجميع هذه الأسباب وإن بررت سبب حصول حالة التناقض؛ إلا أنها لا تبرر الخطأ العلمي الذي وقعا فيه والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجرّ عن مثل هذه الظواهر، في ترسيخ اللبس والتناقض في المصطلح اللساني العربي، الذي بات ينشدُ الدقة والموضوعية، لكن الواقع للأسف الشديد لا يسعفه.

صحيح أن مصطلح النحو تراوحت استعمالاته عند الدارسين بين مصطلحي (Grammaire) ومصطلح (Syntaxe)، إلا أن هذا المصطلح الأخير " هو المخصوص بعلم النحو، أن النحو ليس إلا قسما من أقسام علم اللسان، وتقابله كلمة (suntaxis) الإغريقية الأصل، والمركبة من (sun) بمعنى **مع**، و (taxis) أي **ترتيب**. ولفظ النحو في العربية يفيد نفس المعنى تقريبا؛ لأن المتكلم ينحو به نحو طريقة أهلها، يتبعهم في ذلك ويقتفي أثرهم"([1])، أما مصطلح (Grammaire) " ونظرا إلى كون التصريف يتناول قواعد بنية الكلمة،

[1]- عبد الحليم بن عيسى، المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث، ص89.

والنحو يتناول قواعد بنية الجملة فقد يُطلق على المجال الدي يجمع بين مباحث العلمين علم القواعد (Grammaire)"([1]).

وأما مصطلح (Morphology) فهو "المجال الذي يتناول البنية القواعدية للكلمات ونظم المصروفات morphèmes لبناء الكلمات والقواعد التي تحكم هذه المصروفات"([2]).

هذه بعض الأمثلة عن التناقض المصطلحي، الناجمة أساسا عن سوء الترجمة حينا وعن عدم رسوخ دلالة مفهوم المصطلح اللساني في ذهن المترجم أحيانا أخرى، وعن عدم استقرار دلالة مفهوم المصطلح ذاته داخل اللغة المنقول منها، وبالتالي فإن عدم الثبات المفهومي في علم ما، هو رهان على التداخل والالتباس المؤدي إلى حد التناقض؛ والذي لا يجر خلفه سوى الفوضى المصطلحية وتعدد المفاهيم، وبالتالي افتقار المجال العلمي إلى العلمية التي تقتضي موضوعية الطرح ودقة المصطلحات وثبات المفاهيم.

[1]- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، حزيران- يونيو 2004م، ص16.
[2]- المرجع السابق، ص16.

المبحث الرابع: إشكالية استيعاب المصطلح اللساني واستعماله.

إن إشكالية المصطلح اللساني في ظل الفوضى المصطلحية التي يعيشها في خضم الدرس اللساني العربي، من أزمة وضع للمصطلح المناسب والدقيق إلى أزمة تعدد المصطلحات، ومنه إلى أزمة التداخل والالتباس حتى حد التناقض، هي أزمات خلقت واقعا مصطلحيا مشوها، ويبدو هذا التشوه بارزا في واقع استعمال المصطلح وحتى استيعابه، وفي هذا المحور من الدراسة سنحاول الوقوف على أكثر الزوايا إشكالا في واقع المصطلح اللساني العربي، وهي إشكالية استعماله واستيعابه.

أولا: ماهية الاستعمال والاستيعاب:

قد يتساءل الباحث أو القارئ لماذا تم اعتبار الاستعمال والاستيعاب إشكالية مصطلحية؟ وهو سؤال منطقي ووجيه. حينها سيكون جوابنا وبكل بساطة؛ لأن الاستعمال هو حقيقة وجود كيان المصطلح في الحقل المعرفي من عدمه، ونتيجة لحقيقه مدى استيعابه على حد سواء، فإذا كان الاستعمال فوضويا فذلك لأن الاستيعاب تشوبه حالة من عدم الاستقرار المفهومي، وبالتالي فإن الاستعمال هو واقع المصطلح في الاستيعاب، وبالمفهوم الرياضياتي فإن الاستعمال الصحيح يستلزم منطقيا الاستيعاب الجيد، وعكس ذلك يؤدي بالضرورة إلى عكس النتيجة حتما.

ولعل هذا ما حدث مع المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي. فعلى الرغم من حقيقة علمية هذا القانون (السبب والنتيجة) كقانون كوني راسخ، إنما ما حدث مع اللسانيات العربية بسبب اختلاط المفاهيم نتيجة استثنائية ظروف تشكل هذا العلم، بداية من عملية النقل والترجمة والوضع ودوافعها جميعا، أفرزت واقعا مصطلحيا تشوبه حالة من الفوضى، وبالتالي فإن قضية الاستعمال والاستيعاب هما إشكالية مفهوم قبل أن تكون إشكالية مصطلح.

1- الاستعمال:

الاستعمالُ مصدر من الفعل السداسي استعمل؛ على وزن استفعل، وأصل الكلمة آت من الفعل الرباعي أَعمَلَ على وزن أفعل. والفعل المتعدي" استعمل " وانطلاقا من ميزانه الصرفي " استفعل " فيه دلالة على القيام بفعل غير بسيط، إما باستخدام أداة أو القيام بمجهود أكبر وغير اعتيادي ماديا أو معنويا، كالفعل استخدم، والفعل استنتج ، فالاستخدام يحتاج لأداة مصاحبة لإتمام الفعل، في حين أن فعل الاستنتاج فيه إعمال للعقل وبشكل غير اعتيادي عن طريق بذل مجهود أكبر، نقول: أعمل الباحث عقله في التفكير؛ أي بذل مجهود عقليا أكبر في عملية التحليل والتفسير والمنطق.

كما أن معاني الأفعال التي تأتي على وزن " استفعل " ليست أفعالا حقيقية ثابتة، بل هي أفعال مشتقة من أفعال ثابتة وأصلية كالفعل الثلاثي قرأ، والفعل الرباعي فسّر، ومنه الاستقراء والاستفسار ... إلخ. وفي لسان العرب لابن منظور جاء " العمل هو المهنة والفعل، من عمِل عملا والجمع أعمال، وأعمله واستعمله طلب إليه العمل"([1]).

أما في الاصطلاح فلا يكاد يختلف تعريف الاستعمال عن تعريفه اللغوي إلى حد كبير، سوى ما حدده مجال الاختصاص، فالاستعمال هو الممارسة الفعلية للشيء أو الفعل، وقد عرفه الباحث **عبد الرحمان الحاج صالح** بأنه:" المتداول بالفعل في الحياة اليومية والأدبية والعلمية؛ إذ هو الإطار الطبيعي للمفردات، على أن تكون هذه المفردات داخل سياقاتها وفي الكلام الذي يستعمله المستعملون مشافهة ومكاتبة"([2]). فالمتداول بالفعل؛ هو الممارسة الفعلية على أرض الواقع بعيدا عن التنظير، وهذا هو الأصل الذي ينطلق منه الاستعمال أي كان مجاله.

صحيح إنّ التّعريف السابق يخُص الاستعمال في المجال اللغوي؛ أي الاستعمال اللغوي، إلا أن المنطلق المفهومي للاستعمال يظل ذاته وإن تغيرت مجالاته، فالاستعمال السياسي في مجال السياسة هو واقع وحقيقة الشعوب وسيادة الدولة بين نظيراتها من الدول، مهما تعددت النظريات وتنوعت أشكال الخطابات السياسية، ومثله تماما الاستعمال الديني والثقافي ...إلخ.

2- الاستيعاب:

الاستيعاب هو مصدر من الفعل السداسي استوعب على وزن استفعل، والأصل في الكلمة آت من الفعل الرباعي أَوْعَبَ، جاء في المعجم الوسيط([3]):

- **أَوْعَبَ** القومُ : خرجوا كلُّهم إلى الغَزْو.
- و **أَوْعَبَ** القومُ جلاءً: لم يبقَ ببلدهم منهم أحدٌ.
- و **أَوْعَبَ** فلانٌ في ماله : ذَهَبَ في إنفاقه كلِّ مذهب.
- و **أَوْعَبَ** استأْصله.
- و **أَوْعَبَ** الشيءَ في الشيءَ : أَدخله فيه كلَّه.

[1]- ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، م4، ص685.
[2]- زاهر بن مرهون الداودي، المصطلح اللساني عند عبد الرحمان الحاج صالح؛ أسلوب تقديم ومنهج تفضيل، مجلة جامعة نزوى للدراسات الأدبية واللغوية، السنة الثانية، ع 03، يوليو 2017م، ص 52.
[3]- ينظر شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ-2004م، ص 1042

- **استوعبه:** أخذه أجمع، والحديث تلقاه واستوفاه، والمكان أو الوعاء الشيء: وسعه.

ويبدو من خلال هذه الإشارات اللفظية لأوجه معاني لفظة الاستيعاب؛ أن معانيها تدور في عمومها حول مفهوم الكلية والشمولية، فخروج القوم جميعا إلى الحرب شمولية، والاستئصال قطع نهائي وبالمرة، وإدخال الشيء في الشيء أي كان نوعه او طبيعته؛ فإن الشيء الذي أُدخل فيه الشيء أوعبه واستوعبه، واستيعاب الحديث فهمه واستيفاء معانيه كاملة.

أما اصطلاحا فللاستيعاب تعريفات مختلفة، حسب طبيعة المجال المعرفي الذي وردت فيه، فهو" عملية عقلية تركز على إدراك المعاني الصريحة والضمنية في النص المقروء، وتنظيم الأفكار والربط بين التفاصيل، ونقد المقروء في ضوء الخبرات السابقة والسياقات"([1])، وهو تعريف يقدم مجموعة من التفاصيل الواجب توفرها في المتعلم حتى يتسنى له استيعاب المادة المعرفية المقدمة إليه في البرنامج التعليمي، فإدراك المعاني وتنظيم الأفكار والربط بينها مع نقد المقروء، جميعها نقاط أساسية لابد من توفرها لحصول الاستيعاب كنتيجة نهائية وأساسية في المجال التعليمي التربوي وحتى الأكاديمي.

وفي المجال اللغوي فالاستيعاب هو " محاولة إقامة علاقة بين الألفاظ والمعاني للتوصل إلى إدراك الوحدات الفكرية للنص، والتنظيم الذي اتبعه الكاتب واستنتاج الأفكار العامة"([2])، وهذا التعريف لا يكاد يختلف كثيرا عن التعريف السابق، على اعتبار أن كليهما أشارا إلى فكرة أن الاستيعاب عملية عقلية، فإدراك المعاني ومحاولة إقامة علاقة بين اللفظ والمعنى هو إعمال للعقل ومستوى من مستويات التحليل العقلي.

وعليه فالاستيعاب هو الثمرة المرجوة من المادة المعرفية المقدمة، وله أنواع وأهداف نذكرها كالآتي: ([3])

01- الاستيعاب المعرفي: ويهدف إلى الإلمام المعرفي بالمادة المعرفية لتحقيق أحد المستويات المعرفية؛ كالتذكر- الفهم- التطبيق- التحليل- التركيب- التقويم.

02- الاستيعاب الوجداني: وهو يهدف إلى التأثير النفسي والعاطفي على قارئ المادة المعرفية.

03- الاستيعاب السلوكي: يهدف هذا النوع من الاستيعاب إلى التغيير السلوكي على المستمع أو القارئ للمادة المعرفية.

[1]- قحوف أكرم إبراهيم، فاعلية أنشطة قائمة على المدخل التكاملي في تنمية مهارات الفهم القرائي والأداء الكتابي لدى طلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي، مجلة القراءة والمعرفة، ع18، 2016م، ص11.

[2]- الوقفي راضي، صعوبات التعلم النظري والتطبيقي، دار ميسرة، عمان- الأردن، ط1، 2009م، ص438.

[3]- ينظر حسن شحاتة ومروان السمان، المرجع في تعليم اللغة العربية وتعلمها، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر- القاهرة، ط1، ص34.

ومنه فالاستيعاب هو غاية نهائية ونتيجة لمجموعة من الإجراءات التحليلية والعقلية بسيطة كانت أم معقدة، والتي تجعل من القارئ أو الباحث أو المتعلم، على حسب مجال الاختصاص يصل إلى حالة من الفهم الكلي لعلاقة المقدمات بالنتائج ومنطق العلاقة بينهما، بناء على مجموع الخبرات المكتسبة وكذا النتائج المتوصّل إليها في سياق البحث أو الدراسة أو التجربة.

ثانيا: أسباب مشكلة سوء استيعاب المصطلح اللساني واستعماله:

إن قضية الاستيعاب والاستعمال قضية يشوبها بعض اللبس المنطقي، والسؤال المطروح هنا؛ من الأسبق منطقيا من الناحية التراتبية، أهو الاستعمال أم الاستيعاب؟، ويبدو أن قضية الأسبقية هذه قضية خلافية، ولكل وجهة نظر مبرراتها المنطقية حسب طبيعة المجال المعرفي والأهداف المنشودة فيه، فعلى سبيل المثال ثمة أشياء لا يمكن استيعابها أو استيعابها كليا إلا من خلال الاستعمال والممارسة الفعلية لها؛ كتعلم اللغة، فالطفل مع مرور الوقت وعن طريق السماع يتشكل لديه رصيد من الكلمات، يستعملها بعشوائية دونما استيعاب لها، ومع الزمن يتشكل في ذهنه الفهم الجزئي أو الكامل لتلك الكلمات، ليستعملها فيما بعد في مكانها الصحيح.

وبالمقابل وفي مجال العلوم الدقيقة كالطب مثلا، لا يمكن أن يسبق الاستعمال الاستيعاب، إذ لابد من استيعاب طبيعة الحالة المدروسة وبشكل مفصل، مع رصد الحالات المحتملة الحدوث وكيفية التعامل معها نظريا قبل الانتقال إلى عملية التطبيق العملي، وهو أمر مبرر علميا ومهنيا وأخلاقيا نظرا لطبيعة الهدف الأساسي وهو الحفاظ على الصحة العامة وحياة الأفراد، والأمر ذاته بالنسبة للمسائل الحسابية في الرياضيات، والمسائل التقنية كالتكنولوجيا وعلوم الإعلام الآلي، والأجهزة الآلية والتي لا يمكن استعمالها أو استغلالها إلا بعد استيعاب مبدأ عملها وطبيعته.

صحيح أن المجال المعرفي يحدد منطق أسبقية الاستعمال عن الاستيعاب أو العكس، لكن الأكيد أن الاستعمال والاستيعاب هما وجهان لعملة واحدة، والمعرفة الانسانية لا يمكن أن تقوم على أحدهما دون الآخر، فالاستيعاب هو إدراك للظاهرة المعرفية، أما الاستعمال فهو حقيقة وجودها على أرض الواقع، وهذا ما حدث ويحدث تماما مع المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي.

فإشكالية استعمال واستيعاب المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي هي مشكلة لازمت اللسانيات العربية مند نشأتها، على اعتبار ان مشكلة تعددية المصطلح اللساني كانت وما تزال إشكالية

قائمة، فبالعودة إلى السياق التاريخي لنشأة اللسانيات العربية تتجلى لدينا ملامح بداية تشكل أزمة المصطلح اللساني العربي، بداية من نقل هذا العلم وصولا إلى تأسيس مفاهيمه ووضع مصطلحاته، خصوصا وان هذا العلم وصل إلينا عن طريق الترجمة، والترجمة استعمال علمي وفني لابد وأن يسبقه استيعاب للمادة العلمية أو الأدبية المترجمة، ولعل أسباب إشكالية استعمال المصطلح اللساني واستيعابه لا يمكن أن تخرج عن النقاط التالية:

1- الجدة المتجددة التي تغلف طبيعة هذه المعرفة اللسانية المعاصرة([1]):

فاللسانيات كعلم يُعنى بـ" الدراسة العلمية والموضوعية للسان البشري، من خلال الألسنة الخاصة بكل مجتمع، فهي دراسة للسان البشري، تتميز بالعلمية والموضوعية"([2])، هو طرح جديد يعالج موضوع اللغة معالجة علمية تحليلية، على غير السائد في الدراسات اللغوية القديمة عند العرب، وهذا الطرح في حذ ذاته لاشك وأنه شكل صدمة حضارية آنذاك، لدى المشتغلين في مجال اللغة من لغويين ومترجمين وغيرهم من جمهور الباحثين والقراء في مجال اللغة.

وكل علم جديد – في العموم- لابد وأن يأخذ وقتا من الزمن حتى يستقر في أذهان متلقيه، فما بالك إذا كان هذا العلم علما لغويا لكن بطرح علمي إجرائي، يخالف المألوف في التعاطي مع هذا المجال المعرفي، ولعل هذا السبب كفيل بأن يجعل طبقة الباحثين اللغويين يقعون في سوء الفهم والاستيعاب وبالتالي الوقوع بالضرورة إلى سوء الاستعمال، وهو ما وقع فيه بادئ ذي بدأ ناقلوا هذا العلم عن طريق الترجمة.

وكعلم استطاع أن يتبنى مناهج علمية في دراسته للغة؛ تنطلق من أسس موضوعية يمكن برهنتها والتحقق منها، هي خطوة علمية جبارة جعلت من هذا التخصص اللغوي مجالا علميا بامتياز خلال القرن التاسع عشر ميلادي، على يد ثلة من اللغويين أمثال "**وليام جونز**" و "**شليجل**" و " **بوب**" .. وغيرهم، وعلى يد عالم اللسانيات الشهير **فرديناند دي سوسير** الأب الروحي لهذا العلم، نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، الأمر الذي جعل المهتمين بهذا المجال من المترجمين العرب يسارعون في ترجمته، وكانت البداية بكتاب "**Cours De Linguistique Générale** " **فيرديناند دي سوسير**، بداية من سنة 1985م، أين

[1]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص55.

[2]- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ط2، 1434هـ- 2013م، ص24.

اختلف مترجموه في ترجمة عنوانه، كمدخل لبداية نشأة الاختلاف المصطلحي، وظاهرة من مظاهر مشكلة الاستيعاب.

2- الذاتية والبعد عن الموضوعية:

إن البحث العلمي مهما كان مجاله له مجموعة من الأدبيات والأخلاقيات التي يجب أن تتوفر في البحث كأبجديات منهجية، وفي الباحث كشروط أدبية وأخلاقية تجعل منه ومن بحثه محل مصداقية علمية يمكن الاعتداد به في مجال البحث العلمي، ويبدو أن ما حدث مع اللسانيات العربية كان مخالفا لبعض هذه الشروط المنهجية والأدبية في التعامل مع هذا العلم، ومن أمثلة ذلك نذكر على سبيل الذكر لا الحصر التجاوزات التالية:

- **الرغبة في السبق:** وقد يبدو هذا الأمر للوهلة الأولى دافعا موضوعيا، على اعتبار أن المعرفة الانسانية والبحث العلمي بشكل عام؛ قائمان على مبدأ الفضول وحب الاطلاع، وهما أمران محمودان لأنهما دافعان أساسيان للبحث العلمي، كما أن نشوة السبق في الوصول إلى الحقيقة أو حل الإشكال المطروح بإثبات الفرضية العلمية أو نفيها أمر طبيعي في الإنسان، ولا يخالف الفطرة البشرية في سعيها لامتلاك الحكمة والمعرفة من أجل الحظي بالتقدير والاحترام، فنشوة السبق محرك أساسي للباحث العلمي ومحفز له و هو أمر صحي ولا خلاف فيه، لكن حينما يتحول حافز الرغبة في السبق إلى هدف يسعى إليه الباحث كشكل من أشكال الشهرة وحب الظهور وحسب، هنا يفقد العلم مصداقيته.

ولعلّ المترجمون هم أول من وقع في فخ الرغبة في السبق، ليس لكون اللسانيات علم لغوي يقدم طرحا علميا جديدا في دراسة الظواهر اللغوية المختلفة وحسب، بل لأنه علم غربي حديث لا يشبه ما هو موجود في الثقافة العربية، وهو ما دفع بالمترجمين إلى التسارع إلى ترجمة كل ما تعلق بهذا العلم دونما تريث موضوعي، يسمح لهم بالاستيعاب الكامل لمصطلحات هذه النظرية ومفاهيمها، حتى يتسنى لهم نقل هذه المعرفة نقلا موضوعيا يقدم صورة كاملة لعلم قائم بذاته، وليس طيف أفكار غريبة ومثيرة في الآن ذاته، ولعل الترجمات الخمس التي حظي بها كتاب العالم اللغوي **دي سوسير** أكبر مثال عن الرغبة في السبق بمنطلق ذاتي لا موضوعي.

و الأمر ذاته وقع فيه بعد ذلك جمهور اللغويين والباحثين في مجال اللسانيات، أثناء وضعهم للمصطلحات بعد أن توزعتها سبل الاستعمال، فصاغ له الصائغون من العبارات بفوارقها الكلية والجزئية([1]) كل على حسب ما يمليه عليه هواه، فاختلفت منهجيات الوضع باختلاف وسائل توليد المصطلحات المختلفة، من ترجمة وتوليد واقتراض وما يندرج تحتها من وسائل متعددة، وليس هذا وحسب، بل بلغ الاختلاف منتهاه لدرجة استئثار تقديم أحداها عن الأخرى وتأخير الأخرى عن الأخرى.

- **النزعة الفردية:** وهي دروة الذاتية عندما يتعلق الأمر بالبحث العلمي، إذ " أن معظم الدارسين صار يفضل ما استعمله هو، أو ما ابتدعه، دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات أو مراعاة شيوعها أو موافقتها لخصائص العربية، وقد ظهر ذلك جليا لدى الدارسين، ولا سيما العائدين من الدراسة في الدول الأجنبية"([2])، حينها أضحى جهد الباحثين في مجال توحيد المصطلحات لا قيمة له، في ظل تعصب كل دارس في استعمال ما ابتدعه من مصطلحات، من منطلق نظرة فوقية كونه دارس في إحدى الدول الغربية، دون محاولة إعطاء فرصة الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر للوصول إلى الرأي الأصوب.

وقد يندرج تحت هذين السببين؛ وهما الرغبة في السبق والنزعة الفردية مجموعة من الأسباب الأخرى، التي من شأنها أن تزيد مسألة سوء الاستعمال والاستيعاب تفاقما، فالمصطلح اللساني أداة علمية وُجد أساسا لإلغاء فكرة اللبس المفهومي من باب تحري الدقة والموضوعية؛ اللتان تحرت اللسانيات الحديثة دراسة الظواهر اللغوية المختلفة بهما كإجراء علمي موضوعي، بعيدا عن ذاتية الطرح والأهواء الشخصية للباحثين أثناء الدراسة.

ثالثا: مشكلة الترجمة واشتغال أصحاب غير أهل التخصص في بناء المصطلح اللساني ووضعه:

والترجمة من المشاكل العويصة التي عانت منها اللسانيات العربية، فكما كانت فاتحة خير على الثقافة العربية لمعرفة اللسانيات كعلم لغوي حديث وصل إلينا عن طريق الترجمة، كانت بالمقابل منفذا أدخل اللسانيات العربية في متاهة مصطلحية ومفهومية، كان سببها المترجمون، ولهذا تعد مسألة فوضى المصطلح اللساني من المسائل المرتبطة بالترجمة، بيد أن إشكالية الترجمة ليست إشكالية مصطلح، لكنها عنصر لها دور في العملية، وكل ما هنالك أن نختار المصطلح الأنسب في اللغة الهدف، ليعبر عن المفهوم الذي عبر عنه ذات المصطلح في اللغة الأجنبية أو اللغة الام.

[1]- ينظر عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، ص72.

[2]- عبد القادر حمراني، صناعة المصطلح بين نزعة التعدد وضرورة التوحد، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، ع1، م4، مارس2020م، ص63.

إذ نجد أغلب المصطلحات اللسانية الحديثة غربية المنشأ، متعددة اللغة، وصلت إلينا عن طريق الترجمة؛ التي باتت قاصرة عن الإدلاء بالتعبير اللغوي الدقيق للمصطلح الغربي، فكل لساني يأخذ بالترجمة التي تمليه عليه ذائقته ومنهجه، الأمر الذي دعا أولا إلى تحري اختيار المترجمين الحاذقين باللغة العربية وباللغات الأخرى وبالثقافة أيضا([1])، على اعتبار أن الترجمة أكبر من مجرد عملية نقل للمعارف من لغة المصدر إلى اللغة الهدف، فهي مسؤولية علمية وفنية تُحتم على المترجم نقل المعارف دون إغفال للسياقات الفكرية والثقافية التي أُنتجت في خضمها.

إن اشتغال أهل غير التخصص في مجال الترجمة أو وضع المصطلحات العلمية أو اللسانية لأمر ينافي تماما المناهج العلمية للبحث العلمي، القائم أساسا على التخصص العلمي والفني، مع تحري تخصصَ التخصصِ قدر الإمكان، لذلك ثمة ضوابط وشروط وجب توفرها في ترجمة المصطلحات العلمية وحتى اللسانية منها، حتى يُصبح المصطلح مصطلحا علميا يُعتد به.

وقد أشار الباحث **أحمد مطلوب** إلى الشروط التي تحدد بناءه في النقاط الآتية: ([2])

– اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية، أي تخصيص مصطلح مخصوص للدلالة على مفهوم محدد.

– اختلاف دلالته الجديدة على دلالته اللغوية الأولى، أي تجنب الخلط بين المفهوم القديم والجديد تجنبا للبس.

– وجود علاقة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي، أي الاحتكام إلى المنطق اللغوي من خلال استحضار القرينة العقلية.

– الاكتفاء بلفظة واحدة للدلالة على معنى علمي واحد، أي تجنب المرادفات والاعتماد المصطلح الواحد للدلالة على مفهوم واحد.

لكن وعلى ما يبدو من الحالة التي آل إليها المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي، والفوضى التي تعم بناء المصطلح واستعماله من تداخل وخلط، فإن سبب ذلك راجع إلى اشتغال أهل غير التخصص في وضع المصطلح وبناءه؛ وقد فسر ذلك الباحث **ممدوح محمد خسارة** حينما نوه إلى أن معظم الذين كتبوا في هذه الطرائق لم يكونوا من اللغويين، كما لم يصنفوها من زاوية لغوية بحتة، حينما اقتصر بعضهم على طريقتين فقط، بينما فرق بعضهم بين أنواع الاشتقاق واعتبروا النحت طريقة مستقلة عنه، كما اعتبر

[1]- ينظر شريط مسعود، ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية: أزمة تمثل المفاهيم أم موضة اختلاف؟، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، تمنراست- الجزائر، ع12، ماي 2017م، ص106.

[2]- ينظر أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص 09.

بعضهم القياس من طرائق الوضع، رغم أنه أصل نحوي ويُستخدم كدليل من أدلة استنباط الحكم، كما اعتبر بعضهم الآخر القلب والإبدال والنحت طرائق منفصله، في حين أنها تندرج تحت الاشتقاق. كما أغفل بعضهم إحياء اللفظ القديم، وتجاهل بعظم الآخر الترجمة ([1]).

فمع اجتماع إشكالية الجدة التي تغلف طبيعة علم اللسانيات، بأزمة الترجمة و اشتغال أهل غير التخصص في فيها وفي وضع المصطلح اللساني، مع السقوط في فخ الذاتية والابتعاد عن الموضوعية، بدافع الرغبة في السبق والنزعة الفردية التي طبعت بناء المصطلح اللساني واستعماله، فإن المصطلح اللساني ترامى بين سوء الاستيعاب مع سوء الاستعمال، فخلقت واقعا مصطلحيا تسوده الفوضى واللاموضوعية.

رابعا: مظاهر إشكالية الاستعمال والاستيعاب:

إن المتمعن في إشكاليات المصطلح اللساني العربي يكاد يجزم أنها جميعا تدور في فلك إشكاليتي سوء الاستيعاب والاستعمال، فاللسانيات كعلم غربي نقله إلينا ثلة من المترجمين، لابد وأن عملية الترجمة هذه سبقتها آلية ذهنية وهي استيعاب المادة المعرفية في بيئتها وعلى حسب سياقاتها الفكرية والحضارية، ومن ثم تمت عملية نقل هذه المعارف عن طريق الترجمة، ومن هنا تحديدا بدأت عملية الاستعمال، على اعتبار أن الترجمة استعمال.

وانطلاقا من كون المعرفة الانسانية قائمة على مبدأ التراكمية التاريخية؛ وعلم اللسانيات واحد من هذه المعرفة، فإن اللسانيات العربية كمجال علمي مثله مثل أي علم آخر له بداية، وهي بداية نقله وترجمته، وامتداد لحد اللحظة الراهنة، وبينهما ثمة عمليتان أساسيتان قائم عليهما العلم والمعرفة؛ وهما الاستيعاب والاستعمال، فالترجمة استعمال سبقها استيعاب، والنقد استعمال بعد استيعاب، ونقد النقد استعمال بعد استيعاب وهكذا دواليك، يتراوح بينهما العلم والمعرفة إلى آبد الابدين.

فاللسانيات العربية هي امتداد للسانيات الغربية، في محاولة إسقاط النظرية الغربية في دراسة اللغة دراسة علمية، على واقع اللغة العربية وتاريخها، ولم يتأتى ذلك إلا من خلال مجموعة من الوسائل اللغوية لآليات وضع المصطلحات في العربية، وهي: الترجمة والتوليد والاقتراض، والتي من خلالها سنحاول رصد مظاهر مشكلة سوء الاستعمال والاستيعاب في بناء المصطلح اللساني العربي.

[1]- ينظر ممدوح خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، ص19.

1- الترجمة:

" الشهادات تشترك في رميها للمصطلح الجديد بسهام الإشكال والإغراب والانغلاق ووجه الإشكالية في ذلك، أن المصطلح الأجنبي قد ينقل بمصطلح عربي مبهم الحد والمفهوم، وأن المفهوم الغربي الواحد قد ينقل بعشرات المصطلحات العربية المترادفة أمامه، أو أن المصطلح الواحد قد يرد مقابلا لمفهومين غربيين أو أكثر في الوقت ذاته " ([1]). فالإشكال والإغراب والانغلاق ما هي سوى أعراض لعدم استقرار المفهوم المصطلحي في ذهن المترجم أو واضع للمصطلح اللساني؛ كحالة من عدم الاستيعاب الكامل للمصطلح المنقول، الأمر الذي يؤدي إلى سوء استعمال المصطلح بالضرورة، فينجم عن ذلك ما يلي:

- **مصطلح مبهم الحد والمفهوم:** ومن أمثلة ذلك على سبيل المثال لا الحصر مصطلح (Aorist) والذي ترجمه **يوئيل يوسف عزيز** في ترجمته لكتاب **ديسوسير** بمصطلحين مختلفين في الدلالة وهما " الماضي" و " الماضي البسيط ". والامر ذاته في ترجمته لمصطلح (borrowing) والذي قابله بمصطلحي " الاستعارة " و " الاقتباس"، في حين أن المراد من الترجمة هو الاقتراض، وهو الترجمة الأصح والأمر راجع إلى عدم وضوح دلالة المصطلح لدى المترجم، أو عدم تحديد استخدامه في لغته الأصل ([2])، وكلا السببين راجعان إلى عدم الاستيعاب الكامل لدلالة المصطلح وبالتالي استعماله استعمالا غير صحيح.
- **مفهوم غربي يقابله عشرات المصطلحات المترادفة:** وامثلة ذلك كثيرة في الدرس اللساني العربي، نظرا لكون هذه الإشكالية تمثل الظاهرة الاغلب في أزمة تعدد المصطلح اللساني، وهي ظاهرة لغوية سادت حقل اللسانيات الحديثة، عطلت من عملية فهم المصطلح اللساني، وهو ما يفضي في أكثر الأحيان إلى حجب المعنى المقصود بالمصطلح عن المتلقي، ما يسهم في زيادة اللبس، وتعسير مسالك التمييز بين المفاهيم وتسمياتها، " فيصبح للمصطلح الواحد أكثر من مفهوم وحينئذ تظهر المشاحنة والمنازعة، مما يسبب الخطأ في الاستعمال طبقا للخطأ الحاصل في ذهن المستعمل لذا فهو يحمل في طياته تلبيسا خطيرا "([3]) ما يقتضي لزوم الدقّة والحرص على طلب الوضوح ورد التسميات المصطلحية إلى مجالاتها المفهومية الخاصة، ومن أمثلة ذلك نجد مصطلح الفنولوجيا

1- أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر العربي، المطبعة العلمية، دمشق، ط1 ، 2021م، ص13- 14.
[2]- ينظر مصطفى طاهر الحيادرة، مقال إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير أنموذجا، ص1151.
[3]- عبد الكريم بليل، المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هرندن- واشنطن، ط1، 2015م، ص12.

(phonologie) والذي نجده " ينتقل مرة كما هو في اللغة الإنجليزية فيسمى الفنولوجيا، ويُترجم مرة أخرى إلى تسميات عدة منها: التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات، علم النظم الصوتية، وترجمات أخرى تدرجه في الترجمات السابقة مثل علم الأصوات، وقد ترجمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة النطقيات "([1])

في حين أن مصطلح الفونيتيك (Phonétique) فقد تُرجم إلى: علم الأصوات العام عند **عبد الصبور شاهين**، وعلم الأصوات اللغوية عند **محمود السعران**، وعلم الأصوات عند **محمد علي الخولي**، والصوتيات عند كل من **عبد الرحمان الحاج الصالح وعبد السلام المسدي**، ومصطلح الفوناتيك عند كل من **إبراهيم انيس وكمال بشر**، والصويتة عند **يوسف الغازي**.

والملاحظ لترجمة هذين المصطلحين Phonétique / phonologie يلمح بأنه ثمة فروقات كبيرة في الترجمة؛ فمصطلح التشكيل الصوتي وعلم وظائف الأصوات ومصطلح النطقيات الذي أقره مجمع القاهرة بالنسبة للمصطلح الأول، وبين علم الأصوات اللغوية وعلم الأصوات والصوتيات بالنسبة للمصطلح الثاني، يجعل من القارئ يعتقد أن مفهومي هذين المصطلحين اللذان وُضعت أماميهما هذه المترادفات من المصطلحات، لم يكونا محددين الحد والمفهوم في لغتها الأصل، وهذا غير صحيح.

وبالمقابل فإن ترجمة المصطلحين تحيل إلى أن مصطلح النطقيات ومصطلح الصوتيان فيهما حالة من اللبس الذي يجعل من القارئ يعتقد أنهما ترجمة لمفهوم ومصطلح واحد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الترجمة في حد ذاتها حوتها حالة من عدم الاستيعاب الكامل للمفهوم في لغته الأم، وإن لم يكن الأمر كذلك فإنه هنالك لا محالة حالة من عدم الاستيعاب للغة الهدف وهي العربية، الأمر الذي أدى إلى حالة الفوضى في الاستعمال بالضرورة.

- **مصطلح غربي واحد يقابله مفهومين أو أكثر**: وإن لم تصل لحالة الظاهرة في اللسانيات العربية نظرا لقلتها بالمقارنة مع تعددية المصطلحات المترادفة في مقابل مفهوم غربي واحد، وقد سبق عرض مجموعة من الأمثلة في مبحث سابق من هذه الدراسة، إلا أن المشكل ذاته يظل قائما؛ في مسألة عدم الاستيعاب الكلي لمفاهيم أو مصطلحات أحد اللغتين؛ المصدر أو الهدف، وهذا التذبذب في الاستيعاب أدى بالضرورة إلى حالة التذبذب في الاستعمال، الامر الذي يفسره واقع المصطلح اللساني في الدرس العربي.

[1]- عبد العزيز الصايغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، 1998م، ص213-214.

2- التوليد:

"كلمات اللغة على نوعين: كلمات مألوفة في اللغة اكتسبناها في طفولتنا وأثناء تعلمنا، وكلمات مولَّدة بدافع الحاجة والضرورة، ويطلق على هذه الكلمات المولَّدَة أحيانا اسم المحدثة "([1])، فالمولد من الالفاظ هو ما استحدث منها، ويُعرف **جورجي زيدان** في كتابه **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**؛ المولد على أنه: " ألفاظا عربية تنوعت دلالتها للتعبير عما حدث من المعاني التي اقتضاها التمدن الحديث في الإدارة أو السياسة أو العلم أو غير ذلك"([2])، وهو تعريف شامل يلخص الأسباب التاريخية التي تؤدي بالألفاظ إلى اكتساب معاني جديدة قد تفرضها الحياة في مختلف مجالاتها تماشيا مع الركب الحضاري، كظاهرة من مظاهر حيوية اللغة في أجلِّ معانيها.

والمصطلح اللساني المولد حاضر وبشدة في الدرس اللساني العربي، وبأنواعه المختلفة من اشتقاق ونحت ومجاز... إلخ، ففي **قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي** قوبل المصطلح اللساني (Inachevé) بالمصطلح المشتق (**مبتور**) وهو اسم مفعول من الفعل الثلاثي بتر، كما قوبل أيضا المصطلح اللساني (Inanimé) بمصطلح (**جامد**) المشتق من اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جمد.

وفي ذات السياق فقد ورد في **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات**؛ المصطلح اللساني (Projectif) والذي قوبل بالمصطلح العربي باستعمال آلية المجاز، مصطلح (إسقاطي)؛ وهو صفة النحو الذي يطبق القواعد المستنبطة من عينة لغوية محددة، ومثله المصطلح اللساني الصوتي (Coronal) الذي قوبل مجازا في العربية بمصطلح (تاجي)؛ وهو صوت يتلفظ به على مستوى النطع (سقف الفم أو تاج الفم).

أما نحت المصطلح اللساني فقد أقره مجمع اللغة العربية سنة 1965م قبولا على اعتبار أنـــه ظاهرة لغوية احتاجت إليها اللغة قديما وحديثا ولم يلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرة تجيز قياسيته ومن ثم يجوز أن يُنحت من كلمتين أو أكثر اسم أو فعل عند الحاجة، على ان يُراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف من دون الزوائد، فإن كان المنحوت اسما أُشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلا كان على وزن فعلل أو تفعلل، إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك، وذلك جريا على ما ورد من الكلمات المنحوتة([3]).

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص355.
[2]- حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، ص183.
[3]- ينظر وجيه السمان، النحت، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م 57، ج1-2، يناير- أبريل، 1982م، ص92-109.

ومن أمثلته نجد في **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات** استخدام جملة من المصطلحات اللسانية المنحوتة نذكر منها على سبيل المثال: المصطلح اللساني (Allosème) والذي قوبل بمصطلح (بدمعنوي) أي؛ بديل معنوي، ويقصد به كل سمة دلالية صغرى تحتمل تحقيقات مختلفة حسب السياق الدلالي الذي ترد فيه، وأيضا مصطلح (Allographe) الذي قوبل بالمصطلح المنحوت (بدخطي) أي؛ بديل خطي، وهو تمثيل مادي متعدد للحرف الواحد خلال الكتابة.

والملاحظة الشائعة أن معاجم وقواميس المصطلحات اللسانية أردفت المصطلح اللساني الغربي وما تم إقراره من لدن المجامع اللغوية العربية، دونما شرح أو حتى تعريف مبسط للمصطلح؛ وهذا هو المطلوب والمتعارف عليه، نظرا لكون هذه القواميس والمعاجم متخصصة وموجهة في الأساس إلى فئة اللغويين والباحثين في المجال اللغوي، لكن مع شيوع هذا العلم بين أسوار الجامعات والمعاهد العلمية، أصبحت هذه المعاجم يلجأ إليها حتى القراء من الطلبة والمهتمين بالمجال اللساني، الأمر الذي أدى إلى حالة من سوء استعمال المصطلحات اللسانية نظرا لسوء استيعابها.

03- الاقتراض:

الاقتراض في اللغة هو مصدر من الفعل الخماسي اقترض أو الفعل الرباعي أقرض ومنه القرض؛ فنقول اقترض يقترض اقتراضا؛ واقترضتُ منه؛ أي أخذتُ منه القروض، ويقال أقرضه مالا أو غيره أي أعطاه منه على أن يرُدَّه إليه([1])، أما اصطلاحا فالاقتراض اللغوي في اللغة العربية " هو عبارة عن أخذ اللغة العربية ألفاظا من اللغات الأخرى، وذلك نتيجة للتجاور بين اللغات فيؤدي ذلك إلى الاحتكاك بين اللغات"([2])، وهو نوعين؛ المعرب والدخيل.

أ- المعرب: والمصطلح اللساني المعرب هو ما يصطلح عليه بالاقتراض المعدل بمعناه الاصطلاحي عند المحدثين، أين يتم اقتراض الكلمة من لغتها الأصلية مع اضفاء بعض التعديلات عليها في طريقة النطق وأيضا في ميزانها الصرفي، ليسهل اندماجها في اللغة العربية، ومن أمثلة ذلك في نقل المصطلح اللساني نجد: مصطلح اللساني (Sémiologie) والذي تم اقتراضه ليقابل مصطلح (السيميولوجية أو السيميولوجيا) وهو علم

[1]- ينظر إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 733 .
[2]- حليم حماد الدليمي، الهدية في فقه اللغة العربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط 01،2013 م- 1434هـ، ص75.

العلامات أو الإشارات أو الدوال اللغوية او الرمزية، سواء أكانت طبيعية ام غير طبيعية([1])، وهو مصطلح تم الإبقاء عليه كما هو نظرا لكونه يتناسب مع طريقة نطق العرب.

ومن الأمثلة كذلك مصطلح (Phonologie) الذي تم اقتراضه أيضا، مع الابقاء عليه كما هو دونما تعديل على ميزانه الصرفي لتوافقه مع طبيعة العرب في نطقها، وقد قوبل بمصطلح (الفنولوجيا) وهو علم الأصوات الوظيفي؛ الذي يُعنى بدراسة الأصوات اللغوية أثناء الأداء الفعلي للكلام([2]).

ب– الدخيل: أما المصطلح اللساني الدخيل؛ فهو كل اقتراض يدخل تحت أحد أنواعه الثلاث؛ إما الاقتراض الكامل أو المهجن أو المترجم، وأمثلته كثيرة فنجد على سبيل المثال: مصطلح (Morphème) الذي قوبل بمصطلح (مورفيم)، وهو أصغر وحدة دالة ينتهي عندها التقطيع اللغوي، وهو اقتراض كامل، كما قوبل أيضا بمصطلح مقترض اقتراض مترجم ومهجن معا وهو (صرفيم)، الأمر ذاته مع مصطلح (Monème) الذي اقترض اقتراضا كاملا ومهجنا في الآن ذاته بمصطلح (مونيم)، وهو أصغر وحدة لغوية ذات معنى([3])، وأيضا المصطلح اللساني (phonème) الذي قوبل بمصطلح (صوتيم) إلى جانب مجموعة من المصطلحات الأخرى منها : صوتية، وحدة صوتية، حرف صوتي، صوتون.

والمتمعن في مجموع هذه المصطلحات المقترضة يلاحظ بأنها وإن صيغت على طريقة العربيه في طريقة نطقها، إلا أنها تظل غريبة وشاذة عليها، وتجعل من القارئ والباحث على حد سواء يشعر بأنها مصطلحات تحمل ثقلا ونشازا ليس في نطقها فحسب، بل في استعمالها واستيعابها أيضا كما لو أنها استعمال لمستويين لغويين في الآن ذاته تجعل من العسير فهم الرسالة.

ويبدو أن مشكلة استيعاب المصطلح اللساني واستعماله، هي المآل النهائي الذي ينتهي ويجتمع فيه جميع أسباب مشكلة المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي، فتعددية المصطلح اللساني بدأت بمشكلة سوء الاستيعاب الذي نجم عنه بالضرورة سوء الاستعمال؛ الذي بدوره ومه مرور الزمن رسخ من عمق مشكلة الاستيعاب أكثر فأكثر، حتى أضحت التعددية المصطلحية استعمال وممارسة فعلية على أرض الواقع في حقل اللسانيات، فلا يكاد يُذكر المصطلح اللساني؛ إلا وذكرت معه على سبيل الاتباع والمزاوجة، مصطلحات عدم الاستقرار والثبات مثل: فوضى المصطلح اللساني، أزمة المصطلح اللساني، إشكالية المصطلح اللساني، معضلة المصطلح اللساني ... إلخ من المصطلحات الدالة على واقعه في الدرس اللساني العربي.

[1]- ينظر رداية مرجان، المقترض اللغوي وتأثيره على الكتابة اللسانية العربية المعاصرة، مجلة دراسات لغوية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس- الجزائر،ع6، جوان2018م، ص238.
[2]- ينظر المرجع نفسه، ص239.
[3]- ينظر المرجع نفسه، ص239.

الفصل الثالث: استيعاب المصطلح اللساني واستعماله عند الباحث الجامعي

أولا: منهجية البحث

ثانيا: تفريغ الاستبيان الخاص بالباحثين الأساتذة وتحليله

ثالثا: تفريغ الاستبيان الخاص بالباحثين الطلبة وتحليله

رابعا: النتائج العامة للاستبيانات

أما في هذا الفصل الثالث والأخير، فإننا سنحاول الوقوف على واقع استعمال المصطلح اللساني واستيعابه عند الباحث الجامعي، وذلك من أجل رصد أهم أسباب تعددية المصطلح اللساني ومدى تجلي ذلك على واقع استعماله واستيعابه، ليتسنى لنا معاينة حقيقة المصطلح اللساني في ظل إشكالية تعدديته والفوضى التي لازمته مند نشأته وإلى يومنا هذا. ولعل السبيل إلى ذلك هو الدراسة الميدانية كأداة منهجية يمكن بموجبها الكشف عن مدى صدق وصحة الفرضيات من عدمها، فهي بمثابة المحك لاختبارها، إذ تعطي للباحث صورة واضحة عن النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

ومن أجل الوصول إلى هذه الحقائق لابد من الاهتمام بالجانب الميداني لإثبات موضوعية النتائج وبسط الحقائق، إذ الهدف من هذه الدراسة هو معرفة " أوجه إشكالات تعددية المصطلح اللساني عند الباحث الجامعي من خلال الوقوف على واقع استعمال المصطلح اللساني واستيعابه ".

ويشتمل الفصل التطبيقي هذا على مجموعة من الخطوات المنهجية في البحث العلمي وهي كالآتي: منهجية البحث، المنهج المناسب له وتحديد نوع العينة وأدوات جمع البيانات، ليصل البحث إلى النتائج ومناقشتها في ضوء الجانب النظري استنادا إلى الفرضيات، ثم عرض أهم النتائج بعد تفريغ البيانات وتحليل الجداول، وفي الأخير توصيات الدراسة.

أولا: منهجية البحث:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة ما قصد اكتشاف الحقيقة، والإجابة عن التساؤلات والاستفسارات التي يثيرها موضوع الدراسة. وهو الطريقة التي يدرس بها الواقع أو الظاهرة أو توصف بها المشكلة وصفا دقيقا، كما يعبر عن الظاهرة "تعبيرا كيفيا وكميا، بحيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها بينما التعبير الكمي يعطيها وصفا قيميا أي مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى" ([1])

وفي ذات السياق يعرف **عمار بوحوش** المنهج بأنه: "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"([2])

1- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 م،ص 129.

2- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3 ،1990م، ص120.

فالمنهج إذاً يستجيب لطبيعة موضوع الدراسة التي تحتاج إلى خطة ميدانية يتم وفقها تحديد الفرضيات ثم اختبارها بناء على معطيات البحث، وعلى المعالجة الإحصائية التي تسمح بالتحليل والتفسير لتلك المعطيات، والتعليق عليها للخروج بالنتائج النهائية للبحث؛ مع جملة من الاقتراحات.([1])

وبما أننا قمنا بدراسة وصفية تحليلية، فإن المنهج الملائم لها هو المنهج الوصفي التحليلي، فهو يصف الظاهرة كما هي تحريا للدقة والموضوعية، ويُعرّف هذا المنهج بأنه مجموعة الاجراءات البحثية التي تتكامل لوصف ظاهرة معينة أو موضوعا ما، اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها ثم تحليلها تحليلا دقيقا للوصول إلى نتائج أو تعميمات على موضوع البحث الوصفي وما يشمله من خطوات علمية منهجية، هي كما يقول ذ. ب. فان دالين.Vandalan.B.D :([2])

- فحص الموقف الإشكالي
- تحديد المشكلة ووضع الفروض.
- اختيار المفحوصين.
- اختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها.
- تقنين أساليب جمع البيانات.
- وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها

1- عينة البحث ومكانها:

على اعتبار أن مصطلح الباحث الجامعي يشتمل في مفهومه على طرفي الحلقة التعليمية من استاذ وطالب، فقد تمثلت العينة في مجموعة من الأشخاص من مجتمع البحث، والمتكونة من مجموعة من أساتذة اللسانيات ومدرسي المواد اللغوية الذين يشرفون على التعليم العالي بكلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي، بالإضافة إلى مجموعة من طلبتهم من جميع الأطوار (ليسانس- ماستر- وطلبة الدكتوراه)، وقد تم انتقاء هاته العينة من جامعة أحمد درايعية بولاية أدرار .

1[1]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ص 129.
2- فاندلان، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، تر: محمد نبيل نوفل، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1996م، ص292-293

2- زمن البحث:

وقد بدأ البحث الميداني بداية من تاريخ: 2023/12/02 إلى غاية 2023/12/05 ، أين تم توزيع الاستمارات الاستبيانية الخاصة بالباحثين الطلبة وأساتذتهم داخل قاعات الدروس والمحاضرات وجمعها من السنة الجامعية 2024/2023.

3- أدوات البحث:

إن نجاح أي بحث علمي يتوقف على الاستخدام الصحيح للأدوات والتقنيات المنهجية، ويُقصد بأدوات البحث العلمي " مجموع الوسائل والطرق والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات الخاصة بالبحث العلمي وتحليلها، وهي متنوعة ويتحدد استخدامها على مدى احتياجات البحث العلمي، وبراعة الباحث وكفاءته في حسن استخدام الوسيلة أو الأداة"([1]).

وكانت الأداة التي تتماشى وطبيعة موضوع البحث وخصوصياته هي الاستبيان والمتمثل في استمارة تحتوي مجموعة من الأسئلة التي شملت المحاور الرئيسة لموضوع الدراسة.

- تعريف الاستمارة:

فالاستمارة هي الوسيلة العلمية والأداة المنهجية التي من خلالها يمكن التعرف على أراء وأفكار واتجاهات مجتمع البحث حول موضوع الدراسة، وتُعد الاستمارة من بين أهم وسائل البحث حيث توفر الجهد والوقت للباحث والمبحوث على حد سواء، وتنبع أهميتها من طبيعة النتائج التي يتوصل إليها الباحث من خلالها، وتتوقف مصداقية النتائج على مدى نجاعة الاستمارة فهي عبارة عن " مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات وأراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، وهي من أكثر الأدوات استخداما في جمع البيانات ."([2])

فالاستمارة وسيلة تفرض على الباحث التقيد بموضوع البحث وعدم الخروج عن المسار الذي رسمه سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي، وترتكز الاستمارة على خطوات هي: ([3])

1- تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها.

1- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم، عنابة- الجزائر، 2003 م،ص2 .
2- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999م، ص63.
3- ناصر ثابت، أضواء على الدراسة الميدانية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1992 م، ص314.

2– تحديد شكل الأسئلة والاستجابات والصياغة وتسلسلها .

3– اختبار الاستمارة قبل تعميم تطبيقها على أفراد العينة.

4– تنسيق الاستمارة وإعدادها في صورتها النهائية.

وقد استخدمناها كوسيلة لمعرفة آراء الأساتذة والطلبة من الباحثين حول الموضوع المطروح، علما أن العينة كان عددها كآتي : ثلاثون (30) أستاذا و مائتين (200) طالبا من مختلف الأطوار.

4– طريقة التوزيع:

تم وضع استبيانين، الأول موجه لأساتذة تخصص اللسانيات والمقاييس اللغوية بكلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي من جامعة أحمد درايعية ولاية أدرار، حيث اشتمل على عشرين (**20**) سؤالا مختلفا؛ بين أسئلة مغلقة ومفتوحة، تم الإجابة عنها ب(نعم) أو (لا) وذلك بوضع علامة (x) أمام الخانة المناسبة، أما الاستبيان الثاني فقد وُجه إلى طلبتهم بذات الكلية والقسم، وقد اشتمل على ست عشرة (**16**) سؤالا تنوع بين ما هو مفتوح ومغلق أيضا، وكلا الاستبيانين اشتملا على ثلاث محاور، المحور الأول متعلق بالبيانات الشخصية أما المحور الثاني فقد اشتمل على مجموعة البيانات الأكاديمية، اما المحور الثالث فقد احتوى على مجموع الأسئلة المتعلقة بإشكالية البحث وهو واقع استعمال المصطلح اللساني واستيعابه عند الباحث الجامعي.

5– المعالجة الإحصائية:

بعد جمع الاستبيانات الموجهة إلى الباحثين الجامعيين أساتذة وطلبة، تحصلنا على مائتين وثلاثين (230) استمارة، وبعدها قمنا بحساب عدد الاحتمالات التي تحصلنا عليها وذلك بحساب النسبة المئوية لكل سؤال اعتمادا على القاعدة الثلاثية لحساب النسب المئوية الاتية: **التكرارx 100 ÷ عدد العينة.**

ثانيا: تفريغ الاستبيان الخاص بالباحثين الأساتذة وتحليله:

بعد الانتهاء من عملية جمع الاستبيانات على الباحثين الأساتذة بجامعة أحمد درايعية بولاية أدرار، جاءت نتائج نسب المحاور كالآتي:

المحور الأول: والمتعلق بالبيانات الشخصية

- الجنس: 80% ذكور و 20% إناث.
- العمر: من 25–30 سنة 00% – ومن 31–40 سنة 20%

من 41-50 سنة 53.33% - ومن 51 سنة فما فوق 26%

المحور الثاني: والمتعلق بالبيانات الأكاديمية

- الدرجة العلمية:

❖ أستاذ مساعد: 06.6% ، مجال التخصص: اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية.

❖ أستاذ محاضر: 20%، مجال التخصص: اللسانيات العامة، لسانيات تطبيقية ، تعليمية اللغات.

❖ أستاذ تعليم عالي: 73.33%، مجال التخصص: اللسانيات العامة، علم الدلالة، اللسانيات التطبيقية، الصوتيات.

- الخبرة المهنية: من 06 إلى 12 سنة 33.33%

❖ ومن 15 سنة إلى 19 سنة 53.33%

❖ ومن 21 إلى 23 سنة 13.33%

❖ أما عن الجامعات التي سبق وأن درس الأساتذة بها فقد تراوحت بين التدريس في عدة جامعات على مستوى التراب الوطني بما في ذلك جامعة أحمد درايعية أدرار ، ونذكرها على التوالي: جامعة تلمسان، جامعة بسكرة، جامعة المسيلة ، جامعة غرداية، جامعة قسنطينة وجامعة بشار.

المحور الثالث: أسئلة موضوع الدراسة "واقع استعمال المصطلح اللساني واستيعابه عند الباحث الجامعي.

س1: هل سبق وأن درّسْت هذه المقاييس:

الجدول رقم (01):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	لسانيات عامة	16	%35
02	لسانيات عربية	09	%20
03	لسانيات تطبيقية	11	%24.44
04	مدارس لسانية	09	%20

جل الأساتذة سبق وأن درّسوا مقياس اللسانيات العامة إلى جانب المقاييس الأخرى ضمن الجدول، نظرا لكون بقية المقاييس هي فرع من فروع اللسانيات العامة (اللسانيات العربية، التطبيقية والمدارس اللسانية...إلخ)، الأمر الذي جعل من التكرار يفوق عدد العينة وهي ثلاثون استاذا، على اعتبار أن نسبة 35% منهم درّسوا مقياس اللسانيات العامة لكونه مقياس يرافق الطلبة طيلة سنوات مسارهم الدراسي.

س2: هل درست مقاييس أخرى لها علاقة باللسانيات؟:

الجدول رقم (02):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	28	%93.33
02	لا	02	%06.66

معظم الأساتذة سبق وأن دّرسوا مقاييس أخرى لها علاقة باللسانيات، منها : اللسانيات النصية، التداولية، الصوتيات، تعليمية اللغات، تحليل الخطاب، لسانيات اجتماعية ولسانيات حاسوبية، علم المصطلح، أصول النحو والمدارس النحوية ...إلخ، في حين أن النسبة الأقل من الأساتذة الذين لم يسبق لهم وأن درسوا مقاييس أخرى لها علاقة باللسانيات سوى اللسانيات العامة، بحكم التخصص ونقص الخبرة نظرا لحداثة مزاولتهم لمهنة التدريس الجامعي، وأسباب أخرى لها علاقة بالتسيير البيداغوجي والإداري.

س3: خلال تدريسك لمقياس اللسانيات؛ هل لاحظت تعددا واضحا في استعمال الطلبة لبعض المصطلحات اللسانية؟

الجدول رقم (03):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	16	%53.33
02	لا	04	%13.33
03	أحيانا	10	%33.33

أكثر من نصف الأساتذة لاحظوا تعددا واضحا في استعمال الطلبة لبعض المصطلحات اللسانية، في حين أن ربع الأساتذة أقروا أنهم لاحظوا ذلك في بعض الأحيان خلال تدريسهم لمقاييس اللسانيات، ويبدو أن إقرار معظم الأساتذة للتعدد الواضح في استعمال الطلبة للمصطلحات اللسانية صراحة وفي أحيان كثيرة لدى البعض الآخر من الأساتذة، يشكل النسبة الأكثر والتي تكاد تقارب 86.66%، الأمر الذي يجعل من مشكلة التعدد في استعمال المصطلح اللساني أمرا واقعا وظاهرة شائعة لدى الطلبة، أما باقي الأساتذة والذين كانت إجابتهم بالنفي –وهم قلة– فقد أرجعوا ذلك لكون الطلبة معارفهم في هذا المجال محدودة أساسا، إضافة إلى أن تلقي الطالب للسانيات لازال يشكل هاجسا معرفيا لديه.

ومن الأمثلة عن التعدد في استعمال الطلبة للمصطلح اللساني فقد أورد الأساتذة جملة منها نذكرها على سبيل العرض لا الحصر: علم اللغة/ اللسانيات/ الألسنية/ علم اللسان/ علم اللغة الحديث/ الدراسات اللسانية، علم الاجتماع اللغوي/ علم اللغة الاجتماعي، اللسانيات النفسية/ علم النفس اللغوي...إلخ

س4: ماهي أسباب صعوبة استيعاب الطالب لبعض المصطلحات اللسانية حسب اعتقادك ؟

الجدول رقم (04):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح	08	%26.66
02	أسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي	00	%00
03	أسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات	08	%26.66
04	أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح وكذا لأسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات	08	%26.66
05	جميع الاسباب السالفة الذكر	06	%20

انقسمت آراء الأساتذة حول أسباب صعوبة استيعاب الطالب لبعض المصطلحات اللسانية ندرجها كما يلي:

01- إذ رجح بعضهم الاحتمال الأول والمتعلق بالأسباب الاصطلاحية المتعلقة بصياغة المصطلح، نظرا لتنوع الكتاب والباحثين في هذا المجال، وبالتالي استخدام مصطلحات متنوعة حسب التوجه الفكري ونوع المشرب الذي تم الترجمة منه، ناهيك عن رداءة الترجمة في أحايين كثيرة، وكذا نقص المصادر اللسانية الأصلية لهذا العلم اللساني.

02- أما عن الأسباب النفسية المتعلقة بطبيعة هذا العلم الغربي فلم يرجعها الأساتذة كسبب أساسي في تفسيرهم لصعوبة استيعاب الطالب للمصطلحات اللسانية، وذلك راجع ربما إلى عدم قراءة الاحتمال بمنظور الطالب المتلقي لهذا العلم، خصوصا وأن جل طلبة تخصص اللغة والأدب العربي اختاروا هذا التخصص من الأساس بناء على الرغبة والميول النابع عن المعرفة المسبقة بحدود هذا المجال المعرفي، لكون هذه المادة تحديدا رافقتهم طوال مسارهم الدراسي بداية من المرحلة الابتدائية وإلى غاية المرحلة الثانوية، الأمر الذي يجعل من الطالب يفقد حماسته بعد أن يصدم بمادة اللسانيات الحديثة داخل الجامعة والتي تخالف جميع تصوراته المسبقة

عن اللغة، خصوصا وأنه تخصص أقرب إلى العلمية منه إلى طبيعة لغة اللغة المعهودة عنده؛ لما يحتويه من مصطلحات مترجمة ومعربة ... إلخ، والتي تتحول مع مرور الوقت إلى نفور قد يتجسد في صورة إهمال وعدم اهتمام وهذا أمر نفسي.

03- وأما احتمال كون صعوبة استيعاب الطالب لبعض المصطلحات اللسانية راجع لأسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات، فقد أقرّه نسبة لا باس بها من الباحثين الاساتذة مبررين ذلك كون علم اللسانيات في الأساس يحتوي على العديد من المفاهيم اللغوية المبهمة والتي تتطلب تفسيرا دقيقا قد يصعب على الأستاذ فعل ذلك في بعض الأحيان، بإضافة إلى كون اللسانيات الحديثة تحتوي على مجموعة من النظريات التي يصعب تطبيقها في الواقع وبالتالي ينعكس ذلك على فهم الطالب، الأمر الذي يجعل من مناهج تدريس علم اللسانيات تختلف من أستاذ لآخر وبالتالي ينعكس ذلك على استيعاب الطالب بالضرورة.

وقد اختار جملة من الباحثين الأساتذة كل من الاحتمال الأول والثالث معا معللين ذلك إلى أن كلا السببين يُكملان بعضهما بعضا، على اعتبار أن مشكلة اللسانيات العربية هي مشكلة مصطلح من الأساس، فإذا كانت صياغة المصطلح تفتقر إلى انعدام الدقة والتوحد المصطلحي فهذا يؤدي بالضرورة إلى تعددية مناهج تدريس علم اللسانيات بناء على وجهات نظر الباحثين من الأساتذة وخلفياتهم المعرفية، وكذا اجتهاداتهم الفردية في محاولة تقريب المفهوم إلى ذهن الطالب.

كما أن هنالك شطرا من الأساتذة رأوا ان صعوبة استيعاب الطالب لبعض المصطلحات اللسانية هي نتاج جميع الأسباب كلها؛ المدرجة ضمن الاحتمالات المذكورة في الاستبيان، مبررين ذلك أن أحدها يؤدي إلى الآخر استلزاما.

- وأسباب أخرى ذكرها الأساتذة نجملها في الآتي:

❖ مشكلة الترجمة وصعوبتها.

❖ عدم دراسة العلم بلغته الأصلية، نظرا لضعف الباحث الجامعي من حيث عدم امتلاكه للغات الأجنبية.

❖ عدم توحد جهود العلماء والباحثين في هذا المجال وتبنيهم مصطلحا واحدا.

❖ تنوع الكتاب والباحثين في استخدام المصطلح.

❖ رداءة الترجمة وتعددها.

❖ نقص الكتب اللسانية الأصلية.

❖ اختلاف الأساتذة وخلافهم في تدريس المصطلح اللساني واستعماله في البحوث.

- ❖ غياب الصرامة لدى المجامع اللغوية.
- ❖ عدم فهم الأساتذة المادة العلمية في أسسها المعرفية.
- ❖ ضعف المستوى اللغوي اللساني.
- ❖ البرامج المقررة والمدة الزمنية ليست كافية لتحقيق الكفاءة المعرفية للطالب.

ولعل مجمل الأسباب التي ذكرها الأساتذة الباحثين وإن تنوعت، فإنها لا تكاد تخرج عن الاحتمالات الثلاثة المقترحة ضمن الاستبيان.

س5: هل تواجه صعوبة في عملية شرح مفهوم المصطلحات اللسانية وتقريبها من ذهن الطالب؟

الجدول رقم (05):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	14	%46.66
02	لا	06	%20
03	أحيانا	10	%33.33

جل الباحثين من الأساتذة أقروا بأنهم يواجهون صعوبة في عملية شرحهم لمفهوم المصطلحات اللسانية من أجل تقريبها من ذهن الطالب، وقد برروا ذلك بمجموعة من الأسباب نذكرها كالآتي:

- ❖ عدم حب الطلبة للمقياس عموما وقلة اهتمامهم به.
- ❖ ضعف أغلب الطلبة وتهاونهم في التلقي والقراءة والبحث.
- ❖ التكوين الهش لدى الطلبة.
- ❖ إشكالية تلقي اللسانيات لدى الطالب لازالت مطروحة، ناهيك عن مصطلحات هذا العلم.
- ❖ تعدد المصطلحات اللسانية في الكتب اللسانية، ناهيك عن تراكمية الدرس اللساني الذي تشوبه الفوضى الاصطلاحية.

أمـــا الأساتذة الذين كانت إجابتهم تنفي أنهم يتلقون صعوبة في عملية شرح مفاهيم المصطلحات اللسانية أثناء تقريبها من ذهن الطالب فقد كانت مبرراتهم كالآتي:

- ❖ لا مشكلة في ذلك، لأن التمثيل عن العربية يقرب المفهوم.
- ❖ لأنه يتم إعادة المصطلحات إلى نصابها مع توضيح النظريات.

❖ لأنه يتم الإحالة على المصطلح في المدونات العربية وما يقابلها في اللغة اللاتينية ويبقى البحث والموقف للطالب.

وأما الأساتذة الذين أقروا بأنهم أحيانا ما يجدون صعوبة في عملية شرح مفاهيم المصطلحات اللسانية وتقريبها من ذهن الطالب فقد كانت مبرراتهم كالآتي:

❖ نظرا لاحتواء بعض المصطلحات اللسانية على مفاهيم معقدة وصعبة الفهم، وبذلك يصعب على الأستاذ تبسيطها وشرحها بشكل واضح للطلاب.

❖ الفروقات الفردية لدى الطلبة بشكل عام، الأمر الذي يجعل من شرح المصطلحات اللسانية أمرا صعبا في بعض الأحيان، وذلك لوجود معرفة مسبقة لدى بعض الطلبة للمصطلحات اللسانية دون الأخرى.

❖ عدم امتلاك الطلبة للأرضية المعرفية في هذا المجال.

س6: أثناء العملية التعليمية لمقاييس اللسانيات بشقيها النظري والتطبيقي، هل تقف عند كل المصطلحات اللسانية بالشرح والتحليل؟

الجدول رقم (06):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	20	%66.66
02	لا	00	%00
03	أحيانا	10	%33.33

ثلثا الأساتذة يقفون عند كل المصطلحات اللسانية بالشرح والتحليل أثناء العملية التعليمية لمقاييس اللسانيات وذلك لعدة أسباب ذكرها الباحثين الأساتذة ندرجها كالآتي:

❖ من أجل الوقوف على مختلف الفروقات المعرفية لكل مصطلح وتحديد المفاهيم.

❖ لضرورة توضيحها للطالب مع رفع اللبس في حالة وجوده.

❖ لمساعدة الطلبة على استخدام المفاهيم والمصطلحات الصحيحة والمناسبة لتحليل النظم اللغوية المختلفة.

❖ لزيادة معرفة الطلبة بالمفاهيم الحديثة في اللسانيات، وتطبيقاتها النظرية والتطبيقية.

أما الثلث الباقي من الأساتذة فقد أقروا بأنهم أحيانا ما يقفون عند كل المصطلحات اللسانية بالشرح والتحليل أثناء العملية التعليمية لمقاييس اللسانيات وقد أرجعوا ذلك إلى الأسباب التالية:

- ❖ لكون بعض المصطلحات ومفاهيمها شائعة لدى الطلبة ولا يوجد مشكل في استخدامها وتداولها.
- ❖ نظرا لأن التوقيت الزمني للبرنامج المقرر غير كاف للوقوف على كافة المصطلحات، الأمر الذي يستدعي من الأساتذة إلى توجيه الطلبة إلى البحث.

في حين أنه لا أحد من الأساتذة أجاب بالنفي عن السؤال المطروح، ولعل ذلك راجع إلى كون مقاييس اللسانيات تحتوي على كثير من المصطلحات الجديدة وغير المألوفة لدى الطالب بشكل عام، الأمر الذي يدفع بالأساتذة إلى ضرورة الوقوف بالشرح والتحليل لجل المصطلحات اللسانية من أجل تحديد مفاهيمها بدقة.

س7: هل توجه الطلبة إلى البحث في المصادر والمراجع اللسانية المقترحة ؟

الجدول رقم (07):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	30	%100
02	لا	00	%00
03	أحيانا	00	%00

أقر جميع الاساتذة بأنهم يوجهون الطلبة إلى البحث في المصادر والمراجع اللسانية التي يقترحونها عليهم، وذلك من أجل تحقيق الغايات التالية:

- ❖ لأن ذلك هو الأصل لدى الأستاذ والطالب على حد سواء، فالمكتبة معين ضروري وأساسي.
- ❖ ليتمكن الطالب من معرفة قضايا اللسانيات المتعددة والمتنوعة أكثر فأكثر، ومن بينها قضية تعددية المصطلح اللساني وإشكالياته، فالمصادر والمراجع اللسانية هي المنهل الأصل لتعلم هذا العلم وفهم مصطلحاته.
- ❖ حتى تتم الفائدة والتعمق ،لكن للأسف أحيانا لا يحدث هذا مع الطلبة لأسباب مختلفة أهمها انعدام الرغبة في البحث.
- ❖ إزالة للالتباسات عن مدلولات بعض المصطلحات، وكذا رفع الكفاءات في سبيل تحقيق أهداف العملية التعليمية.
- ❖ تعزيز القدرة على التحليل، فالمصادر والمراجع اللسانية تساعد الطلبة في تطوير قدراتهم المعرفية ناهيك عن تعزيز قدرتهم على التحليل والتفكير النقدي.

❖ البحث في المصادر المختلفة يساعد الطلبة في الحصول على المعلومات المتنوعة، والتي قد لا تكون متاحة في مقرر البرنامج الأكاديمي.

س8: هل تكلف الطلبة بترجمة المصطلحات اللسانية من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية ؟

الجدول رقم (08):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	10	%33.33
02	لا	08	%26.66
03	أحيانا	12	%40

تنوعت إجابات الأساتذة وتقاربت نسبها حول الاحتمالات الثلاث، فنسبة 33.33% من الباحثين الأساتذة يقومون بتكليف الطلبة بترجمة المصطلحات اللسانية من العربية إلى اللغات الأجنبية مبررين ذلك بما يلي:

❖ ليصل الطلبة إلى الترجمة الصحيحة خصوصا في ظل وجود اضطراب في ترجمتها.

❖ من أجل المقاربة بين العلوم والترجمات المختلفة، فعن طريق الترجمة يمتلك الطالب ناصية اللغة الثانية ويتمكن من إدراك الفروقات بين المصطلحات اللسانية وترجماتها.

❖ لضرورة ربط المصطلح بأصوله.

❖ حتى لا تختلط على الطلبة المصطلحات المعربة.

في حين أن نسبة 26.66% من الباحثين الأساتذة لا يكلفون الطلبة بذلك وقد برروا ذلك بمجموعة من الأسباب نذكرها كما يلي:

❖ نظرا لعدم تناول جزئية الترجمة ضمن برنامج الدروس والمحاضرات، وإنما يتم ذكر المصطلح وكتابته للطلبة على السبورة حتى يستبين ويتضح.

❖ خوفا من الوقوع في التشتت خصوصا وأن الترجمة في عمومها تتطلب مهارات ومعرفة واسعة باللغة والثقافة والتاريخ، فما بالك بالترجمة المتخصصة لعلم اللسانيات.

❖ تجنبا لعدم استعمال الطلبة للمصادر والمراجع اللسانية الموثوقة، الامر الذي يوقع الطالب في مأزق عدم الدقة ناهيك عن التشتت.

أما النسبة الأكبر والمقدرة بـ 40% من الباحثين الاساتذة فقد أقروا بأنهم يكلفون الطلبة بترجمة المصطلحات اللسانية من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية أحيانا، وقد برروا ذلك بالآتي:

- ❖ حسب طبيعة البحث وموضوع الدراسة، فأحيانا بعض المصطلحات اللسانية العربية هي مصطلحات معربة من الأساس أو مقترضة من اللغات الأجنبية، الأمر الذي يجعل من الأساتذة يطالبون الطلبة بالبحث في ترجمة بعض المصطلحات أحيانا؛ من باب الوقوف على أصل المصطلح اللساني المعرب وخلفيته التاريخية في سبيل تأصيل المصطلح وتثبيته في الذهن.

س9: وهل تطلب منهم مقارنة التعاريف المصطلحية باللغات المختلفة؟

الجدول رقم (09):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	08	%26.66
02	لا	08	%26.66
03	أحيانا	14	%46.66

تساوت نسبة الأساتذة الباحثين في تكليف الطلبة بمقارنة التعاريف المصطلحية باللغات الأجنبية بين الإيجاب والسلب وكانت النتيجة تتراوح بين 26.66% في كلا الاحتمالين، ولعل لكل أستاذ باحث وجهة نظر ورأي في الموضوع، فأما الأساتذة الباحثين الذين كانت إجابتهم بالإيجاب فقد برروا ذلك بالآتي:

- ❖ لأن المنهج التقابلي منهج تعليمي يساعد الطلبة في ضبط المصطلحات.
- ❖ من أجل أن يقف الطالب على مفهوم المصطلح باللغة الأجنبية، لأن معظم المصطلحات اللسانية هي مصطلحات أجنبية من الأساس، وهذا أمر ضروري.
- ❖ لأن ذلك يساعد الطالب في إنماء رصيده المعرفي في مجال اللسانيات، فتتسع معارفه اللسانية والمصطلحية.

وأما الأساتذة الذين جاءت إجاباتهم سلبية، باعتبار أنهم لا يكلفون الطلبة بمقارنة التعاريف المصطلحية باللغات المختلفة، فقد عللوا ذلك بما يلي:

- ❖ لأن التعاريف المصطلحية متقاربة من الأساس إلا في بعض الحالات الخلافية وهي قليلة جدا.
- ❖ نظرا لقلة التحصيل المعرفي للطلبة وضعفهم في اللغات الأجنبية.

- ❖ لأن مقاييس اللسانيات في كلية اللغة والأدب العربي تدرس باللغة العربية، فحري بالطلبة معرفة المفاهيم التي تقابل المصطلحات باللغة العربية من باب التوسع والتعمق في ذات التخصص، لأن هذا هو المطلوب منهم.
- ❖ صعوبة توفر المصادر التي تحتوي على التعاريف المصطلحية في اللغات المختلفة.

في حين أن النسبة الأكبر من الأساتذة الباحثين فقد أقروا بأنهم أحيانا ما يكلفون الطلبة بمقارنة التعاريف المصطلحية باللغات المختلفة وذلك راجع إلى الأسباب التالية نذكرها كالآتي:

- ❖ من أجل الإحالة على اختلاف المنابع التي ينهل منها الباحثين اللسانيين بناء على خلفياتهم الثقافية والمعرفية، حينها يدرك الطالب أسباب التعددية المصطلحية الحاصلة في حقل اللسانيات.

س10: هل تنسق بين المعلومات النظرية والمعلومات التطبيقية المقدمة ضمن مقاييس اللسانيات ؟

الجدول رقم (10):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	22	%73.33
02	لا	04	%13.33
03	أحيانا	04	%13.33

جل الأساتذة الباحثين يقومون بالتنسيق بين المعلومات النظرية المقدمة ضمن المحاضرات وبين المعلومات التطبيقية في الحصص التطبيقية ضمن مقاييس اللسانيات، وقد برروا ذلك بالآتي:

- ❖ لان المعارف النظرية لا تُرى ثمرتها وقيمتها إلا في جانبها التطبيقي.
- ❖ لأنه لا يمكن الفصل بين ما هو نظري وتطبيقي فهما وجهين لعملة واحدة.
- ❖ لسبب تعليمي بيداغوجي، يتعلق بحماية المهارات وتوجيه عملية التعلم، ناهيك عن إمكانية تدارك النقائص والصعوبات.
- ❖ لوجود علاقة طبيعية بين اللسانيات النظرية والتطبيقية في حقل اللسانيات، وإلا سيكون هذا الحقل المعرفي يتسم بانعدام الموضوعية العلمية أو العدمية.
- ❖ لأن طبيعة تلقي اللسانيات تفرض ذلك، باعتبار أن اللسانيات علم موضوعي ويتسم بخصائص العلمية والموضوعية.
- ❖ لتقريب المادة المعرفية من ذهن الطلاب فالتطبيق ممارسة فعلية للمعرفة عكس التنظير.

أما بقية الأساتذة الباحثين – وهم قلة قليلة – الذين اقروا بأنهم أحيانا ما يقومون بالتنسيق بين المعلومات النظرية والمعلومات التطبيقية المقدمة ضمن مقاييس اللسانيات، وبين من نفوا ذلك، فقد تساوت النسبة فكانت 13.33% بين الاحتمالين الاثنين، وقد أرجع الأساتذة الذين نفوا قيامهم بذلك إلى أنه:

- ❖ كثيرا ما يتعذر على الأساتذة فعل ذلك، نظرا لأن الأستاذ المحاضر في كثير من الأحيان ليس هو الأستاذ نفسه المكلف بالأعمال الموجهة في الجامعة ، الأمر الذي يجعل من التنسيق أمرا صعبا في الأغلب الأعم، وإن كان التنسيق أمرا ضروريا في كثير من الأحيان.

في حين الأساتذة الباحثين الذي أقروا بأنهم أحيانا ما يقومون بذلك فقد برروا موقفهم بحسب طبيعة المحور المدروس، فأحيانا بعض الدروس تتطلب التنظير فقط دون التطبيق والعكس وأحيانا الأمر يتطلبهما معا.

س11: هل تعتمد قواميس لسانية في ضبط مصطلحات المقياس ؟

الجدول رقم (11):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	24	%80
02	لا	00	%00
03	أحيانا	06	%20

ثمانون بالمائة من الأساتذة الباحثين يعتمدون القواميس اللسانية في ضبط مصطلحات مقياس اللسانيات، وهذا أمر أساسي وضروري لأن المصطلح اللساني مصطلح متخصص يحمل مفاهيم محددة مثله مثل أي علم تقني آخر، لذلك فإن العودة للقواميس أمر لابد منه تحريا للدقة المفهومية التي تفرضها طبيعة العلمية والموضوعية.

في حين أن عشرين بالمائة من الاساتذة الباحثين أقروا بأنهم أحيانا يعتمدون القواميس اللسانية في ضبط المصطلحات اللسانية، ولعل ذلك راجع ربما إلى أن جل المصطلحات اللسانية ضمن مقاييس اللسانيات هي مصطلحات متداولة وشائعة الاستعمال أو اضحت شائعة الاستعمال مع مرور الزمن أثناء تدريس المقاييس التي لها علاقة باللسانيات بشكل عام، لكن وعلى ما يبدو أنه لا أحد من الأساتذة الباحثين نفى ضرورة العودة إلى القواميس اللسانية، وذلك لأهميتها والتي لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عنها بالمرة.

س12: ما طبيعة القواميس المعتمدة عندك ؟

الجدول رقم (12):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	قواميس عامة	00	%00
02	قواميس متخصصة	30	%100

أقر جميع الأساتذة الباحثين أنهم يفضلون اعتماد القواميس المتخصصة بحجة أنها توفر مصطلحات دقيقة في مجال اللسانيات، الأمر الذي يساعدهم في فهم اللغة بشكل أعمق وأدق عكس القواميس العامة التي تقدم مفاهيم شاسعة وفضفاضة تفتقر إلى الدقة اللازمة في تعريف المصطلحات اللسانية المتخصصة، وقد تمحورت إجاباتهم حول الآتي:

- ❖ لضبط التصورات الذهنية لكل المفاهيم، فهي أكثر دقة في وصف المصطلح وتحديد دلالته.
- ❖ ليتسنى للطالب معرفة كيفية استعمال القاموس.
- ❖ لأن القواميس المتخصصة تقارب المصطلحات مقاربة علمية دقيقة.
- ❖ لأنها تقدم شرحا أدق مقارنة بالقواميس العامة.
- ❖ لأنها قواميس أكثر مباشرة في تحقيق الأهداف تلقيا وتدريسا وبحثا.

س13: ما لغة القواميس اللسانية التي تفضل اعتمادها ؟

الجدول رقم (13):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	أحادية اللغة	00	%00
02	ثنائية اللغة	22	%73.33
03	الاثنين معا	08	%26.66

جل الأساتذة الباحثين يفضلون اعتماد القواميس اللسانية ثنائية اللغة وذلك لعدة أسباب ذكروها كالآتي:

- ❖ لأن كل مصطلح أجنبي يحتاج إلى مقابل له في العربية، فعلى اعتبار أن اللسانيات علم غربي وصل إلينا عن طريق الترجمة فإنه حري بنا الاطلاع على أصل المصطلح في لغته الأم وما يقابله في العربية، وهذا

الإجراء في حد ذاته يقدم للباحث معرفة دقيقة بماهية المصطلح ومفهومه، ناهيك عن ابعاد اللبس وضبط المفهوم في الذهن، وهذا أمر ضروري.

- ❖ لأنها تُسهل على الباحث الذي يتقن لغة واحدة فقط الوصول إلى المقابلات الصحيحة دون عناء وجهد.
- ❖ لأن الأمر ضروري من منطلق أن اللسانيات هي في الأساس علم غربي، وجل الباحثين أساتذة وطلبه يتناولون هذا المقياس باللغة العربية، لذلك من المنطقي والضروري استخدام القواميس الثنائية اللغة من باب الضبط المصطلحي والمفهومي على حد سواء.

ويبدو أن هنالك جملة من الأساتذة الباحثين الذين يفضلون اعتماد القواميس الأحادية اللغة والقواميس الثنائية اللغة معا لأنهم يستفيدون من كل نوع بشكل من الأشكال على حسب طبيعة الدراسة والبحث، إضافة أنها مكملة لبعضها البعض في سبيل الضبط المصطلحي ودقة المفهوم، وقد دارت تبريراتهم لذلك في فلك النقطتين الآتيتين:

- ❖ القواميس الأحادية توفر تفاصيل دقيقة وشاملة حول المصطلحات في اللغة المستهدفة، الأمر الذي يساعد الباحث على الفهم الأعمق للاستعمال المصطلحي.
- ❖ القواميس الثنائية تقدم للباحث إمكانية المقارنة المباشرة بين المصطلحات في لغتين مختلفتين، مما يوفر له فهما أعمقا وبالتالي استعمالا صحيحا وأكثر دقة.

س14: اذكر بعض القواميس اللسانية التي اعتمدتها (تعتمدها) خلال مشوارك التعليمي، وتنصح الطلبة باعتمادها ؟

وقد ذكر الأساتذة الباحثين جملة من القواميس التي سبق وأن اعتمدوها أو ما يزالون يعتمدونها، وينصحون الطلبة أيضا باعتمادها نذكرها كالآتي:

- ❖ معجم اللسانيات الحديثة لسامي عياد حنا.
- ❖ كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم لمحمد التهانوي.
- ❖ معجم المصطلحات اللسانية لمبارك مبارك.
- ❖ القاموس الوجيز في المصطلح اللساني لعبد الجليل مرتاض.
- ❖ قاموس المورد لمنير البعلبكي.
- ❖ معجم اللسانية لبسام بركة.

❖ معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري.

❖ قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، لعبد السلام المسدي.

س15: هل تعتمد على محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية ؟

الجدول رقم (14):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	16	%53.33
02	لا	04	%13.33
03	أحيانا	10	%33.33

أكثر من نصف الأساتذة الباحثين أقروا بأنهم يعتمدون محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية، وذلك لعدة أسباب تصب جميعها في فكرة:

❖ أنها تسمح بالوصول الفوري إلى الكثير من المصادر والمراجع اللسانية بكل يسر وسهولة، مما يوفر الوقت والجهد.

أما الأساتذة الذين صرحوا بأنهم لا يعتمدون محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية، – فهم قليلون جدا – وذلك راجع إلى أنهم يفضلون استخدام المصادر والمراجع الأكاديمية لأنها موثوقة أكثر، خصوصا وأن المصطلح اللساني مصطلح لغوي متخصص يحتاج في بحثه إلى كثير من الجدية، خاصة وأنه مصطلح يشوبه كثير من الفوضى عربيا، والمواقع الالكترونية فضاء عام للبحث من لدن المتخصصين وغير المتخصصين كما أنه لا يخضع للرقابة بأي شكل من الأشكال.

ثُلث الأساتذة الباحثين من عينة البحث، أقروا بأنهم أحيانا يعتمدون المحركات الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية وذلك لأن هذه المحركات تتيح لهم إمكانية الوصول كثير من المقالات والأبحاث الأكاديمية التي قد لا تكون متاحة في المكتبات في كثير من الأحيان.

س16: ماهي حسب اعتقادك الأسباب الكامنة وراء تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد؟

وقد تعددت آراء الأساتذة الباحثين حول الأسباب الكامنة وراء تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد عند كل من الطلبة والأساتذة وضمن المؤلفات اللسانية، ندرجها بالترتيب كما يلي:

أ– عند الطلبة: حيث كانت الأسباب كالآتي:

❖ دراسة المقاييس اللسانية عند عدة أساتذة مختلفين.

- ❖ اختلاف مناهج تدريس مقياس اللسانيات بشكل عام.
- ❖ عدم الفهم الصحيح للجوانب الدقيقة للمصطلح اللساني.
- ❖ اختلاف المصادر والمراجع اللسانية التي يعتمدونها .

هذا وقد أشار بعض الأساتذة إلى أن الإشكال لا علاقة له بتعدد استعمال الطلبة للمصطلح اللساني الواحد، وإنما يتعلق بمادة اللسانيات في حد ذاتها وبطرق تلقيها، في حين أن بعض الأساتذة نوهوا إلى أنهم لم يلحظوا تعددا في استعمال الطلبة للمصطلح اللساني الواحد، وذلك لعدم مطالعة الطلبة للكتب المتخصصة ذات الخلفيات المعرفية المتعددة، وارجعوا ذلك إلى عدة أسباب منها الإهمال وعدم الرغبة في البحث اللساني بشكل خاص.

ب– عند الأساتذة:

- ❖ اختلاف مصادر البحث والاطلاع لدى الأساتذة، باختلاف الخلفيات المعرفية التي ينطلق منها كل أستاذ.
- ❖ نقص الخبرة.
- ❖ قلة البحث وضعف التكوين لدى بعض الأساتذة

ج– بالكتب اللسانية:

- ❖ الامر راجع إلى طبيعة روافد تكوين أصحابها.
- ❖ عدم وجود مرجعية عربية أصيلة في كيفية ضبط المصطلح اللساني.
- ❖ الارتجالية في استعمال المصطلح .
- ❖ اختلاف الترجمات من بلد عربي إلى آخر.
- ❖ تعدد الاتجاهات والمدارس اللسانية واوجه البحث.

س17 حسب رأيك هل يؤثر ذلك على المدركات اللسانية للطالب؟

الجدول رقم (15):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	24	%80
02	لا	00	%00
03	إلى حد ما	06	%20

جل الأساتذة أقروا بأن تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد عند الأساتذة وضمن كتب اللسانيات يؤثر على المدركات اللسانية للطالب، وقد حصروا ذلك في النتائج التالية:

- ❖ تخلق لدى الطالب تشتتا في فهم المصطلح اللساني، وبالتالي تشتتا في استعماله.
- ❖ الخلط بين المصطلحات اللسانية بعضها ببعض وبالتالي فقدان الدقة المصطلحية.
- ❖ الخلط بين المفاهيم المصطلحية بعيدا عن سياقاتها الوظيفية.
- ❖ المصطلحات مفاتيح العلوم فإذا تخلف شرط توحيدها سيكون هذا التخلف حاجزا بين الطالب والأستاذ والكتاب.
- ❖ الاضطراب في اعتماد مصطلح محدد وموحد.
- ❖ الزيادة في ضبابية المصطلح اللساني وزئبقيته استعمالا واستيعابا وبالتالي توسيع من هوة فوضى المصطلح اللساني.

في حين أن بعض الأساتذة رأوا بأن تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد عند الأساتذة وضمن كتب اللسانيات فد يؤثر على المدركات اللسانية للطالب إلى حد ما وليس بالضرورة المطلقة، وقد برروا ذلك بمجموعة من الأسباب نذكرها كما يلي:

- ❖ بعض الأساتذة أشاروا إلى فكرة أن تنوع الآراء والرؤى يزيد من خصوبة فكر الطالب الباحث.
- ❖ نوه بعضهم الآخر إلى أن قدرات الطلبة مختلفة ومتفاوتة، وبناء على هذه الفروقات الفردية بينهم تتحدد نتائج التأثير السلبي على مدركاته من عدمها.

ويبدو أن الطرح الذي ذهب إليه هؤلاء الأساتذة – وإن كان فيه وجهة نظر– نظرا لأنه يحمل الطالب مسؤولية البحث والتحري والاستقصاء، ويدعوه إلى اعتماد هذه الإجراءات العلمية الضرورية للباحث، إلا أنه مع كل هذا ليس فيه ضمانات لأن واقع المصطلح اللساني في العالم العربي ليس بحاجة إلى الاجتهاد فيه أكثر من حاجته إلى الانضباط والالتزام في استعماله بشكل موحد وصحيح.

س18: هل التمستم تحسنا في توحيد المصطلح اللساني خلال سنوات عملكم الاخيرة؟

الجدول رقم (16):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم ثمة تحسن	08	%26.66
02	لا المعضلة مازالت على حالها	12	%40
03	إلى حد ما	10	%33.33

انقسمت آراء الأساتذة حول موضوع تحسن توحيد المصطلح اللساني خلال سنوات تدريسهم الجامعي، فقرابة ثلث الأساتذة والمقدر نسبتهم بـ 26.66% اقروا بأنهم التمسوا تحسنا في توحيده، في حين أن أغلبيتهم بنسبة 40% رأوا بان المعضلة ما زالت على حالها ولم يلحظوا تحسنا في توحيد المصطلح اللساني خلال مشوارهم التدريسي بالجامعة، أما الثلث الباقي من الأساتذة فقد رأوا بأن هنالك تحسنا إلى حد ما في توحيده، ولعل اختلاف وجهات نظر الأساتذة بين فرضية وجود تحسن من عدمها وبين الاحتمالين، لعلامة واضحة أن إشكالية المصطلح اللساني ليست مسالة اجتهاد؛ وإنما هي مشكلة التزام واعتماد.

س19: هل تعتقد أن تدريس علم المصطلح في الجامعة يمكن أن يسهم في الحد من فوضى المصطلح اللساني استعمالا واستيعابا؟

الجدول رقم (17):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	18	%60
02	لا	04	%13.33
03	إلى حد ما	08	%26.66

أكثر من نصف الأساتذة الباحثين وبنسبة 60% يعتقدون أن تدريس علم المصطلح في الجامعة يُمكن أن يُسهم في الحد من فوضى المصطلح اللساني استعمالا واستيعابا، في حين أن نسبة 26.66% منهم يعتقدون أن تدريسه قد يخفف من الفوضى التي تعمه إلى حد ما وبالتالي يتحسن الاستعمال والاستيعاب على حد سواء، أما النسبة الاقل من الأساتذة وهي لا تتجاوز 13.33% رأوا بعدم جدوى تدريس علم المصطلح في الحد من مشكلته استعمالا واستيعابا.

س20: ما هي الحلول التي يمكن ان تقترحها للحد من هذه المشكلة او التخفيف منها إلى حد ما؟

تعددت آراء الأساتذة الباحثين حول الحلول المقترحة التي من شأنها أن تحد من مشكلة المصطلح اللساني أو تخفف من حدته إلى حد، ويمكن حصر اقتراحاتهم في النقاط التالية:

- ❖ تفعيل دور المجامع اللغوية العربية في قضية الفصل في الإشكاليات
- ❖ عقد مؤتمرات دولية لإيجاد حلول للمشكلة والأخذ بتوصياتها، وعدم جعلها حبرا على ورق.
- ❖ تدخل الهيئات العلمية المتخصصة تدخلا مباشرا لحل المشاكل.
- ❖ تكوين الطلبة والمؤطرين تكوينا صارما.
- ❖ توحيد المناهج اللسانية في الجامعة،. عن طريق اعتماد شبكة من المصطلحات الموحدة واختيار المراجع والقواميس التي تحقق هذا الهدف.
- ❖ جعل المصطلح خاضعا لسلطة الدولة، والتي يجب بدورها ان تسن قوانين لغوية تفرض على الباحث استعمال المصطلحات التي أقرتها المجامع اللغوية العربية، ومعاقبة كل من يخرج عنها في سبيل الحد من الارتجالية في وضع واستعمال المصطلح.
- ❖ ايجاد رؤى واضحة في كيفية توحيد المصطلح.
- ❖ توحيد الآراء مثل رؤية عبد الرحمان الحاج صالحو رؤية نعمان بوقرة ... إلخ ، ولا تكون هذه الآراء فردية وجهود ذاتية، بل مؤسساتية على مستوى كل دولة .
- ❖ التنسيق بين الجامعات والمجامع اللغوية والهيئات والمنظمات المهتمة بالترجمة والتعريب.
- ❖ توحيد المصطلحات في شتى العلوم وتشجيع الجامعات والمؤسسات على تداول واستعمال مصطلحات موحدة كتابة وتحدثا.
- ❖ نشر المصطلحات الموحدة المعتمدة من لدن المجامع اللغوية، في كتب وتوزيعها على الجامعات والمؤسسات.
- ❖ تفعيل القوانين التي سهر على الحد من هذه الفوضى المصطلحية تطبيقا وتنظيرا، مع إلزام الباحثين جميعا باعتماد ما تقرره المجامع اللغوية من مصطلحات موحدة يحترمها ويستعملها جميع الباحثين.
- ❖ برمجة مقياس في مقرر الجامعة الجزائرية باسم المصطلح اللساني.
- ❖ التدرج في تلقي هذا العلم داخل الحرم الجامعي، لنضمن السلامة المنهجية في عرض المعارف وترابطها وتسلسلها.

هذا وقد كان لبعض الأساتذة الباحثين إشارة إلى أهمية دور حضور المصطلحات التراثية العربية في الحد من فوضى المصطلح اللساني أثناء عملية وضع المصطلحات واعتمادها من لدن الهيئات والمجامع اللغوية المعتمدة، وذلك بالرجوع إلى التراث وجهود الأولين في هذا المجال واعتماد مصطلحاتهم والتأصيل لها وإثرائها بالبحث والاستعمال.

ثالثا: تفريغ الاستبيان الخاص بالباحثين الطلبة وتحليله:

وبعد الانتهاء من عملية جمع الاستبيانات على الباحثين الطلبة بجامعة أحمد درايعية بولاية أدرار، جاءت نتائج نسب المحاور كالآتي:

المحور الأول: والمتعلق بالبيانات الشخصية

- الجنس: 70% ذكور و 30% إناث.
- العمر: من 20-30 سنة 25% - ومن 31-40 سنة 45%

من 41-50 سنة 17.50% - ومن 51 سنة فما فوق 12.50%

المحور الثاني: والمتعلق بالبيانات الأكاديمية

- المستوى الدراسي:

❖ طالب ليسانس: 20% .

❖ طالب ماستر: 35%.

❖ طالب دكتوراه: 45%.

المحور الثالث: أسئلة موضوع الدراسة " واقع استيعاب المصطلح اللساني واستعماله عند الباحث الجامعي".

س1: هل درَست طيلة سنوات تكوينك بالجامعة نفسها ؟

الجدول رقم (01):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	125	%62.5
02	لا	75	%37.5

أكثر من نصف الطلبة وبنسبة 62.5% أقروا بأنهم درسوا طيلة سنواتهم الدراسية بالجامعة نفسها، في حين أن نسبة 37.5% درسوا في جامعات جزائرية مختلفة بما فيها جامعة أدرار، نذكرها كما يلي: جامعة بومرداس– جامعة الوادي،– المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة– جامعة سيدي بلعباس وجامعة ورقلة.

❖ **هل سبق وان سجلت فوارق مصطلحية (لسانية) بين ما قدم لك في جامعة وأخرى؟**

الجدول رقم (02):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	45	%60
02	لا	30	%40

وبعد أن قمنا بسؤال الطلبة عما إذا سبق وأن سجلوا فوارق مصطلحية لسانية بين جامعة وأخرى، اختلفت إجاباتهم بين التأكيد والنفي، ويبدو أن أغلبيتهم وبنسبة 60% لاحظوا وجود فوارق في استعمال الأساتذة للمصطلحات اللسانية بين جامعة وأخرى، ومن الأمثلة على ذلك ذكروا ما يلي:

❖ لسانية/ ألسنية، علم اللغة/ اللسانيات، اللسانيات/ علم اللسانيات.

❖ المعجمية/ علم المعاجم.

❖ صوتيم/ فونيم.

❖ صرفيم/ مونيم.

في حين أن نسبة 40% من الطلبة لم يسجلوا ذلك، وهذا أمر طبيعي ومنطقي، لأن مصادر الجامعة الجزائرية في البحث اللساني – سواء أكانت شرقية أم غربية –، فهي لا تخرج عما أقره الباحثين اللسانيين من مصطلحات وإن اختلفت الخلفيات الثقافية إنجليزية كانت أم فرنسية.

س2: ماهو انطباعك حول مقياس " اللسانيات " الذي درسته في البرنامج البيداغوجي ؟

الجدول رقم (03):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	أحببته	160	%80
02	لم أحببه	40	%20

أبدى جل الطلبة الباحثين وبنسبة 80% إعجابهم وحبهم لمقياس اللسانيات، وقد برروا ذلك بمجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ❖ لأنه علم حديث يهتم بدراسة اللغة بطرق حديثة.
- ❖ لأنه يكشف الغطاء عن الكثير من الدراسات القديمة والحديثة وله علاقة مباشرة بالعمليات التواصلية لدى أفراد المجتمع.
- ❖ علم شيق وميدان خصب للبحث والدراسة، يجمع بين العديد من العلوم، ولأهميته في ميدان تعليمية اللغات.
- ❖ لأنه علم يحتوى على حلول تطبيقية لمشاكل تعترضنا في واقع الحياة وفي الميادين العلمية، سواء مشاكل لغوية في النطق أو في الحياة الاجتماعية بشكل عام.
- ❖ لأنه يقدم أهم ما توصلت إليه النظريات اللسانية الحديثة والمعاصرة من نتائج في حقل تعليمية اللغات (التعليم والتعلم) وكذا ديناميكيته المستمرة، والتي تشوق الدارس والباحث على حد سواء.
- ❖ لأنه الجانب العلمي في دراسة اللغة، وهو ما أرغب فيه.
- ❖ لكونه مقياسا تطبيقيا علميا، يُعنى باللسان العام واللسان العربي وعلومه بصفة خاصة في اللسانيات العربية.
- ❖ لأنه يدرس اللغة كفاية لذاتها ومن أجل ذاتها.
- ❖ لما في هذا المقياس من رؤى ثرية وتطلعات جديدة، فتحت لنا آفاق البحث نحو عوالم كثيرة، لم تكن مكتشفة من قبل، وذلك من قبيل استثمار النظريات اللسانية الغربية في تعليمية اللغات وخاصة "النظرية التوليدية التحويلية" لنوام تشومسكي، وكذا فكرة الأنظمة البنيوية التي تجمع العلوم بعضها ببعض في بوتقة واحدة، وكلها تدرس العلوم من منظور لغوي (اللسانيات التطبيقية)، دون أن ننسى دور اللسانيات في النقد الأدبي، إذ أن أغلب المناهج النقدية تستمد أصولها النظرية والفكرية من بحوث وجهود علماء اللسانيات.

أما عن الطلبة الباحثين والذين أقروا بأنهم لم يحبوا مقياس اللسانيات فقد وصلت نسيتهم إلى 40% وهي – نسبة لا يستهان بها – فقد برروا ذلك بمجموعة من الأسباب تدور مجملها حول الأسباب التالية:

- ❖ لأنه يمتاز بالصعوبة والثقل.
- ❖ لأن مصطلحات اللسانيات غير واضحة وغير مفهومة في كثير من الأحيان، كما أن نظرياتها فلسفية، وأجد صعوبة في استيعابها، وكثيرا ما أتساءل بما أفادت اللسانيات لغتنا العربية؟
- ❖ لأنه علم يتسم بالفوضى المصطلحية والغموض في كثير من الأحيان.

ولعلنا إذا أمعنا النظر في مجموع المبررات التي قدمها هؤلاء الطلبة في عدم حبهم لمقياس اللسانيات، فإننا نلاحظ بأنها أسباب ذاتية نابعة عن انطباعهم حول هذا العلم وحسب، فالصعوبة والثقل على سبيل المثال يمكن أن تزول بمجرد وضوح الرؤية واستقرار الفكرة والفهم في ذهن الطالب، والأمر ذاته بالنسبة لعدم الوضوح والفهم.

س3: إذا كنت تعاني من صعوبة في فهم هذا المقياس؛ فأين تكمن أسباب صعوبة فهمك له بفرعيه النظري والتطبيقي ؟

الجدول رقم (04):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح	65	%32.5
02	أسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي	25	%12.5
03	أسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات	35	%17.5
04	أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح وكذا لأسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي	05	%2.5
05	أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح وكذا لأسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريسه	55	%27.5
06	أسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي وكذا لأسباب تعلمية متعلقة بمناهج تدريسه.	05	%2.5
07	الأسباب جميعها	10	%05

قرابة ثلث الطلبة الباحثين رأوا أن صعوبة فهمهم مقياس اللسانيات بفرعيه النظري والتطبيقي راجعة إلى أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح اللساني، وذلك لأن المصطلح في حد ذاته يتسم بمجموعة من السمات التي تجعله صعبا نذكرها كما الآتي:

- ❖ غرابة المصطلح اللساني: إذ إن كثيرا من المصطلحات تتسم بالغرابة والتعقيد، خصوصا المصطلحات التي اعتمد في وضعها على النحت والاقتراض، حينها يشعر طالب تخصص اللغة والأدب العربي بأن المقياس الذي يتناوله ليس مقياسا لغويا بقدر ما هو مقياس علمي.
- ❖ تشابه بعض المصطلحات: حيث أبدى كثير من الطلبة بأن المصطلحات اللسانية كثيرا ما تلتبس عليهم، فيقعون في مشكلة الخلط المصطلحي للتعبير عن المفاهيم، ومن الأمثلة التي ذكروها: فونيم- فونام/ مونيم- مونام/ مرفيم- مورفام ... إلخ.
- ❖ كثرة المصطلحات التي تعبر عن المفهوم الواحد: وهو الأمر الذي يجعل الطلبة يضيعون في فوضى التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد، خصوصا عندما يتعلق الامر بالمصطلحات غير المألوفة والمتداولة كمصطلح اللانغويستيك، والذي هو أحد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم علم اللسانيات، لكنه ليس شائعا كثيرا.

أما الطلبة الذين أقروا بأن صعوبة فهمهم لهذا المقياس تكم جراء أسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي، فقد وصلت نسبتهم إلى 12.5% ويمكن تلخيص مبرراتهم التي ذكروها في النقاط التالية:

- ❖ عدم تقبل المقياس: وهو من بين أكبر الأسباب الشائعة لدى طلبة كلية اللغة والأدب العربي، إذ أنهم يجدون صعوبة في تقبل مقياس علم اللسانيات وذلك نظرا لكونه يحتوي مجموعة من المصطلحات الأقرب منها للعلمية من اللغوية واللغة الأدبية التي تعودوا عليها، ناهيك عن صعوبة النظريات والمفاهيم التي يحتويها هذا المقياس، والتي تجعله يتسم بالتعقيد وصعوبة الفهم والتطبيق بشكل عام.
- ❖ غياب المتعة: ونظرا لأن تخصص اللغة والأدب العربي ذو طبيعة فنية بالنسبة لطلبته، فإن مقياس علم اللسانيات وبالمقارنة مع النحو والصرف والمقاييس الأدبية، يبدو أقل متعة وجاذبية، ومع عدم المعرفة المسبقة بهذا العلم، إلا بعد دخول قاعات الدروس والمحاضرات في الجامعة، فإن الطلبة ينتابهم شعور بالغرابة يخالطه بعضا من الشعور بالخوف، ليترجم في صورة نفور وعدم شعور بالمتعة.

أما الطلبة الباحثين الذين عزوا صعوبة فهمهم لمقياس اللسانيات لأسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات، فقد برروا ذلك بالآتي:

- ❖ ضعف الخلفية المعرفية عند الطالب ومحتوى المقياس الذي يتلقاه من طرف الأستاذ المكلف بتقديم الدروس أو المحاضرات.
- ❖ تنوع المشارب واختلافها في صياغة المصطلحات اللسانية بين المدارس الغربية.
- ❖ ضعف تكوين بعض الأساتذة، مع إسناد تدريس هذا المقياس إلى غير المتخصصين فيه.
- ❖ تعدد مناهج تدريس هذا العلم، فهي تختلف حسب الزاوية التي ينظر منها الباحث، الأمر الذي يؤرق المتعلم ويجعله يقف أمام هاجس عدم ضبط بعض المفاهيم اللسانية، وتحليل بعض الظواهر اللغوية، مما ينعكس سلبا على مخرجات فهمه واستيعابه.
- ❖ طبيعة مناهج التعليم في كليات اللغات والآداب عموما قديمة ورتيبة ومملة ولا تثير اهتمام الطالب بشكل عام.
- ❖ تطبيق المناهج الغربية على اللغة العربية، وهذا امر غير صحي البتة ولا تخدم العربية، بل بالعكس فهي تشغل الطالب بما لا ينفع في ترميم الواقع اللغوي.

وهناك من الطلبة الباحثين من أرجعوا صعوبة فهمهم لمقياس اللسانيات إلى سببين وأكثر ، وقد جاءت النسب على النحو التالي:

- ❖ حوالي نسبة 2.5% من الطلبة أقروا بان أسباب صعوبة المقياس راجعة إلى الأسباب الاصطلاحية المتعلقة بصياغة المصطلح اللساني، إلى جانب الأسباب النفسية المرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي، وكلا السببين ساهما في صعوبة هذا العم بفرعية النظري وللتطبيقي.
- ❖ حوالي نسبة 27.5% من الطلبة رأوا بأن الأسباب الاصطلاحية المتعلقة بصياغة المصطلح وكذا الأسباب التعليمية المتعلقة بمناهج تدريسه معا، ساهما في صعوبة فهمهم له.
- ❖ حوالي نسبة 2.5% من الطلبة أرجعوا ذلك لأسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي وكذا لأسباب تعلمية متعلقة بمناهج تدريسه معا.
- ❖ حوالي 05% من الطلبة أقروا بأن الأسباب جميعها ساهمت بشكل أو بآخر في صعوبة فهمهم لمقياس علم اللسانيات بشقيه النظري والتطبيقي.

ولعلنا إذا أمعنا النظر في الأسباب جميعها فإنها في واقع الأمر ماهي سوى أوجه مختلفة وزوايا نظر مختلفة لمشكلة واحدة وهي تعددية المصطلح اللساني، أسهمت جميعها في اتساع هوة الفوضى المصطلحية التي يعيشها حقل اللسانيات في عالمنا العربي.

س4: هل تعاني من صعوبة في فهم المصطلحات اللسانية واستيعابها ضمن ما قُدم إليك في هذا المقياس في شقيه النظري والتطبيقي ؟

الجدول رقم (05):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	35	%17.5
02	لا	25	%12.5
03	أحيانا	140	%70

أكثر من سُدس الطلبة الباحثين وبنسبة 17.5% أقروا بانهم يجدون صعوبة في فهم المصطلحات اللسانية واستيعابها ضمن ما قُدم إليهم ضمن مقياس اللسانيات في شقيه النظري والتطبيقي، ولعل ذلك راجع إلى أن المصطلحات اللسانية في الأساس هي مصطلحات متخصصة وتتضمن مفاهيم معينة تتطلب من الطالب تعمقا في التفكير، ناهيك أن حقل اللسانيات يحتوي الكثير من النظريات والمصطلحات التي تجعل من المقياس أكثر تعقيدا بالنسبة للطالب.

في حين أن ثُمن الطلبة وبنسبة 12.5% أقروا بأنهم لا يجدون صعوبة في فهم المصطلحات اللسانية واستيعابها، ولعل ذلك راجع إما لكفاءة الأستاذ المدرس للمقياس، كأن تكون مجال تخصصه أو لأنه يستعمل أساليب تعليمية تناسب احتياجات الطلبة وتثير اهتمامهم بالمقياس، وإما لاهتمام الطلبة وبشكل شخصي بالمقياس ومجال اللسانيات بدافع الرغبة أو بدافع المثابرة.

أما أغلبية الطلبة الباحثين وبنسبة 70% فقد صرحوا بأنهم أحيانا ما يعانون من صعوبة في فهم المصطلحات اللسانية واستيعابها ضمن ما قُدم إليهم في مقياس اللسانيات في شقيه النظري والتطبيقي، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى طبيعة مقياس اللسانيات الذي يتسم بعلمية الطرح والتعقيد وتعدد المصطلحات في كثير من الاحيان.

س5: هل تعتمد قواميس لسانية في ضبط مصطلحات هذا المقياس ؟

الجدول رقم (06):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	90	%45
02	لا	25	%12.5
03	أحيانا	85	%42.5

قرابة نصف الطلبة الباحثين وبنسبة 45% أقروا بأنهم يعتمدون القواميس اللسانية في ضبط المصطلحات اللسانية المقدمة ضمن مقياس اللسانيات، وهذا أمر ضروري يمكنهم من الوقوف على حدود المفاهيم الدقيقة للمصطلحات اللسانية، في حين أن ثُمن الطلبة وبنسبة 12.5% أقروا بأنهم لا يعتمدون القواميس اللسانية، وهو أمر غير صحي بالمرة، فاللسانيات علم غربي وصل إلينا عن طريق الترجمة، ومجمل مصطلحاته ليست مصطلحات شائعة في عمومها وإن كانت متداولة فإنها تحمل دلالات مختلفة ومفاهيم خاصة قد تخالف المفهوم العام الذي يحمله المصطلح المتداول في اللغة العربية، وذلك بحكم لغة التخصص، أما الطلبة الباحثين الذين أقروا بأنهم أحيانا ما يعتمدون القواميس اللسانية في ضبطهم للمصطلحات اللسانية فقد وصلت نسبتهم إلى 42.5% وهو أمر مقبول ومطلوب في كثير من الأحيان وذلك لنفس الأسباب السالفة الذكر.

س6: ما طبيعة القواميس المعتمدة عندك ؟

الجدول رقم (07):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	قواميس عامة	55	%31.42
02	قواميس متخصصة	110	%62.85
03	كلاهما	10	%5.71

من أصل مائتين طالب (عينة البحث) ثمة نسبة 12.5% منهم أقروا بانهم لا يعتمدون قواميس لسانية في ضبط المصطلحات أي ما يعادل خمسة وعشرون (25) طالبا، لم يجيبوا على سؤال " ما طبيعة القواميس المعتمدة عندك ؟ "، الأمر الذي يقلص نسبة العينة من مائتين طالب إلى مائة وخمسة وسبعين (175) طالبا، وباحتساب هذه العينة بالنسبة المئوية نخلص إلى النتائج التالية:

قرابة ثُلث الطلبة أي بنسبة 31.42% الباحثين أقروا بانهم يعتمدون القواميس اللسانية العامة، وقد برروا ذلك لتوفرها وسهولة الوصول إليها، كما أنها تحتوي على المعلومات الأساسية عن المصطلحات والمفاهيم اللسانية التي يمكن أن يحتاج إليها الطلبة في دراستهم، بعيدا عن التعقيد.

أما أكثر من نصف الطلبة تقريبا وبنسبة 62.85%، فقد أقروا بأنهم يعتمدون القواميس المتخصصة، مبررين ذلك بما يلي:

- ❖ لأنها قواميس متخصصة تقدم مفاهيم دقيقة ضمن حقل تخصص اللسانيات.
- ❖ يساعد على فهم واستخدام المصطلحات اللسانية المتعلقة بمجال التخصص، وبشكل دقيق.
- ❖ تسهم في ضبط المصطلح اللساني في ذهن الطالب بشكل صحيح وقطعي الثبوت والدلالة، كما أراد له باحثيه في أن يستقر في عقول الدارسين والمهتمين بالقضايا اللسانية ومنه الدفع بحركة البحث اللغوي نحو التطور والتجديد.

وأما الطلبة الباحثين والذين أقروا بأنهم يعتمدون القواميس العامة وكذا المتخصصة في ضبط المصطلحات اللسانية فقد وصلت نسبتهم إلى حوالي 5.71%، فقد كانت مبرراتهم تدور في مجملها حول نفس الفكرة والمبدأ الذي انطلق منه كل من مستعملي القواميس العامة والمتخصصة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تقتضيه الضرورة وطبيعة المصطلح وسياقاته.

س07: ما هي لغة القواميس اللسانية التي تفضل اعتمادها ؟

الجدول رقم (08):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	أحادية اللغة	75	%42.85
02	ثنائية اللغة	95	%54.28
03	كلاهما	05	%2.85

أكثر من نصف الطلبة الباحثين وبنسبة 54.28% أقروا بأنهم يفضلون اعتماد القواميس ثنائية اللغة، وذلك لأنها قواميس توفر ترجمة مباشرة إلى لغتهم الأم، الأمر الذي يساعدهم كثيرا في فهم المصطلح وتحديد مفهومه بدقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا لكون اللسانيات علم غربي وصل إلينا عن طريق الترجمة فقد ذكروا مجموعة من الأسباب التي تدفعهم لاعتماد القواميس الثنائية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ❖ لأن اللسانيات علم غربي أُدخل على دراستنا العربية، ومادام أن الترجمة لا محالة تخون النص الأصلي فإنه من الأوجب العودة لأصل المصطلح من المصدر، حتى يتمكن الباحث من التفاعل مع هذا الوسيط الثقافي والحضاري بشكل جيد.
- ❖ للتمكن من العودة إلى لغة المصدر في حالة الضرورة العلمية، توخيا للدقة المفهومية للمصطلح اللساني خصوصا في حالة الشك أو الالتباس.
- ❖ لأن معيار العلمية يقتضي التحري والدقة المصطلحية والمفهومية، خصوصا وأن لغتنا العربية لغة تعتبر أن الترادف والتضاد والمشترك اللفظي مظهر من مظاهر جماليتها وثرائها، وهذا الأمر يتنافى مع مفهوم المصطلح العلمي وعلميته.
- ❖ لأن القواميس الثنائية تتيح للباحث إمكانية تطبيق المنهج التقابلي، الذي لا يمكن أن توفره القواميس أحادية اللغة.

في حين أن أقل من نصف الطلبة وبنسبة 42.85% صرحوا بأنهم يفضلون اعتماد القواميس الأحادية اللغة، وقد برروا ذلك بما يلي:

- ❖ لأنني لا أُتقن غير اللغة العربية.
- ❖ لسهولة التعامل مع القواميس أحادية اللغة.
- ❖ لتجنب التشتت الذهني.

ولعل جميع هذه الأسباب هي إشارة واضحة إلى أن اعتماد القواميس اللسانية أحادية اللغوية هي ليست خيارا واعيا وبإرادة حرة، بقدر ما هو ضرورة دفعت إليها الحاجة ولأسباب ذاتية؛ كضعف الخلفية المعرفية باللغة الأجنبية، وهذا في حد ذاته في كثير من مجانبة الموضوعية التي تقتضيها العلمية.

أما الطلبة الذين صرحوا بانهم يفضلون اعتماد النوعين معا فقد كانت فئة قليلة لا تتجاوز نسبة 2.85% فقط، وإن كان الأمر ضروريا جدا لتلبية شرط الدقة والموضوعية التي تفرضهما العلمية، ومن هنا تبدأ مسؤولية الباحث في سبيل القضاء على فوضى المصطلح اللساني وإشكاليات تعدديته.

س08: ما هي اللغة التي تبحث بها في مصطلحات هذا العلم ؟

الجدول رقم (09):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	اللغة العربية	120	%68.57
02	اللغة الفرنسية	30	%17.14
03	اللغة الإنجليزية	25	%14.28

جل الطلبة وبنسبة 68.57% أقروا بأن اللغة التي يعتمدونها في بحث مصطلحات علم اللسانيات؛ هي اللغة العربية وذلك لسبب أساسي وهو أنها اللغة التي يُجيدونها جيدا ويعون ضوابطها الاستعمالية ومستوياتها اللسانية، إلى جانب مجموعة من الأسباب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لأن اللغة العربية هي مجال تخصصي باعتباري طالب بكلية اللغة والأدب العربي، إلى جانب ذلك فقد تعرفت إلى علم اللسانيات أساسا ضمن مقاييس هذا التخصص داخل الجامعة وباللغة العربية طبعا.
- ربحا للوقت واقتصادا لبدل الجهد في عملية الترجمة.
- لأنها اللغة الوحيدة التي أتقنها استعمالا واستيعابا.

أما الطلبة الذين صرحوا بأنهم يعتمدون اللغة الفرنسية في بحث مصطلحات علم اللسانيات فقد وصلت نسبتهم إلى 17.14% وقد برروا ذلك بالأسباب التالية:

- لأن اللغة الفرنسية لها باع طويل بالنقد وأبرز الدراسات اللغوية .
- لأن جل الدراسات اللسانية التي وصلت إلينا عن طريق الترجمة هي نتاج أعمال وبحوث المدرسة الفرنسية، خاصة على مستوى إقليم المغرب العربي.
- لأنها اللغة الأجنبية التي نجيدها ونحسن استعمالها بعد اللغة العربية.

وأما الطلبة الذين أقروا بأنهم يعتمدون اللغة الإنجليزية في بحث مصطلحات هذا العلم، فقد وصلت نسبتهم إلى 14.28%، ولا تكاد تختلف منطلقاتهم في اعتماد هذه اللغة دون غيرها عن الأسباب التي ذكرناها سالفا مع الطلبة التي يعتمدون اللغة الفرنسية.

س09: اذكر بعض القواميس اللسانية التي اعتمدتها خلال مشوارك التعليمي؟

ومن القواميس التي ذكرها الطلبة وأقروا بأنهم اعتمدوها أو ما يزالون يعتمدونها، نذكرها كالآتي:

- ❖ قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، لعبد السلام المسدي.
- ❖ معجم المصطلحات الألسنية فرنسي- إنجليزي- عربي لمبارك مبارك.
- ❖ معجم اللسانية لبسام بركة.
- ❖ معجم المصطلحات اللسانية إنجليزي- فرنسي- عربي لعبد القادر الفاسي الفهري.
- ❖ معجم اللسانيات لجورج مونان.
- ❖ المصطلحات المفاتيح في اللسانيات لماري نوال غاري بريور.
- ❖ المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

س10: هل تعتمد على محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية ؟

الجدول رقم (10):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	120	%60
02	لا	25	%12.5
03	أحيانا	55	%27.5

وبعد انتهاء جميع الأسئلة التي لها علاقة **بالسؤال رقم 06** وهو: " ما طبيعة القواميس المعتمدة عندك ؟ " والذي قلص عينة البحث إلى مائة وخمسة وسبعين (175) طالبا من أصل مائتين طالب، نعود من جديد لأصل العينة مائتين (200) طالب، وباحتساب هذه العينة بالنسبة المئوية نخلص إلى النتائج التالية:

أكثر من نصف الطلبة وبنسبة 60% أقروا بأنهم يستخدمون محركات البحث الإلكترونية في ضبطهم للمصطلحات اللسانية، وبعد جرد جميع إجاباتهم فقد خلصنا إلى أنها تصب في فكرة: سهولة الوصول إليها، كما أنها توفر عليهم الوقت والجهد والمال، في ظل الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة والتي أضحت ضرورة حتمية ومطلب أساسي في جميع مناحي الحياة.

أما الطلبة الذين صرحوا بأنهم لا يعتمدون محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية فوصلت نسبتهم إلى 12.5%، وقد كانت حجتهم في ذلك تدور حول فكرة: أن المعلومات الموجودة على شبكة الانترنت تفتقر إلى المصداقية والدقة لأنها أحيانا تصدر عن غير أساتذة وباحثين مختصين في علم اللسانيات، الأمر الذي يجعل المعلومات غير دقيقة وغير موثوقة مقارنة بالمصادر والمراجع الأكاديمية.

وأما عن الطلبة والذين أقروا بأنهم يعتمدون محركات البحث الإلكترونية أحيانا في ضبط المصطلحات اللسانية فقد وصلت نسبتهم إلى 27.5%، وقد برروا ذلك بأنها توفر وصولا سريعا إلى ماهية المصطلح وإلى مجموعة واسعة من المصادر والمراجع المتاحة أو التي تحيلك إلى المصدر، وهذا في حد ذاته فيه اقتصاد لبدل الوقت والجهد وتوفيرا للمال ، إلا أنه ومع كل هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار أن محتوى المحركات الالكترونية ليست صحيحة ودقيقة دوما، لذا يظل شرط التحقق من صحة المعلومة عن طريق البحث والتمحيص أمرا ضروريا قبل الاعتماد عليها بشكل كامل.

س11: خلال سنواتك الدراسية، هل لاحظت تعددا واضحا في استعمال أساتذة مقياس اللسانيات بشقيه النظري والتطبيقي لبعض المصطلحات اللسانية ؟

الجدول رقم (11):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	115	%57.5
02	لا	00	%00
03	أحيانا	85	%42.5

ومن خلال إجابات الطلبة **"بنعم وأحيانا"** دون **"لا"**، يبدو جليا أن تعدد استعمال أساتذة مقياس اللسانيات وبشقيه النظري والتطبيقي للمصطلحات اللسانية أمرا واقعا لامحالة، فقد جاءت نسبة الطلبة لذين أقروا بأنهم لاحظوا ذلك 57.5%، في حين وصلت نسبة الطلبة الذين أقروا بأنهم أحيانا كانوا يلاحظون ذلك وليس دائما إلى 42.5%، والنسبتان متقاربتان إلى حد ما، ومن أبر الأمثلة التي ذكروها عن ذلك الآتي:

- اللسانيات/ علم اللغة/ علم اللغة العام/ الألسنية/ علم اللغة الحديث...إلخ.
- اللسانيات التطبيقية/ علم اللغة التطبيقي.
- الفونيم/ الفونام/ صوتم/ صوتيم/ صوت/ وحدة صوتية.
- فونيم/ فونيمة.

❖ مورفيم/ مورفيمة.

ولعل في استعمال الأساتذة لمصطلحات متعددة للتعبير عن مفهوم لساني واحد، لابد وأن له مبررات ففي النهاية تعددية استعمال المصطلح اللساني هي واحدة من أكبر الإشكاليات التي تمر بها اللسانيات في العالم العربي، ولعل من بين أهم الأسباب التي تجعل الأساتذة يفعلون ذلك يمكن تصنيفها تحت بند سببين اثنين؛ أسباب واعية وأسباب غير واعية:

01 – الأسباب الواعية: وهي جميع الأسباب التي تبع عن وعي من أستاذ مقياس اللسانيات كأن تكون لأسباب بيداغوجية نذكر بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

❖ لتسليط الضوء على فكرة أن مفهوم المصطلح اللساني الواحد له مجموعة من المقابلات الاصطلاحية التي تعبر عنه من باب التنويه والإشارة في حال تعرض الطالب لمصطلح جديد يعبر عن المفهوم ذاته، والعكس صحيح أيضا، فقد يكون المصطلح موحدا والمفهوم متعددا أيضا.

❖ الإثراء المعرفي للطالب، خاصة وأن مصدر المعلومة سواء أكانت المكتبة الجامعية أو محركات البحث الإلكترونية، تضم مصادر ومراجع غير مصنفة فيما يتعلق باللسانيات، حينها لا يتمكن الطالب من معرفة المصطلح المعتمد دون غيره من المصطلحات المعتمدة في المشرق العربي والمغرب العربي.

02– الأسباب غير الواعية: وقد يندرج تحتها جميع الاستعمالات التي ليست لها مبررات ولا تخضع لضوابط بيداغوجية، نذكر منها مثلا:

❖ الإطناب والاسترسال دون الإحالة أو التنويه لماهية الفروقات الاصطلاحية أو المفاهيم، كاستعمال المصطلحات اللسانية المتعددة كما لو كانت مرادفات تعبر عن المفهوم دون التقيد بمبدأ الاعتمادية.

❖ الجهل أو عدم الاعتراف بأزمة المصطلح اللساني في العالم العربي جراء الفوضى الاصطلاحية والتعددية الاصطلاحية التي تعمه.

س12: ماهي الأسباب الكامنة – حسب اعتقادك– وراء تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد عند أساتذة مقاييس اللسانيات النظرية والتطبيقية اذكرها ؟

وقد ذكر الطلبة مجموعة من الأسباب والتي من وجهة نظرهم يعتقدون أنها الأسباب الكامنة وراء تعددية في استعمال المصطلح اللساني الواحد عند أساتذتهم نذكرها كما الآتي:

- ❖ اختلاف الجامعات التي تكونوا فيها، فكل استاذ يميل لاستعمال ما تعود عليه من مصطلحات خلال فترة دراساته الجامعية.
- ❖ القناعات الشخصية لكل أستاذ بمصطلحات معينة دون غيرها، فهناك من يفضل استعمال المصطلحات الأجنبية، وهناك من يفضل استعمال المصطلحات المعربة أو المترجمة.
- ❖ اختلاف المصادر والمراجع التي يعود إليها الأساتذة في تحضيرهم للدروس والمحاضرات، والتي بدورها تستعمل مصطلحات متعددة بناء على خلفية صاحبها وينابيعه التي ينهل منها (فرنسية/ عربية/ إنجليزية...).
- ❖ تأثرهم بالمدارس الغربية – أحيانا-.
- ❖ محاولة إبرازهم للطلبة فكرة تعدد المصطلح اللساني وذلك عن طريق استعمال مصطلحات متعددة مع الإحالة والتنويه لذلك، مع تبيان الاختلاف الحاصل نتيجة اختلاف الترجمة من لغة لأخرى وكذا اختلاف الاستعمال من إقليم لآخر كالشرق والغرب والمغرب العربي.
- ❖ نقص الخبرة وضعف التكوين لدى بعض الأساتذة في مجال اللسانيات.
- ❖ التأثر وأحيانا التحيز في استعمال بعض المصطلحات بسبب التعصب.
- ❖ نقص الاتصال بين الأقطار العربية في هذا المجال.
- ❖ غياب تخطيط لغوي شامل.

س13: هل يؤثر ذلك على المدركات اللسانية للطالب حسب رأيك ؟

الجدول رقم (12):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم	130	%65

02	لا	00	%00
03	إلى حد ما	70	%35

اتفق جميع الطلبة حول فكرة تأثير تعدد استعمال الأساتذة للمصطلح اللساني الواحد على المدركات اللسانية لديهم كطلبة، عندما تراوحت إجاباتهم بين **"نعم"** بنسبة 65%، و **"إلى حد ما"** بنسبة 35%، دون رصد أي إجابة تنفي ذلك، وقد كانت ردودهم عن كيفية ذلك كما الآتي:

- التأثير هنا قد يكون تأثيرا إيجابيا كما قد يكون تأثيرا سلبيا أيضا؛ فأما الإيجابي فيتمثل في أن الطالب ومن خلال الاستعمال المتعدد للمصطلح اللساني الواحد للأستاذ، يُدرك أن نفس المفهوم يقابله مجموعة من المصطلحات التي تعبر عنه، وهذه المصطلحات تعددت لأسباب مختلفة منها الترجمة ومصدرها وادوات اللغوية التي استعملت لوضع المصطلح ...إلخ، وهذا في حد ذاته فيه فائدة كبيرة للطالب لأنها فتحت عقله وفكره على مدركات تجاوزت حدود المصطلح، حينما عرفته على خلفياته التاريخية والبيئية التي جعلته على هذا الحال.

أما التأثير السلبي، فيتمثل في حالة الخلط والتشتت التي قد تصيب الطالب أثناء تلقيه لهذا العلم، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى صعوبة التمييز بين المصطلحات، خصوصا وأن الطالب لم يتعود على هذا الشكل من التعدد المصطلحي في مجال اللغة طوال سنوات دراسته للغة العربية وقواعدها أو حتى داخل الجامعة بالنسبة لمقياس النحو والصرف.

- باعتبار ان المصطلح هو العتبة الأولى التي ينبغي تجاوزها لسبر أغوار أي علم، لكن تعدد المصطلحات اللسانية يجعل هذا الأمر صعبا على الطالب، حيث يشتت تركيزه وبالتالي يعيق استيعابه للمفاهيم اللسانية بصفة عامة وبشكل دقيق.
- تعدد المصطلح اللساني يؤدي بالضرورة إلى تعدد ونذبذب المفاهيم.
- الوقوع في إشكالية انعدام الدقة في تعريف المصطلح، مما يجعل الطالب حائرا وضائعا في بحر المصطلحات.

س14: هل لمستم تحسنا في توحيد المصطلح اللساني خلال سنواتكم الدراسية الأخيرة ؟

الجدول رقم (13):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	نعم ثمة تحسن	45	%22.5

02	لا المعضلة مازالت على حالها	65	%32.5
03	إلى حد ما	90	%45

تباينت إجابات الطلبة بين إيجابية الطرح ، وبأنه ثمة تحسن في توحيد المصطلح اللساني، حيث وصلت النسبة إلى 22.5%، وبين من رأوا بأن المعضلة مازالت على حالها حيث وصلت إلى 32.5%، وبين من رأوا بأنه ثمة تحسنا إلى حدا ، حيث وصلت نسبتهم إلى 45% من الطلبة.

ولعل توحيد المصطلح اللساني في الوطن العربي كان ولا زال تحديا بسبب تشتت الجهود من جهة، وبسبب عدم الجدية في تطبيق الإجراءات المتوصل إليها من لدن المجامع اللغوية المختلفة من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل الأزمة على حالها أو ربما تزداد تأزما، رغم تواصل الجهود في سبيل استقراره من طرف الباحثين في مجال اللسانيات وكذا المجامع اللغوية العربية المعتمدة.

س15: أرجو أن تجيب على هذين السؤالين دون معينات تعليمية ؟

أ– ماهو المقابل الصحيح لمصطلح "Sociolinguistique"

الجدول رقم (14):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	علم اللغة الاجتماعي/ اللسانيات الاجتماعية	140	%70
02	علم الاجتماع اللغوي	25	%12.5
03	إجابات خاطئة	35	%17.5

جل الطلبة وبنسبة 70% أجابوا إجابة صحيحة وهي اللسانيات الاجتماعية/ علم اللغة الاجتماعي/ علم اللسانيات الاجتماعي/ اللغويات الاجتماعية، ومن خلال الاجابات المختلفة وإن كانت صحيحة، إلا أنه يبدو جليا أن التعدد في استعمال المصطلح اللساني أمرا واقعا فعلا.

كما نلاحظ أن نسبة 12.5% من نسبة العينة أي ما يعادل خمسة وعشرين (25) طالبا أجابوا إجابة خاطئة عندما قابلو المصطلح المعطى بأنه "**علم الاجتماع اللغوي**"، الأمر الذي يؤكد بأنه هنالك لبس في استيعاب وتحديد ترجمة المصطلح بدقة رغم أن المفهوم مستقر في أذهانهم، وهذا علامة على التشتت الذي يمكن أن يخلقة التعدد المصطلحي في استعمال المصطلح اللساني.

أما نسبة 17.5% أي ما يعادل حوالي خمسة وثلاثون (35) طالبا فقد كانت إجاباتهم خاطئة تماما، تراوحت بين ترجمة المصطلح بما يلي: علم اللسانيات/ اللسانيات العلمية/ علم النفس الاجتماعي/

الامتناع عن الإجابة عن السؤال تماما، ما يعني أن مشكلة المصطلح اللساني العربي ليست أزمة توحيد المصطلح وحسب، وإنما هي أزمة تقبل لتلقي هذا العلم قبل كل شيء، ولعلّ إجابات الطلبة دليل واضح عن عدم الاهتمام مع عدم الجدية الناجمين في الأساس عن عدم التقبل خصوصا وأننا سجلنا قرابة 20% من الطلبة أي ما يعادل أربعون (40) طالبا من أصل مائتين (200) طالب أقروا بأنهم لم يحبوا اللسانيات عندما سألناهم عن انطباعهم حول المقياس.

ب– ماهو المصطلح الصحيح الذي يقابل هذا المفهوم " أصغر وحدة لغوية ذات معنى" من بين هذه المصطلحات ؟

الجدول رقم (15):

الرقم	الإجابة	التكرار	النسبة
01	Morphème	125	%62.5
02	Monème	35	%17.5
03	Phonème	40	%20

أكثر من نصف الطلبة وبمعدل 62.5% أجابوا إجابة صحيحة عندما قابلوا المفهوم المُعطى بالمصطلح الأجنبي (Morphème) والذي يعني الوحدة الصرفية أو المقطع الصرفي بالعربية، في حين أن سدس العينة من الطلبة أي ما يعادل 17.5% قابلو المفهوم المُعطى بمصطلح (Monème) أما خمسها أي نسبة 20% قابلوه بمصطلح (Phonème) وهي إجابات خاطئة، ولعل السبب الرئيسي في عدم مقدرة الطلبة على ضبط المصطلحات، بمعرفة الفروق الدقيقة بينها راجع إلى تشابهها في الطبيعة اللغوية، على اعتبار أنها مصطلحات مقترضة، تحتاج إلى بعض التركيز للوقوف على حدودها المفهومية، إلى جانب الممارسة الفعلية في استخدامها ضمن سياقات لغوية مختلفة، حتى يزول اللبس وتستقر المصطلحات في ذهن الطالب بشكل تام.

س16: ماهي الحلول التي يمكن أن تقترحها – حسب رأيك– للحد من هذه المشكلة أو التخفيف منها إلى حد ما ؟

تعددت آراء الطلبة واختلفت اقتراحاتهم حول الحلول الممكنة التي تسهم في الحد من مشكلة تعددية المصطلح اللساني استعمالا واستيعابا، أو التخفيف من حدتها على الأقل، حيث رصدنا عددا من الإجابات التي اختلفت تارة وتشابهت تارة أخرى، والتي يمكن أن نجملها في أهم النقاط التي تضمن أفكارا مختلفة متفق عليها – تجنبا للتكرار – ندرجها ما يلي:

- ❖ تجسيد نتائج الملتقيات الوطنية والدولية وتوصياتها – على كثرتها– إلى نقاط عملية على أرض الواقع بالاستعمال الفعلي لها.
- ❖ الابتعاد عن التعصُب والأنا الذي يسيطر على بعض الباحثين في بحوثهم ورفضهم الرأي والرأي الآخر.
- ❖ تضافر جهود الباحثين العرب وتوحيدها ؛ لوضع مصطلحات لسانية عربية أصيلة، والابتعاد عن الترجمة والاقتراض وتقليد الغرب في مصطلحاتهم.
- ❖ التنسيق بين الجامعات من أجل توحيد المناهج والدروس والمحاضرات، وبالتالي توحيد المصطلحات اللسانية المقررة على الطلبة، مع تنبيه المجامع اللغوية لهذا المشكل من أجل إيجاد حل جدري له.
- ❖ تفعيل دور المجامع اللغوية من خلال مواكبة ما يُستجد من مصطلحات لسانية وعلمية من أجل تعريبها أو ترجمتها لحصر اعتمادها دون غيرها من لدن الباحثين في كتبهم أو أوراقهم البحثية أو في الجامعات.
- ❖ تكوين طلبة تخصص اللغة والأدب العربي في اللغات الأجنبية، طوال مسارهم الدراسي داخل الجامعة.
- ❖ إعادة رسكلة أساتذة اللسانيات وتكوينهم.
- ❖ العمل على وضع قواميس لسانية جامعة، تصدر عن المجامع اللغوية المعتمدة، تُلزم جميع الباحثين أساتذة وطلبة في اعتمادها دون غيرها في بحوثهم الأكاديمية.
- ❖ رقمنة المصطلح اللساني من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة من تطبيقات إلكترونية متعددة الوسائط عبر الهواتف المحمولة، صادرة عن المجامع اللغوية المعتمدة، تسهل على الطالب فهم المصطلح اللساني بيسر وبأقل جهد ووقت وفي أي مكان.
- ❖ استعمال طرق واستراتيجيات جديدة تكون أكثر نجاعة في تدريس اللسانيات.
- ❖ ضرورة اجتهاد الأساتذة في تبسيط هذا المقياس قدر الإمكان، مع حث الطلبة على البحث والاطلاع أكثر على مكنونات هذا العلم والاهتمام به، كغيره من المقاييس الأخرى.

وتظل قضية تعددية المصطلح اللساني أمرا بديهيا تماما، مادام علم اللسانيات علما متناقل من ثقافة إلى أخرى ومن وسيط علمي إلى آخر، ولعل جميع الاقتراحات التي ذكرها الباحثين أساتذة وطلبه، هي في حقيقة الأمر نابعة من صميم مشكلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، وبتجسيد هذه الاقتراحات قدر الإمكان نكون قد أسهمنا في حل هذه المعضلة التي ما تزال تلازم هذا الحقل المعرفي منذ نشأته وإلى يومنا هذا.

رابعا: النتائج العامة لاستبيانات الباحثين (أساتذة وطلبة) :

من خلال تفريغ الاستبيانات تحصلنا على النتائج التالية:

- صعوبة فهم المصطلح اللساني واستيعابه عند الباحث الجامعي تعود بالأساس إلى مجموع الأسباب الاصطلاحية المتعلقة بصياغة المصطلح اللساني وذلك لتعدد المصادر والترجمات، وبالتالي استخدام مصطلحات متنوعة حسب التوجه الفكري وتنوع المشارب التي تم الترجمة منها، ناهيك عن رداءة الترجمة في أحايين كثيرة، وكذا نقص المصادر اللسانية الأصلية لهذا العلم اللساني.
- اعتماد الباحث الجامعي على القواميس المتخصصة أمرا ضروريا وملزما، نظرا لطبيعة مصطلحات علم اللسانيات، فهي توفر تعريفات دقيقة ومفصلة للمصطلحات اللسانية، مما يساعد على فهم أعمق ودقيق للمفاهيم، وبالتالي تحقيق دقة أكبر في البحث والتحليل.
- من أهم القواميس اللسانية الاكثر اعتمادا من طرف الباحث الجامعي ما يلي:

– معجم اللسانيات الحديثة لسامي عياد حنا.

❖ معجم المصطلحات اللسانية لمبارك مبارك.

❖ القاموس الوجيز في المصطلح اللساني لعبد الجليل مرتاض.

❖ قاموس المورد لمنير البعلبكي.

❖ معجم اللسانية لبسام بركة.

❖ معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري.

❖ قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، لعبد السلام المسدي.

- محركات البحث الإلكترونية أضحت ضرورة حتمية لدى الباحث الجامعي في ضبط المصطلحات اللسانية، وذلك نظرا لسهولة الوصول إليها، ناهيك عن ما توفره من اقتصاد في الوقت والجهد والمال.
- تعدد استعمال الباحث الجامعي للمصطلحات اللسانية هو ظاهرة تعم واقع المصطلح اللساني في العالم العربي، وهي مشكلة فرضتها مجموعة من السياقات التاريخية والثقافية والحضارية التي رافقت هذا العلم منذ نشأته وإلى يومنا هذا، نظرا لغياب الآليات الناجعة للتصدي لهذه الإشكالية العويصة.
- جميع الأسباب الكامنة وراء تعددية استعمال المصطلح اللساني عند الباحث الجامعي، تعود بالأساس إلى آلية تناول هذا العلم منذ نشأته بداية من الترجمة وصولا إلى ما تم توثيقه في الكتب اللسانية أنذاك وإلى يومنا هذا.

- ما من شك أن تعدد استعمال المصطلحات اللسانية، يؤثر سلبا على المدركات اللسانية لدى الباحث الجامعي، لما يسببه من التباس وعدم الفهم الدقيق للمفاهيم، ما يجعل الباحث يعيش حالة من التشتت في دوامة المصطلحات، الأمر الذي يؤثر على جودة البحث اللساني ودقته، وبالتالي زيادة هوة إشكالية المصطلح اللساني.
- ما يزال توحيد المصطلح اللساني في الوطن العربي رهانا صعبا وتحديا، بسبب تشتت الجهود من جهة، وبسبب عدم الجدية في تطبيق الإجراءات المتوصل إليها من لدن المجامع اللغوية المختلفة من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل الأزمة على حالها أو ربما تزداد تأزما، رغم تواصل الجهود في سبيل استقراره من طرف الباحثين في مجال اللسانيات وكذا المجامع اللغوية العربية المعتمدة.
- حل أزمة المصطلح اللساني بشقيه الاستعمالي والاستيعابي عند الباحثين داخل الجامعة، هي نتاج مجموع الاقتراحات التي ذكرها الباحثون ضمن إجاباتهم حول الاستبيان ولا تكاد تخرج عنها، خصوصا وأنها أضحت نتيجة لمئات البحوث حول هذا الموضوع، لدرجة أن الأمر لم يعد له علاقة برصد المشكلات بل بتطبيق النتائج المتوصّل إليها على أرض الواقع.

خاتمـــــة

وفي الأخير وبعد دراستنا لمختلف إشكالات تعدد المصطلح اللساني عند الباحث الجامعي استعمالا واستيعابا نخلص إلى النقاط التالية:

- ❖ اتفقت جل المعاجم العربية في تعريفها للفظة المصطلح، على أن معناها يدور في العموم حول الاتفاق والإصلاح الذي هو نقيض الفساد، وصلاح المصطلح يكمن في اتفاق واضعوه، عن طريق تجنب تعدد المصطلحات، وبمخالفة شرط الاتفاق تتجلى حالة التشتت والفساد.
- ❖ علم المصطلح خليط بين مجموعة من العلوم، لأن صفة الشمولية التي يتميز بها؛ جعلت منه علما فضفاضا لا يمكن أن ينتمي إلى حقل معرفي واحد بالخصوص بل إلى مجموعة من العلوم، ولعل هذه الشمولية لم يكتسبها إلا من كونه تركيبة لفظية مشحونة بكم من المفاهيم العامة والخاصة.
- ❖ المصطلحات اللسانية؛ ثمرة اتفاق بين اللسانيين، فهي تركيبة لفظية مثلها مثل أي مصطلح آخر مشحونة بكم من المفاهيم الدالة على معنى لغوي في حقل اللسانيات دون سواه، كما أنها أكثر من مجرد كلمات يتداولها العام والخاص، لذلك على الناقل لها والمتنقل بينها أن يكون على وعي ودراية تامة بأهميتها وخطورتها في الآن ذاته، وهو ما يدفع بالباحث إلى ضرورة الالمام بفقه المصطلحات والمفاهيم على حد سواء، من أجل تحديد ومعرفة المكان الذي يقف فيه، وموطأ الخطوة التي سيخطوها في أي حقل معرفي كان.
- ❖ تباينت آراء المحدثين حول طرائق وضع المصطلحات بين القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والتعريب، وفي حقيقة الأمر كلام كهذا لا يخلو من الإسراف والتكثير أحيانا مع التداخل والخلط أحيانا أخرى، كما أن ترتيب هذه الوسائل حسب أهميتها اللغوية ليس تحديدا نهائيا وإنما هو تقدير نسبي في عمومه، إذ قد تتقدم هذه الآلية عند هذا، وتتأخر الآلية نفسها عند ذاك.
- ❖ أدت المجامع اللغوية العربية إقليميا، واتحاد المجامع العربية عربيا دورا جوهريا في عملية إثراء اللغة العربية بجعلها لغة حية أو أكثر حيوية إن صح القول، من خلال المحافظة عليها وعلى سلامتها أولا، مع محاولة جعلها دوما لغة تستوفي مطالب العلوم والفنون ومستجدات الحضارة والعصر ثانيا، وذلك عن طريق العناية بطرح قضايا النمو اللغوي ومناقشتها على ضوء ما استجد من الحضارة والعلوم، ناهيك عن ايلائها عناية خاصة بقضايا المصطلحات عامة بما فيها المصطلح اللساني؛ باعتباره مصطلحا علميا وافدا إلى الثقافة العربية مثله مثل باقي المصطلحات ويأخذ حكمها في نمط النقل من ترجمة وتوليد وتعريب.

- إن تبني العرب للسانيات؛ كعلم غربي وإدخاله إلى الثقافة العربية المعاصرة كان خيارا فرضته مجموعة من العوامل العلمية المتعلقة باللسانيات الغربية؛ وما استطاعت أن تصل إليه وتحققه من أهداف عن طريق إعادة صياغة مناهج البحث اللغوي، القائمة أساسا على كسر أنماط معيارية البحث العلمي اللغوي القديم، واستبدالها بمناهج أكثر علمية تتماشى وطبيعة دراسة اللغة عبر مر العصور هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد كان قرارا من لدن المهتمين بشؤون اللغة العربية، الساعون إلى إيجاد حلول لمشاكل تخص مناهج بحث اللغة العربية العتيقة التي لم تتغير مند القرن الثاني الهجري، الأمر الذي دفع بهم إلى نقل هذا العلم عن طريق الترجمة، كما أن ترجمة المصطلح اللساني لم تكن غاية في حد ذاتها وإنما الغاية كانت اللسانيات كعلم لغوي يدرس اللغة دراسة علمية، أما المصطلح اللساني فهو لا يغدو أكثر من مجرد عنصر من العناصر المحددة لعلم اللسانيات، باعتباره أداة علمية أينما حل.
- لا يخفى على باحث اللغة أو دارسها في مجال اللسانيات، أنه ثمة تعدد صارخ في وضع المصطلح اللساني، للحد الذي جعل من اللسانيات كعلم غربي مؤسس مصطلحيا – لا يشبه أو يكاد – نظيره في الوطن العربي، نظرا للكم الهائل من النظائر المصطلحية التي تقابل المصطلح اللساني الغربي الواحد مصطلحا ومفهوما، فباعتبار أن اللسانيات وصلت إلينا عن طريق الترجمة، فإن المصطلح اللساني تُرجم في خضم سياقات النظرية اللسانية الغربية المترجمة حصرا، وعليه فإن تعدده في الأساس يعود إلى تعدد ترجمته أولا؛ انطلاقا من خلفية المترجم الثقافية التي استقى منها النظرية، وإلى آليات وضع المصطلح اللساني ثانيا؛ والتي تبناها المترجم أثناء عملية الترجمة، انطلاقا من خلفيته اللغوية ونظريته في تبني مختلف آليات الوضع اللغوي من اشتقاق ونحت وتعريب واقتراض ... أو اعتماد المصطلحات التراثية العربية القديمة.
- ظاهرة استعمال المصطلح اللساني الواحد مقابل مفاهيم متعددة على الرغم من خطورتها، ليست ظاهرة شائعة كثيرا في حقل اللسانيات، بالمقارنة مع ظاهرة استعمال مصطلحات متعددة من أجل التعبير عن مفهوم واحد، وهو أمر ما كان ليكون لولا تداعيات فرضتها ظروف مقامية وسياقات تاريخية، لها علاقة باللغة المنقول منها وإليها وتراكماتها المفهومية السالفة، ناهيك عن حالة الالتباس جراء سوء الفهم من لدن اللسانيين.
- تعتبر قضية تداخل والتباس المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي سمة بارزة وإشكالية كبرى تسم اللسانيات العربية، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب التي سبق ذكرها والإشارة إليها بالتفصيل في مباحث سابقة من هذه الدراسة، إنما تظل قضية تناقض المصطلح اللساني مشكلة عرضية تصادف الباحث أو

القارئ في المجال لكنها ليست بظاهرة تسم الدرس اللساني العربي من حسن حظنا، ذلك لأن مشكلة التداخل والالتباس في اللغة أمر يمكن تبريره منهجيا، لكن أزمة التناقض المصطلحي على العكس من ذلك، إذ من العبث تبريرها نظرا لكون المادة موضوع الدراسة مجال علمي لغوي يعيبه التداخل والالتباس؛ إنما التناقض يفقده مصداقيته العلمية تماما، وهذا أمر غير مقبول.

- ❖ مشكلة تعددية المصطلح اللساني كانت وما تزال إشكالية قائمة، فبالعودة إلى السياق التاريخي لنشأة اللسانيات العربية تتجلى لدينا ملامح بداية تشكل أزمة المصطلح اللساني العربي، بداية من نقل هذا العلم وصولا إلى تأسيس مفاهيمه ووضع مصطلحاته، خصوصا وان هذا العلم وصل إلينا عن طريق الترجمة، والترجمة استعمال علمي وفني لابد وأن يسبقه استيعاب للمادة العلمية أو الأدبية المترجمة.
- ❖ إشكالية استيعاب المصطلح اللساني واستعماله في الدرس اللساني العربي هي مشكلة لازمت اللسانيات العربية مند نشأتها، لأن الاستعمال هو حقيقة وجود كيان المصطلح في الحقل المعرفي من عدمه ونتيجة لحقيقه مدى استيعابه على حد سواء، فإذا كان الاستعمال فوضويا فذلك لأن الاستيعاب تشوبه حالة من عدم الاستقرار المفهومي، فالاستعمال هو واقع المصطلح في الاستيعاب، وبالمفهوم الرياضياتي فإن الاستعمال الصحيح يستلزم منطقيا الاستيعاب الجيد، وعكس ذلك يؤدي بالضرورة إلى عكس النتيجة حتما، وهذا ما حدث مع المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي.
- ❖ استيعاب المصطلح اللساني واستعماله، هي المآل النهائي الذي ينتهي ويجتمع فيه جميع أسباب مشكلة المصطلح اللساني في الدرس اللساني العربي، فتعددية المصطلح اللساني بدأت بمشكلة سوء الاستيعاب الذي نجم عنه بالضرورة سوء الاستعمال؛ الذي بدوره ومه مرور الزمن رسخ من عمق مشكلة الاستيعاب أكثر فأكثر، حتى أضحت التعددية المصطلحية استعمال وممارسة فعلية على أرض الواقع في حقل اللسانيات، فلا يكاد يُذكر المصطلح اللساني؛ إلا وذكرت معه على سبيل الاتباع والمزاوجة، مصطلحات عدم الاستقرار والثبات مثل: فوضى المصطلح اللساني، أزمة المصطلح اللساني، إشكالية المصطلح اللساني، معضلة المصطلح اللساني ... إلخ من المصطلحات الدالة على واقعه في الدرس اللساني العربي.

الملاحـــق

الجـمهوريـة الجـزائريـة الديمـقراطيـة الـشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار–

كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

استمارة بحث موجهة للباحثين الأساتذة

تحية طيبة وبعد:

في إطار اتمام أطروحة الدكتوراه، الموسومة بـ : " **إشكالات تعددية المصطلح اللساني بين الاستعمال والاستيعاب عند الباحث الجامعي**"، ألتمس منكم أساتذتي الكرام بقسم اللغة والأدب العربي، مساعدتي في إنجاز هذا البحث، وذلك من خلال إجابتكم الموضوعية عن هذه الأسئلة المقترحة، بوضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما بأن هذه الإجابات لن تُستخدم إلا لأغراض علمية بحتة، ولكم مني فائق التقدير والاحتـرام.

طالب الدكتوراه/

محمد يعيشي

المحور الأول: بيانات شخصية.

- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **العمر:** 25- 30 سنة ☐ 31- 40 سنة ☐ 41 - 50 سنة ☐ 51 سنة فما فوق ☐

المحور الثاني: البيانات الأكاديمية.

- الدرجة العلمية:

أستاذ مساعد ☐ أستاذ محاضر ☐ أستاذ تعليم عالي ☐

- مجال التخصص:

.....

- الخبرة المهنية (عدد سنوات الأقدمية) ☐
- **الجامعات التي درّست بها ؟**

– جامعة:..... عدد السنوات.....

– جامعة:..... عدد السنوات.....

– جامعة:..... عدد السنوات.....

المحور الثالث: واقع استعمال المصطلح اللساني واستيعابه عند الباحث الجامعي

01/ هل درّست هذه المقاييس ؟

لسانيات عامة ☐ لسانيات عربية ☐ لسانيات تطبيقية ☐

مدارس لسانية ☐

02/ هل درّست مقاييس أخرى لها علاقة باللسانيات ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك "نعم" أذكرها .....

.....

03/ خلال تدريسك لمقياس اللسانيات؛ هل لاحظت تعددا واضحا في استعمال الطلبة لبعض المصطلحات اللسانية ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- أعط أمثلة عن ذلك: .....

04/ ماهي أسباب صعوبة استيعاب الطالب لبعض المصطلحات اللسانية حسب اعتقادك ؟

* أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح ☐

* أسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي ☐

* أسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات ☐

* **أسباب أخرى أذكرها:** .....

.....

- **برر ذلك:**.....

05/ هل تواجه صعوبة في عملية شرح مفهوم المصطلحات اللسانية وتقريبها من ذهن الطالب ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟ .....

06/ أثناء العملية التعليمية لمقاييس اللسانيات بشقيها النظري والتطبيقي، هل تقف عند كل المصطلحات اللسانية بالشرح والتحليل؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟ .....

07/ هل توجه الطلبة إلى البحث في المصادر والمراجع اللسانية المقترحة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟ .....

08/ هل تكلف الطلبة بترجمة المصطلحات اللسانية من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟ .....

09/ وهل تطلب منهم مقارنة التعاريف المصطلحية باللغات المختلفة ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟.....

10/ هل تنسق بين المعلومات النظرية والمعلومات التطبيقية المقدمة ضمن مقاييس اللسانيات؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟ .....

11/ هل تعتمد قواميس لسانية في ضبط مصطلحات المقياس؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

12/ ما طبيعة القواميس المعتمدة عندك؟

قواميس عامة ☐ ، لماذا؟.....

قواميس متخصصة ☐ ، لماذا؟.....

13/ ما لغة القواميس اللسانية التي تُفضِل اعتمادها؟

- أحادية اللغة ☐ ، لماذا؟.....
- ثنائية اللغة ☐ ، لماذا؟.....

14/ أذكر بعض القواميس اللسانية التي اعتمدتها (تعتمدها) خلال مشوارك التعليمي، وتنصح الطلبة باعتمادها؟

.....

.....

15/ هل تعتمد على محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟.....
- أذكر نتائج ذلك :.....

.....

16/ ما هي حسب اعتقادك الأسباب الكامنة وراء تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد ؟

أ- عند الطلبة:.....

ب- عند الأساتذة:.....

ج- بالكتب اللسانية:.....

17/ حسب رأيك؛ هل يوثر ذلك على المدركات اللسانية للطالب؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

- كيف ذلك:.....

18/ هل التمستم تحسنا في توحيد المصطلح اللساني خلال سنوات عملكم الأخيرة؟

* نعم ثمة تحسن ☐ * لا المعضلة مازالت على حالها ☐ * إلى حد ما ☐

19/ هل تعتقد أن تدريس علم المصطلح في الجامعة يمكن أن يسهم في الحد من فوضى المصطلح اللساني استعمالا واستيعابا؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

20/ ماهي الحلول التي يمكن أن تقترحها للحد من هذه المشكلة أو التخفيف منها إلى حد ما؟

*.....

.....

الجـمهوريـة الجـزائريـة الديمـقراطيـة الـشعبيـة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية – أدرار–
كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

استمارة بحث موجهة للباحثين الطلبة

تحية طيبة وبعد:

في إطار إتمام أطروحة الدكتوراه، المعنونة بـ : " **إشكالات تعددية المصطلح اللساني بين الاستعمال والاستيعاب عند الباحث الجامعي**"، ألتمس منكم أعزائي طلبة قسم اللغة والأدب العربي، مساعدتي في انجاز هذا البحث، وذلك من خلال إجابتكم الموضوعية عن هذه الأسئلة المقترحة، بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة، ونحيطكم علما بأن هذه الإجابات لن تستخدم إلا لأغراض علمية بحثة، ولكم مني فائق التقدير والاحتـرام.

طالب الدكتوراه/ محمد يعيشي

المحور الأول: بيانات شخصية.

- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
- **العمر:** 20- 30 سنة ☐ 31- 40 سنة ☐ 41 - 50 سنة ☐ 51 سنة فما فوق ☐

المحور الثاني: البيانات الأكاديمية.

- المستوى الدراسي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ طالب دكتوراه ☐

المحور الثالث: واقع استعمال المصطلح اللساني واستيعابه عند الباحث الجامعي.

01/ هل درست طيلة سنوات تكوينك بالجامعة نفسها ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك "**لا**" أذكرها، مع عدد السنوات التي درستها بها.....

– **هل سبق وأن سجلت فوارق مصطلحية (لسانية) بين ما قُدم لك في جامعة وأخرى؟**

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان جوابك "**نعم**" أعط أمثله عن ذلك:.....

02/ ما هو انطباعك حول مقياس "اللسانيات" الذي درسته في البرنامج البيداغوجي؟

أحببته ☐ لم أحببه ☐

- لماذا؟ .....

03/ إذا كنت تعاني من صعوبة في فهم هذا المقياس؛ أين تكمن أسباب صعوبة فهمك له بفرعية النظري والتطبيقي ؟

* أسباب اصطلاحية متعلقة بصياغة المصطلح ☐

* أسباب نفسية مرتبطة بطبيعة هذا العلم الغربي ☐

* أسباب تعليمية متعلقة بمناهج تدريس علم اللسانيات ☐

* **أسباب أخرى أذكرها:** .....

- **برر ذلك:**.....

04/ هل تعاني من صعوبة في فهم المصطلحات اللسانية واستيعابها ضمن ما قُدم إليك في هذا مقاييس افي شقيه النظري والتطبيقي؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

05/ هل تعتمد قواميس لسانية في ضبط مصطلحات هذا المقياس؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

06/ ما طبيعة القواميس المعتمدة عندك؟

قواميس عامة ☐ ، لماذا؟.....

قواميس متخصصة ☐ ، لماذا؟.....

07/ ما لغة القواميس اللسانية التي تُفضِل اعتمادها؟

- أحادية اللغة ☐ ، لماذا؟.....

- ثنائية اللغة ☐ ، لماذا؟.....

08/ ماهي اللغة التي تبحث بها في مصطلحات هذا العلم؟

اللغة العربية ☐ اللغة الفرنسية ☐ اللغة الإنجليزية ☐ لغات متعددة ☐

- لماذا؟.....

09/ أذكر بعض القواميس اللسانية التي اعتمدتها خلال مشوارك التعليمي؟

.....

10/ هل تعتمد على محركات البحث الإلكترونية في ضبط المصطلحات اللسانية؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- لماذا؟.....
- أذكر نتائج ذلك :.....

11/ خلال سنواتك الدراسية، هل لاحظت تعددا واضحا في استعمال أساتذة مقياس اللسانيات بشقيه النظري والتطبيقي لبعض المصطلحات اللسانية ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

- أعط أمثلة عن ذلك.....

.....

12/ ما هي الأسباب الكامنة – حسب اعتقادك – وراء تعدد استعمال المصطلح اللساني الواحد عند أساتذة مقاييس اللسانيات النظرية و واللسانيات التطبيقية اذكرها ؟

* .....
*.....
* .....

13/ هل يوثر ذلك على المدركات اللسانية للطالب حسب رأيك ؟

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

- كيف ذلك:.....

14/ هل التمستم تحسنا في توحيد المصطلح اللساني خلال سنواتكم الدراسية الأخيرة؟

* نعم ثمة تحسن ☐ * لا المعضلة مازالت على حالها ☐ * إلى حد ما ☐

15/ أرجو أن تجيب عن هذين السؤالين دون معينات تعليمية:

أ– ما هو المقابل الصحيح لمصطلح " Sociolinguistique " ؟

- .....

ب– ماهو المصطلح الصحيح الذي يقابل هذا المفهوم " أصغر وحدة لغوية ذات معنى " من هذه المصطلحات؟

- Morphème ☐
- Monème ☐
- phonème ☐

16/ ماهي الحلول التي يمكن أن تقترحها – حسب رأيك – للحد من هذه المشكلة أو التخفيف منها إلى حد ما؟

*.....

قائمة المصادر والمراجع

أ- القرآن الكريم

ب- الكتب:

1) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2
2) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2
3) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4 ،2004م.
4) إبراهيم أنيس، من أسرر اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1971م.
5) إبراهيم مذكور، لغة العلم في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع 29، 1972م
6) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، دار مكتبة المعارف، ط1.
7) أبو يعرب المرزوقي، إشكاليات الفكر العربي الإسلامي، دار الطليعة، بيروت- لبنان، ط1.
8) أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ط2، 1434هـ- 2013م.
9) أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر العربي، المطبعة العلمية، دمشق، ط1 ، 2021م.
10) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ - 2008م.
11) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط1، 1429هـ- 2008م، م2.
12) أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، 1427هـ-2006م.
13) أحمد مطلوب، معجم مصطلحات النقد العربي القديم، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1،2001م.
14) إسلامية المعرفة، مجلة الفكر الاسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ع94، خريف 1439هـ- 2018م
15) إميل يعقوب، المعاجم اللغوية العربية بدايتها وتطورها، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط1، 1981م.
16) إيمان السعيد جلال، المصطلح عند رفاعة الطهطاوي بين الترجمة والتعريب، مكتبة الآداب،، القاهرة ، ط1، 2003م
17) البشير التهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي، أسسه المعرفية وقواعده المنهجية، دار الكتب العلمية
18) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الأنجلو المصرية، 1975م.
19) جاسم محمد عبد العبود، مصطلحات الدلالة العربية. دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان
20) جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة في مصر في عهد الحملة الفرنسية، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1420هـ- 2000م.
21) جميل حمداوي، التداوليات وتحليل الخطاب، مكتبة المثقف، المغرب، ط1، 2015م.
22) جون لاينز، المعنى واللغة والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية بغداد، بغداد، ط01، 1987م.

23) حازم البلاوي وآخرون، النهضة العربية الثانية، تحديات وآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 2000م.

24) حسن شحاتة ومروان السمان، المرجع في تعليم اللغة العربية وتعلمها، مكتبة الدار العربية للكتاب، مصر- القاهرة، ط1

25) حلمي خليل، المولد في العربية دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت لبنان.

26) حليم حماد الدليمي، الهدية في فقه اللغة العربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط2013،1م-1434هـ.

27) حمدي صلاح الأحمد، علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، دار البصائر، القاهرة، ط1، 1429هـ- 2008 م.

28) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، م2، ط1، 1424هـ- 2003م، باب الصاد.

29) رشاد الحمزاوي، معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، ط1987.

30) سعد بن هادي القحطاني، التعريب ونظرية التخطيط للغوي، دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

31) سعدي ضناوي، المعجم المفصل في المعرب والدخيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، دط، دت.

32) سعيد سلّام، التناص التراثي الرواية الجزائرية انموذجا، علم الكتب الحديث، إربد- الأردن، 2010م.

33) سعيدة كحيل، نظريات الترجمة بحث في الماهية والممارسة، الآداب العالمية، سوريا، ط1، 2008م.

34) سميح ابو معلي، الكلام المعرب في قواميس العرب، دار الفكر، بيروت، 1998 م.

35) سورينان، فن الترجمة، تر: حياة شرارة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، د ط، 1979م.

36) السيد صبري إبراهيم، المصطلح العربي، الأصل والمجال الدلالي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1996م.

37) السيد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: حسن نصار، مراجعة جميل سعيد وعبد الستار احمد، مطبعة حكومة الكويت، ط 1389هـ-1969م، ج7 .

38) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحة وضبطه وصححه: محمد أحمد حاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.

39) الشاهد البوشيخي، القرآن الكريم والدراسات المصطلحية، دار السلام، ط1، 1433هـ-2012م

40) الشاهد البوشيخي، مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين (قضايا ونماذج ونصوص)، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 1430هـ- 2009م.

41) الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، مطبعة آنفو، فاس- المغرب، ط3، يونيو2004م.

42) الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.

43) الشريف حاتم بن عارف العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث، دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1416هـ-1996م.

44) شوقي ضيف وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ- 2004م .

45) صالح بلعيد، المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995م

46) صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم، عنابة- الجزائر، 2003 م.

47) عبد الرحمان بدوي ، دراسات في الفلسفة الوجودية، مكتبة النهضة المصرية، 1944م.

48) عبد الرحمان بن احمد الفراهدي، معجم العين، دار الرشيد للنشر الجمهورية، بغداد، دط، 1981م، ج3.

49) عبد السلام المسدي، المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1994م.

50) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984م.

51) عبد الصبور شاهين، العربية لغة العلوم والتقنية، دار الاعتصام القاهرة، دط، دت.

52) عبد العزيز الصايغ، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، 1998م.

53) عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار الوفاء للطباعة والنشر- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، ط1، 1407هـ- 1987م.

54) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية دراسة تركيبية ودلالية، الكتاب الاول، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، ط1، 1985م.

55) عبد الكريم بليل، المفاهيم المفتاحية لنظرية المعرفة في القرآن الكريم، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، هرندن- واشنطن، ط1، 2015م.

56) عبد الوهاب المسيري، إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، سلسلة المنهجية الاسلامية 9 ، 1401هـ-1981م.

57) عز الدين محمد نجيب، أسس الترجمة Translation من الإنجليزية إلى العربية وبالعكس، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، مصر الجديد- القاهرة، ط5، 1426هـ-2005م.

58) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت- لبنان، ط1، 2008م

59) علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984م.

60) علي بن إبراهيم النملة ، إشكالية المصطلح في الفكر العربي الاضطراب في النقل المعاصر للمفهومات، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 1431هـ- 2010م.

61) علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، المطبعة السلفية، جزيرة الروضة- القاهرة، 1357هـ- 1938 م، ج1.

62) علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط9، 2004م.

63) عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 م.

64) عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط3، 1990م.

65) عمار ساسي، المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن، جدار للكتاب العالمي، إربد عمان- الأردن، ط1، 1429هـ-2009م.

66) غريد الشيخ محمد، المعجم في اللغة والنحو والصرف والإعراب والمصطلحات العلمية والفلسفية والقانونية والحديثة، دار اليازوري العلمية، ج03 ،2010م.

67) غلفان مصطفى، اللسانيات العربية/ أسئلة المنهج، دار ورد الاردنية، الأردن، ط1، 2003م.

68) فاندلان، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، تر: محمد نبيل نوفل، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1996م .

69) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2.

70) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط 08، 1426هـ- 2005 م.

71) محمد التونجي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2، 1419هـ- 1999م، ج2.

72) محمد أمهاوش، قضايا المصطلح في النقد الإسلامي الحديث، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 1431هـ-2010م.

73) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان- بيروت، 1986م، باب رجم.

74) الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، طبعة مدققة كاملة التشكيل ومميزة المداخل، إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت 1986م، باب العين.

75) محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم للألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

76) محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1985م.

77) محمّد عابد الجابري، التّراث والحداثة: دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1996م.

78) محمد عبد العزيز الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006م.

79) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي- القواعد والمراحل والتطبيقات-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999م.

80) محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين الثنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 2002م.

81) محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، 1998م.

82) محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت- لبنان، ط1، حزيران- يونيو 2004م.

83) محمد هيتم الخياط وآخرون، علم المصطلح لطلبة كلية الطب والعلوم الصحية، منظمة الصحة العالمية، أكاديميا.

84) محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية، غزة دي الحجة 1415هـ.

85) محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ط، د ت.

86) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، د ط، د ت.

87) مختار درقاوي، طرائق تعريب المصطلح وصناعة التعريف في الدرس اللساني العربي الحديث، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، 2016م.

88) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، عالم الكتب الحديث، إربد- الاردن، ط1، 2003م.

89) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، واقع المصطلح قديما وحديثا، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2003م.

90) مصطفى طاهر الحيادرة، نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الحديثة لتطويره؛ الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2003م.

91) المصطلح السردي العربي، قضايا واقتراحات، مجلة نزوى العدد 21، عمان2000م.

92) المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، سلسلة المعاجم الموحدة رقم 01، 2002م.

93) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية - الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث -، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، ط4، 1425هـ- 2004م.

94) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج2.

95) ممدوح محمد خسارة، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر، برامكة- دمشق، 1429هـ- 2008م.

96) ابن منظور، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2003،1م، مادة صلح.

97) ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي- مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1419هـ 1999م، ج1

98) ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، م4.

99) ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط3، م2، 1994، مادة نهج.

100) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، م2، ط2، 1992م.

101) ناصر بن عبد الكريم العقل، مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية المعاصرة منها، دار الوطن للنشر، ط1، 1912/09/12هـ.

102) ناصر ثابت، أضواء على الدراسة الميدانية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1992 م.

103) نوح أحمد عبكل، المصطلح النقدي والبلاغي عند الآمدي في كتابه الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، دار الحامد للنشر والتوزيع،2011م.

104) هيثم الناهي وآخرون، مشروع المصطلحات الخاصة بالمنظمة العربية للترجمة، المنظمة العربية للترجمة.

105) الوقفي راضي، صعوبات التعلم النظري والتطبيقي، دار ميسرة، عمان- الأردن، ط1، 2009م.

106) وليد محمد السراقبي، الترجمة المشوهة وفوضى المصطلح اللساني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، قضايا لغوية، دمشق، ع2018،03م.

107) ياسمين فيدوح، إشكالية الترجمة في الأدب المقارن، صفحات للدراسات والنشر، ط1، 2009م. .

108) يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008م.

ت- المجلات والدوريات:

109) أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، ع3، م20، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر، 1989م.

110) بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء المعرفة وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باجي مختار عنابة، ، ع25، مارس 2010م.

111) بن عياد فتيحة، المصطلح اللساني في ضوء الصناعة المعجمية الحديثة معجم المصطلحات اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري أنموذجا، مجلة (لغة- كلام)، مخبر اللغة والتواصل، المركز الجامعي، غليزان- الجزائر، ع 07، سبتمبر2018م.

112) جودي مرداسي، آليات توليد المصطلح الاقتراض اللغوي آلية، مجلة الذاكرة، جامعة باتنة- الجزائر، ع 05.

113) جيلالي بن يشو، مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني، مجلة اللغة العربية، جامعة مستغانم- الجزائر، ع24.

114) خضرة بن هنية، مكانة المصطلح القرآني في الفكر الاسلامي، كلية العلوم الاسلامية، الخروبة، حوليات جامعة الجزائر 1، ع29، ج1.

115) دبيح محمد، المصطلح السيميائي والتراث العربي، مجلة دراسات معاصرة، تيسمسيلت- الجزائر، ع1، مارس 2017م.

116) رداية مرجان، المقترض اللغوي وتأثيره على الكتابة اللسانية العربية المعاصرة، مجلة دراسات لغوية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس- الجزائر، ع6، جوان2018م.

117) زاهر بن مرهون الداودي، المصطلح اللساني عند عبد الرحمان الحاج صالح؛ أسلوب تقديم ومنهج تفضيل، مجلة جامعة نزوى للدراسات الأدبية واللغوية، السنة الثانية، ع 03، يوليو 2017م.

118) زيد العامري الرفاعي، الترجمة العلمية مقاربة لغوية، مجلة الترجمة واللسانيات، جامعة تشرين السورية، ع3، 26-29 حزيران2006م.

119) سامية بقاح، المصطلح في التراث النقدي والبلاغي العربي: منهاج البلغاء وسراج الأدباح لحازم القرطاجني أنموذجا، المركز الجامعي، ميلة- الجزائر، ع07، جانفي 2018م.

120) سمير ستيتية، السيميائية اللغوية وتطبيقاتها على نماذج من الادب العربي، مجلة أبحاث اليرموك، ع2، م7.
سناني سناني، المعاجم المتخصصة ومكانتها في التراث العربي، مجلة اللغة العربية، جامعة بسكرة، ع24

121) السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة، ندوة عقدت بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن- عمان، بتاريخ 15-19 دي القعدة1409هـ- الموافق لـ 19-23 جوان 1989م ج2 (بحوث ومناقشات).

122) شريط مسعود، ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية: أزمة تمثل المفاهيم أم موضة اختلاف؟، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، تمنراست- الجزائر، ع12، ماي 2017م.

123) عايدة خولة، تعدد المصطلح اللساني بين الترجمة والتعريب دراسة تطبيقية في قاموس اللسانيات للمسدي، مجلة الممارسات اللغوية، ع 02، م 12، جوان 2021م.

124) عبد الحليم بن عيسى، المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث، جامعة السانية وهران- الجزائر.

125) عبد الحليم بن عيسى، المصطلح التراثي في الدرس اللساني الحديث، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع5، م3، 2005م.

126) عبد الحميد دباش، المصطلح اللغوي في المعاجم الثنائية، مجلة التعريب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق- سوريا، ع29، ديسمبر2005م.

127) عبد الخالق رشيد، إشكالية ضبط المصطلح في الوطن العربي، مجلة المصطلح، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان- الجزائر، ع8، 2012م.

128) عبد العالي بوطيب، إشكالية تأصيل المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، ع 01، م 27 ، 1998م.

129) عبد القادر حمراني، صناعة المصطلح بين نزعة التعدد وضرورة التوحد، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف- الجزائر، ع1، م4، مارس2020م.

130) عبد المالك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، ع02، 1999م.

131) علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، محور واقع اشكاليات تدريس اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر.

132) علي بوشاقور، إشكالية المصطلح اللساني في الدرس الجامعي، مداخلة علمية بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر.

133) عيسى العزري، مقال بعنوان تأسيس علم المصطلح العربي، مجلة تاريخ العلوم، ع3، جامعة الشلف

134) قحوف أكرم إبراهيم، فاعلية أنشطة قائمة على المدخل التكاملي في تنمية مهارات الفهم القرائي والأداء الكتابي لدى طلاب التعليم الثانوي الفني الصناعي، مجلة القراءة والمعرفة، ع18، 2016م.

135) ليلى قلاتي، المصطلح اللساني بين أزمة التعدد الترجمي والاضطراب التداولي، مجلة دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت- الجزائر، ع01، م04، أفريل 2020م.

136) محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م 08، الجزء04.

137) مختار درقاوي، وسائل توليد المصطلح في المعجم اللساني العربي الحديث، مجلة الإشعاع، ع4، جوان 2015م.

138) مصطفى طاهر الحيادرة، إشكالات الترجمة في بناء المصطلح اللساني العربي ترجمة كتاب سوسير انموذجا، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م43، مل2، 2016م.

139) النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان العربي،، الرباط، ع 29، 1987م.

140) هناء محمود إسماعيل، المصطلح اللساني وإشكالات التلقي العربي، مجلة كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، الجامعة العراقية، ع3، أيلول 2019م.

141) وجيه السمان، النحت، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م 57، ج1-2، يناير- أبريل، 1982م.

142) ياسر خلفاوي – وردة شيدوح، إشكالية المصطلح العلمي بين الصياغة والتعريب وتعدد المدلول، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة برج بوعريريج، ع 04، م 01، أكتوبر2020م.

ث- الرسائل الجامعية:

145) بن علي نسرين، ترجمة النصوص المتعلقة باللسانيات إلى اللغة العربية وإشكالية المصطلحات والمفاهيم – دراسة تحليلية نقدية –، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان والتبليغ اللغوي، جامعة الجزائر (المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية)، السنة الجامعية 2009م.

146) خديجة هناء ساحلي، نقل المصطلح الترجمي إلى اللغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر، 2010-2011م.

147) عهد شوكت سبول، الترجمة الأدبية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، كلية العلوم والآداب، الجامعة الأمريكية، بيروت- لبنان، شباط 2005م.

148) فريدة ديب، المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نقد وتحليل، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغة والادب العربي تخصص المعجمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، السنة الدراسية 2013/2012م.

149) نوح أحمد عبكل، رسالة ماجستير بعنوان المصطلح النقدي والبلاغي عند الآمدي بين شعر أبي تمام والبحتري، جامعة مؤتة، الكرك- الأردن،2006م.

فهرس الموضوعات

الموضـوع	الصفحة
ديباجة	1
الإهداء	2
الشكر والعرفـان	3
مقدمة	4
توطئة	10
الفصل الأول: المصطلح والمصطلح اللساني	13
المبحث الأول: ماهية المصطلح والمصطلح اللساني	14
اولا: تعريف المصطلح	14
1- التعريف اللغوي	14
2- التعريف الاصطلاحي	15
3- خصائص المصطلح	18
4- كيفية وضع المصطلحات شروطها	20
ثانيا: علم المصطلح	21
1- نشأة علم المصطلح	22
2- أهمية علم المصطلح وموضوعه	24
ثالثا: المصطلح اللساني	25
المبحث الثاني: المصطلح في التراث العربي	25
أولا: مفهوم التراث	26
ثانيا: المصطلح الاسلامي في القرآن والسنة	29
1- القرآن الكريم	29
2- خصائص المصطلح القرآني	32
3- السنة النبوية الشريفة	33
ثالثا: مصادر المصطلحات التراثية	37
1- المعاجم التراثية بنوعيها العامة والخاصة	37
2- الشعر	39
3- الكتب العلمية	40
4- التراث العربي المنطوق	41
رابعا: مرادفات اصطلاحية لمصطلح " المصطلح " في التراث العربي	41

المبحث الثالث: آليات وضع المصطلح العربي	44
أولا: تعريف الوضع	45
ثانيا: مسائل الخلاف في الأخذ بآليات التعريب في اللغة العربية	45
ثالثا: طرائق وضع المصطلحات في العربية	47
(أولا)– الترجمة	47
1– تعريف الترجمة	47
2– المؤهلات الواجب توفرها في المترجم	50
3– أنواع الترجمة	50
4– الترجمة والمصطلح	54
(ثانيا)– التوليد	56
(ثالثا)– الاقتراض اللغوي	65
المبحث الرابع: مناهج استقبال المصطلح اللساني	76
أولا: مفهوم المنهج لغة واصطلاحا	76
أ– المنهج لغة	76
ب– المنهج اصطلاحا	77
ثانيا: بدايات نشأة المصطلح اللساني في الثقافة العربية	78
ثالثا: المصطلح اللساني ودور المجامع اللغوية في عملية احتضانه وتبنيه	79
1– المجمع العلمي العربي بدمشق	80
2– مجمع اللغة العربية في مصر	81
3– المجمع العلمي العراقي	81
4– المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط	82
5– اتحاد المجامع العربية	82
رابعا: منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي	84
الفصل الثاني: إشكالات تعدد المصطلح اللساني	87
المبحث الأول: إشكالية وضع المصطلح اللساني	88
أولا: اللسانيات علم غربي تبناه العرب	88
ثانيا: المصطلح اللساني وصل إلينا عن طريق الترجمة	92
ثالثا: مظاهر تعدد وضع المصطلح اللساني	95
1– ترجمة المصطلح اللساني	96

2- توليد المصطلح اللساني	98
3- الاقتراض في المصطلح اللساني	99
المبحث الثاني: إشكالية تعدد المصطلح اللساني	103
أولا: المقصود بتعددية المصطلح اللساني	103
ثانيا: أسباب تعددية المصطلح اللساني	106
ثالثا: مظاهر مشكلة تعددية المصطلح اللساني	109
1- تعدد المصطلحات اللسانية مقابل المصطلح الأجنبي الواحد	110
2- وحدانية المصطلح اللساني مقابل عدة مصطلحات أجنبية	111
المبحث الثالث: إشكالية تداخل المصطلح اللساني والتباسه	114
أولا: أسباب تداخل المصطلح اللساني والتباسه	115
1- الأسباب المنهجية المرتبطة بنقل المصطلح اللساني	115
2- إشكالية المصطلح اللساني داخل بيئته الام	118
ثانيا: مظاهر تداخل المصطلح اللساني والتباسه وتناقضه	121
1- التداخل والالتباس	122
2- التناقض	125
المبحث الرابع: إشكالية الاستعمال والاستيعاب	128
أولا: ماهية الاستعمال والاستيعاب	128
1- الاستعمال	128
2- الاستيعاب	129
ثانيا: أسباب مشكلة سوء استعمال المصطلح اللساني واستيعابه	131
1- الجدة المتجددة التي تغلف طبيعة هذه المعرفة اللسانية المعاصرة	132
2- الذاتية والبعد عن الموضوعية	133
ثالثا: مشكلة الترجمة واشتغال غير أهل التخصص في بناء المصطلح اللساني ووضعه	134
رابعا: مظاهر إشكالية الاستعمال والاستيعاب	136
1- الترجمة	137
2- التوليد	139
3- الاقتراض	140
الفصل الثالث: استيعاب المصطلح اللساني واستعماله عند الباحث الجامعي	142
أولا: منهجية البحث	143

1- عينة البحث ومكانها	144
2- زمن البحث	145
3- أدوات البحث (الاستمارة)	145
4- طريقة التوزيع	146
5- المعالجة الإحصائية	146
ثانيا: تفريغ الاستبيان الخاص بالباحثين الأساتذة وتحليله	146
المحور الاول: البيانات الشخصية	146
المحور الثاني: البيانات الاكاديمية	147
المحور الثالث: أسئلة موضوع الدراسة	147
ثالثا: تفريغ الاستبيان الخاص بالباحثين الطلبة وتحليله	165
المحور الاول: البيانات الشخصية	165
المحور الثاني: البيانات الاكاديمية	165
المحور الثالث: أسئلة موضوع الدراسة	166
رابعا النتائج العامة لاستبيانات الباحثين (أساتذة وطلبة)	184
خاتمة	186
الملاحق	190
قائمة المصادر والمراجع	199
فهرس الموضوعات	208
ملخص عام عن الموضوع	213

لما كانت اللغة نسقا من الرموز والعلامات يستخدمها الإنسان كأداة للتواصل والتعبير عن أغراضه المختلفة؛ من أفكار وتصورات ومشاعر مكنونة في ذاته، فإنه كان بحاجة إلى التعبير بها بغية التكيف مع المواقف التي يواجهها، فكان حريا به أن يبتكر لغة تمكنه من الوصول إلى مبتغاه، ولما كانت الحاجة أمُّ الاختراع، فإنه استطاع أن يتواضع ويصطلح على مجموع ألفاظ وكلمات مع بني جنسه لتحقيق ذلك، ومن هنا تعدَّدت اللغات بتعدد المجتمعات الإنسانية .

ولقد أولى الباحثون موضوع "الاصطلاح والمصطلحات" أهمية كبيرة ، في إطار اهتمامهم بموضوع اللغة باعتبار أنّ مادة اللغات هي كلماتها وألفاظها، ومفاتيح العلوم و مفاهيمها ومصطلحاتها، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الولوج إلى أي علم مهما كان، أو حتى التمكن منه دون الوقوف على مصطلحاته ومفاهيمها، ولعل اللسانيات واحدة من أهم العلوم التي تناولت قضية المصطلح ووضعه بالدراسة والتحليل نظريا وتطبيقيا، خاصة في ظل الانفجار المعرفي الكبير والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، الأمر الذي وضع الباحثون العرب في مجال اللسانيات أمام سيل من المصطلحات، مما خلق عندهم نوعا من الاضطراب في استعمالها، باعتبار أن مشاربها ذات منابع غربية انتقلت إلينا عن طريق الترجمة ومختلف المناهج اللغوية، وهو ما أوقع الباحث العربي في دوامة نتج عنها سوء استعمال هاته المصطلحات واستيعابها ضمن مفاهيمها في ظل هذا التعدد.

وعليه فإننا في هذا البحث سنحاول الوقوف على هذه الظاهرة التي أضحت تؤرق الباحث الجامعي بشكل عام، والباحث اللغوي بشكل خاص؛ وذلك من خلال التطرق للموضوع والتأصيل للمشكل، في محاولة منا لإيجاد بعض الحلول لهذه الإشكالات.

الكلمات المفتاحية:

المصطلح، المصطلح اللساني، التعدد المصطلحي، الاستيعاب والاستعمال، الباحث الجامعي.

Since language is a system of symbols and signs used by humans as a tool for communication and expression of various purposes—thoughts, ideas, and emotions deeply rooted within—it became necessary for humans to express themselves to adapt to the situations they face. Thus, it was imperative for them to innovate a language that enables them to achieve their goals. Since necessity is the mother of invention, humans were able to agree upon and establish a set of words and terms with their fellow beings to fulfill this purpose. Consequently, languages have diversified with the diversity of human societies.

Researchers have given significant importance to the subject of "terminology and terms" as part of their interest in language, considering that the essence of languages lies in their words and terms, which serve as keys to sciences, concepts, and their terminologies. It is impossible to access or master any field of

knowledge without understanding its terms and concepts. Linguistics, in particular, stands out as one of the most critical fields addressing terminology, analyzing and studying it both theoretically and practically. This is especially pertinent in light of the significant knowledge explosion and rapid technological advancements witnessed globally.

These developments have confronted Arab researchers in linguistics with a flood of terminology, leading to a kind of confusion in their usage. This confusion stems from the fact that these terminologies often originate from Western sources and are transferred through translation and various linguistic approaches. Consequently, the Arab researcher finds themselves in a dilemma, resulting in misuse and misunderstanding of these terms within their proper contexts amid this diversity.

Therefore, in this study, we aim to examine this phenomenon, which has increasingly troubled university researchers in general and linguistic researchers in particular. We will explore the issue and attempt to contextualize it, seeking to propose some solutions to address these challenges.

Keywords:
Terminology, linguistic terminology, terminological diversity, comprehension and usage, university researcher.